

التحول الديمقراطي في فلسطين

التقرير العام (10)

لسنة 2007

القدس

2008 حزيران

أعد هذا التقرير فريق عمل الملتقى

رئيس الفريق: عبد الرحمن ابو عرفة

اعضاء الفريق: نصر يعقوب

هنادي الزغير

نور ادكيدك

مراجعة مواد التقرير:

التدقيق اللغوي: محمد عمر يوسف

تنسيق المواد والصف: عبير عباس

التحول الديمقراطي في فلسطين (10)

© حقوق النشر محفوظة للملتقى الفكري العربي - القدس 2008

لا يمانع الملتقى في اقتباس فقرات من هذا التقرير لاغراض التوعية الوطنية بشرط الاشارة الى المصدر. الاراء الواردة في هذا التقرير هي نتيجة جهد جماعي لفريق البحث ، ولا تمثل بالضرورة الرأي الخاص لاي من المشاركين افرادا او مؤسسات.

الملتقى الفكري العربي

9 شارع علي بن ابي طالب

ص.ب 19012 القدس

هاتف : 6289126 / 6264774

فاكس : 6264338 - 02

بريد الكتروني : info@multaqa.org

صفحة الكترونية: www.multaqa.org

اطلع أعضاء مجلس أمناء الملتقى الفكري العربي على مضمون هذا التقرير، وأبدى العديد من الأعضاء ملاحظات وإضافات عليه، وتضم عضوية مجلس أمناء الملتقى الفكري العربي الحالي كلا من:

مصطفى ابو صوي	عبد الكريم عاشور	داود استانبولي	الهام أبو غزالة
معين كنعان	عدنان شقير	رامي ناصر الدين	أديب القيسي
مدوح العكر	عزام ابو السعود	سعيد الحسيني	أفنان دروزة
مهدي عبد الهادي	عصام عواد	سمر الناظر	ألبرت اغازريان
نائلة عايش	عصمت الشخشير	سمير حليلة	إبراهيم دعبس
نافع حسن	كمال حسونة	سوزان عرفات	إيمان العمد
نبيل ترزي	لما حوراني	صلاح السقا	جاد اسحق
نظمي الجعبة	محمد المسروجي	طاهر النمري	جريس الخوري
وليد مصطفى	محمد عمر يوسف	عباس عبد الحق	حسام بدر
	محمد فرحات	عبد الرحمن أبو عرفة	حسن الدويك

المحتويات

4.....	الاطارات.....
5.....	الأحداث الهامة خلال 2007
5.....	المقدمة
10.....	خلفية عامة.....
	1. مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية
	1.1 السلطة التنفيذية
18.....	1.1.1 رئاسة السلطة.....
25.....	2.1.1 الحكومة.....
67.....	3.1.1 أجهزة الأمن.....
70.....	4.1.1 الحكم المحلي.....
73	5.1.1 ديوان الرقابة.....
	2.1 السلطة التشريعية
76.....	1.2.1 المجلس التشريعي.....
77.....	2.2.1 لجان المجلس.....
77.....	3.2.1 الرقابة البرلمانية.....
78.....	4.2.1 التشريع والقوانين.....
	3.1 السلطة القضائية
79.....	1.3.1 الجهاز القضائي.....
80.....	2.3.1 مجلس القضاء الاعلى.....
81.....	3.3.1 النيابة العامة.....
82.....	4.31 المحامون.....
82.....	5.3.1 ديوان الفتوى والتشريع.....
	2. تنظيمات المجتمع المدني
83.....	1.2 الأحزاب الوطنية.....
85.....	2.2 التيارات الاسلامية.....
88.....	3.2 الجمعيات والتنظيمات الاهلية.....
89.....	4.2 منظمات حقوق الانسان.....
89.....	5.2 النقابات والاتحادات.....
92.....	3. الاستنتاجات.....

الإطارات

1. الاشتباكات الداخلية في قطاع غزة
2. برنامج الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة
3. الفلسطينيون في العالم
4. انفجار محطة الوقود في البيرة
5. الفقر في الأراضي الفلسطينية
6. الدروع البشرية
7. الحواجز العسكرية
8. كارثة مياه المجاري
9. ارقام قياسية لسنوات الاسر
10. القتل المتعمد، التحقيق و قمع الاسرى داخل المعتقلات
11. بضائع الحاويات والشاحنات
12. الدفینات الزراعية
13. افتراضات خطة التنمية والاصلاح الفلسطينية 2008-2010
14. هجرة المسيحيين الفلسطينيين
15. تكاليف حماية المستوطنين
16. انتهاكات المستوطنين في الخليل
17. اختلاسات ام خسارة مالية؟
18. قانون الانتخابات التشريعية

الأحداث الهامة خلال 2007

2007/1/2: عاد منبر صلاح الدين الايوبي الى المسجد الاقصى المبارك في القدس حيث نصب في مكانه بعد ان كانت قد امتدت اليه يد العدوان في 21/8/1969.

2007/1/26: سقط 12 قتيلًا و35 جريحًا في قطاع غزة وذلك بعد ان اندلعت الاشتباكات بين حركتي حماس وفتح.

2007/1/30: انهارت الهدنة بين فتح وحماس بعد سلسلة من الاشتباكات الدامية استمرت ثلاثة ايام وحصدت 35 قتيلًا.

2007/2/8: وقعت حركتا فتح وحماس في مكة المكرمة اتفاقا سياسيا على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية.

2007/2/9: لقي تسعة مواطنين مصرعهم واصيب 20 اخرون بجروح وذلك في انفجار بمحطة وقود في مدينة البيرة.

2007/2/15: كلف الرئيس رئيس الوزراء اسماعيل هنية بتشكيل حكومة وحدة وطنية عملا بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في مكة المكرمة بين حركتي "فتح وحماس".

2007/2/25: إلتقطت كاميرات التلفزيون صوراً لشاب فلسطيني تم اجباره كدرع بشري على السير أمام جنود إسرائيليين مسلحين خلال عملية ملاحقة لنشطاء مطلوبين من منزل الى منزل.

2007/3/3: اعلنت لجنة العاملين بديوان قاضي القضاة، الاضراب الشامل عن العمل في جميع المحاكم الشرعية.

2007/3/27: صدمت بكارثة قرية ام النصر في قطاع غزة التي غرقت وبنسبة تزيد عن 70% من مساحتها بفيضان المياه العادمة ومصرع خمسة مواطنين واصابة العشرات فيجاء ذلك.

2007/4/6: سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي لمجموعات من الاسرائيليين تحت حماية قوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود والقوات الخاصة بدخول ساحات المسجد الأقصى المبارك بمناسبة الفصح اليهودي.

2007/5/10: فشل تنفيذ الخطة الامنية نظرا لعدم الايفاء بمطالب وزير الداخلية.

2007/5/28: علق اتحاد نقابات المهن الصحية اضرابا مفتوحا عن العمل دام 105 ايام بعد الاعلان عن التوصل الى اتفاق حول القضايا العالقة ووجود وعود حول تحويل اموال لهذا القطاع.

2007/6/10: استشهد الاسير ماهر عطا مصطفى البالغ من العمر 38 عاما في سجن جلبوع الاسرائيلي بعد ان امضى 8 اعوام في السجن.

2007/6/14: سيطرة حماس عسكريا على قطاع غزة، بينما بلغت حصيلة الاشتباكات التي شهدتها القطاع 161 قتيلا واكثر من 800 جريح.

2007/6/14: اصدر الرئيس مرسوما رئاسيا يقضي باقالة اسماعيل هنية وبعلان حالة الطوارئ.

2007/6/15: تكليف سلام فياض، تشكيل حكومة الطوارئ الفلسطينية بعد اقالة حكومة الوحدة الوطنية.

2007/6/17: اصدر الرئيس محمود عباس قرارا باعتبار القوة التنفيذية وميليشيات حركة حماس خارجة عن القانون.

2007/6/17: ادت الحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة سلام فياض اليمين القانونية امام الرئيس.

2007/6/20: الغي البرلمان الاوروبي مشروع قرار كان ينوي تبنيه متضمنا مطالبة للمفوضية الاوروبية ومجلس الاتحاد الاوروبي التعاون الكامل مع حكومة الوحدة الوطنية.

2007/6/20: صدور مرسوم رئاسي بشأن تراخيص الجمعيات والمؤسسات الاهلية، وأعقب ذلك حل 103 جمعيات خيرية واهليه في الضفة الغربية وقطاع غزة بتعليل ارتكابها مخالفات قانونية او ادارية او مالية.

2007/6/25: اجتمع رؤساء السلطة الفلسطينية ومصر والاردن والحكومة الاسرائيلية في شرم الشيخ لمساندة الرئيس عباس وحكومة الطوارئ.

2007/7/2: اطلاق سراح 255 اسيرا من السجن الاسرائيلية.

2007/7/3: حملت وزارة شؤون الاسرى السلطات الاسرائيلية المسؤولية الكاملة عن استشهاد الاسير شادي سعيد الصعايدة في سجن نفحة وطالبت بتشكيل لجنة تحقيق دولية للبحث في ظروف الاستشهاد.

2007/7/4: أطلق سراح الصحفي البريطاني "ألن جونستون" مراسل هيئة الاذاعة البريطانية بعد اربعة اشهر من اختطافه في قطاع غزة.

2007/7/15: وفاة المواطن وليد سلمان خليل ابو ضلفة بمدينة غزة وهو رهن الاحتجاز في مبنى مقر المخابرات الذي تسيطر عليه حركة حماس.

2007/7/16: استلمت حركة حماس رئاسة مجلس بلدية رفح فيما اعتبرته تطبيقا لنتائج الانتخابات المحلية التي جرت قبل عامين.

- 2007/7/22: تعذر انعقاد جلسة المجلس التشريعي لمنح الثقة للحكومة الثالثة عشرة بسبب عدم توفر النصاب القانوني.
- 2007/8/14: اصدر الرئيس قرارا يقضي باعتماد اسلوب التمثيل النسبي الكامل في انتخابات مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وانتخابات المنظمات الشعبية وفي الانتخابات القادمة للمجلس الوطني الفلسطيني.
- 2007/8/25: استشهد الاسير عمر عابد مسالمة من قرية بيت عوا قضاء الخليل في سجن الرملة لعدم تقديم العلاج له.
- 2007/10/7: جريمة راح ضحيتها المواطن رامي عياد الذي يعمل محاسبا لجمعية الكتاب المقدس في غزة بعد اختطافه على يد مسلحين مجهولين.
- 2007/10/16: اكد الناطق باسم مكتب رئيس الوزراء المقال بان حركة حماس لا تمنع من حيث المبدأ في الدخول في مفاوضات مع الحكومة الاسرائيلية.
- 2007/10/26: وقع الرئيس على قانون لمكافحة غسل الاموال من شأنه جعل عمليات تحويل الاموال التي لا يمكن توضيح مصدرها غير قانونية.
- 2007/11/2: قوة أمنية كبيرة بزيها الرسمي واسلحتهم الخفيفة تدخل نابلس في اطار خطة لحفظ الامن في مختلف الاراضي الفلسطينية.
- 2007/11/27: عقد "لقاء" الخريف في نابوليس بحضور اكثر من 45 دولة حيث اعلن الرئيس الاميركي عن انطلاق المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي.
- 2007/11/29: مصادقة المحكمة العليا الاسرائيلية على قرار الحكومة الاسرائيلية تقليص كميات الوقود التي يتم تزويد قطاع غزة بها.
- 2007/12/4: اعلنت السلطات الاسرائيلية عن استدراج عطاءات لبناء اكثر من 300 منزل جديد في مستوطنة جبل ابو غنيم في القدس وقبل ان يجف الحبر المسال في "نابوليس".
- 2007/12/27: رئيس الحكومة الاسرائيلية يؤكد رفضه التعهد بتجميد الانشطة الاستيطانية خلافا لما ورد في "نابوليس".
- 2007/12/10: قرر رئيس مجلس القضاء الاعلى تعليق العمل في المحاكم النظامية في محاكم قطاع غزة كلها حتى انتهاء سيطرة حكومة حماس على المحاكم النظامية هناك.

مقدمة

هذا التقرير هو العاشر الذي يصدره المنتدى الفكري العربي عن حالة الديمقراطية في فلسطين ويغطي سنة 2007 والذي يهدف الى دراسة ونقد عملية التحول الديمقراطي في فلسطين. إن هدف سلسلة التقارير هذه، هو رصد ومتابعة حركة التحول الديمقراطي في فلسطين وتحديد العلامات البارزة على الطريق سواء الإيجابية منها والتي تدعم هذا التحول ام السلبية التي تعيقه. إن الأمل هو التمكن من رصد اكبر عدد من العلامات الايجابية واقل عدد من العلامات السلبية. وكلما اتسعت الهوة بين هذين المجالين لصالح الأول، كلما كانت عملية التحول الديمقراطي تسير بشكل افضل. وحتى لا نوهم أنفسنا أو نوهم غيرنا، لا بد من ملاحظة أن ايراد العلامات السلبية هو للتنبيه اليها والعمل على معالجتها ومن ثم القضاء عليها. وبنفس الوقت، لا بد من اظهار العلامات الإيجابية ليس باعتبارها إنجازات فحسب، بل كتشجيع للمسؤولين عن تحريك هذه المؤشرات حتى تترسخ وتصبح نهجا عاما.

تجدد الإشارة ايضا الى ان التقرير العام هذا يعتبر مطولا نظرا لاحتوائه بعض الخلفيات التاريخية والتي كان من الضروري التطرق اليها حتى يمكن الربط بين الماضي والحاضر من جهة، والسماح بالعرض التراكمي للتقارير المستقبلية من جهة اخرى.

يشكل التقرير العام هذا اجمالا لثلاثة تقارير دورية واثني عشر تقريرا شهريا اصدرها المنتدى الفكري العربي خلال الفترة من الاول من كانون ثاني 2007 وحتى نهاية كانون اول من نفس العام. وترصد هذه التقارير، بأوقاتها الزمنية الثلاثة، المتغيرات في عملية التحول الديمقراطي، وان كانت كل مجموعة منها تختلف في منهجية إعدادها وكيفية تناولها للمواضيع المستهدفة: ففي حين ترصد التقارير الشهرية الاخبار والفعاليات، تنحو التقارير الربعية الى وصف وتحليل اهم الاحداث والمؤشرات المتعلقة بالتحول الديمقراطي وتخلص الى استنتاجات محددة تتعلق بالفترة الزمنية قيد الاهتمام. اما التقرير السنوي العام فيتناول بالتحليل كافة المعطيات السابقة محددا الايجابيات والسلبيات على ضوء مدى التقدم او التراجع الحاصل مستندا بذلك على متابعة يومية للاحداث خلال العام، مضافا اليه ما تجب زيادته من تحليل واجمال ومواقف تقتضيها هيكلية التقرير السنوي.

اما من حيث مصادر المعلومات، فان إعداد التقرير الدوري يعتمد فنيا على معلومات مستقاة من تقارير شهرية وربعية يصدرها المنتدى الفكري العربي حول نفس الموضوع، وهي بدورها ترصد المعلومات والاخبار سواء أكانت اخباراً صحفية او معلومات او معطيات وردت في تقارير المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية بالاضافة الى تقارير المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين او جهات اخرى اعدت تقارير خاصة حول فلسطين، وكذلك تتم متابعة استطلاعات الرأي العام التي تجريها المؤسسات المحلية.

اما من الناحية التحليلية، فان نشاطات المنتدى الفكري العربي تعتبر الرصيد الاساسي في بلورة مختلف الاراء ووجهات النظر والتحليلات، ذلك ان هذه النشاطات تضم حصيلة ضخمة من الاراء والافكار التي يتم التعبير عنها من قبل المشاركين في نشاطات المنتدى، وتشمل قائمة المشاركين في هذه النشاطات مجموعة كبيرة من القيادات السياسية والفكرية الفلسطينية.

اما من حيث اسلوب عرض الموضوعات، فقد ارتأى المنتدى الفكري العربي ان يأخذ منحىً مؤسسيا في معالجة الموضوعات يستجيب الى رؤية المنتدى الشمولية للمجتمع الفلسطيني المتكون من سلطات ومؤسسات تندرج في ترتيبها الافقي والعمودي. وفي نفس الوقت، لا يدعي المنتدى ان هذا هو الاسلوب الوحيد او الامثل لعرض التقرير. كما ان المنتدى حاول كلما كان ذلك ممكنا الاستجابة للملاحظات التي ابدتها المشاركين والمشاركات في جلسات النقاش التي اجراها حول تقاريره السابقة والتي شكلت جزءاً لا يتجزأ من منهجية اعداد التقرير الحالي.

من الضروري التنويه الى ان نوعية التقرير العام واستنتاجاته تتأثر بشكل كبير بمدى توفر المعطيات والتقارير الصادرة عن الجهات ذات العلاقة. وكلما تمكنت الدوائر الرسمية من اصدار تقارير سنوية عن اعمالها كلما كان بالامكان تحليل هذه التقارير وربط معطياتها معا من اجل الخروج باستنتاجات افضل واكثر دقة عن عملية التحول الديمقراطي وهو الامر الذي سيلاحظه القارئ في ثنايا التقرير فيجد انه كلما توفرت تقارير رسمية عن الجهة ذات العلاقة، كلما كانت النتائج التي يتم التوصل اليها افضل.

ويبقى هذا التقرير مجرد مساهمة في مراقبة ومتابعة عملية التحول الديمقراطي من خلال آليات ارتأى طاقم العمل بانها مناسبة في ضوء غياب مقاييس واضحة ومتكاملة ومتفق عليها لقياس عملية التحول الديمقراطي بشكل تحليلي نوعي وكمي. وبهذا الصدد، فان الملتقى يسجل جهود بعض المؤسسات المختصة التي بذلت جهودا كبيرة في محاولة اعطاء تعبير كمي لهذه المؤشرات.¹

ومن المهم الاشارة الى ان اهمية عرض البيانات الحياتية لا تقتصر على التدليل على المتغيرات، بقدر ما ترمي الى ربط عملية التحول الديمقراطي بمستوى ومقدار الخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة، وبذلك فان الملتقى ينطلق بذلك من فهم ضروري لا يقصر عملية التحول الديمقراطي على مظاهرها التقليدية او الاكاديمية بقدر ما يربطها من حيث النتائج على الجمهور ومقدار ما يتحقق له من خدمات، وذلك من خلال منطلق اساسي مؤداه ان الديمقراطية ليست هدفا بحد ذاته، انما هي وسيلة لتحقيق خدمات افضل للجمهور.

ومع ان التقرير هو رصد لحالة الديمقراطية والعوامل المؤثرة فيها، فان ذلك لا يعني فقط العوامل الداخلية، فالعوامل الخارجية لها ايضا ان تؤثر سلبا او ايجابا على هذه الحالة، وبشكل خاص فان ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من احتلال استيطاني مترافق مع ممارسات هي اقرب الى جرائم الحرب منها الى الاعمال العسكرية من جانب القوات الاسرائيلية المحتلة تشكل عنصرا في غاية الاهمية يعيق ليس فقط فرص التطور الديمقراطي، بل انه يعيق ايضا مجرد روتين الحياة العادية. ولذلك، فان واجب التقرير ان يرصد ذلك ويشير اليه بالعبارة اللازمة التي يستحقها الامر الذي يستغرق حيزا مهما من حجم التقرير.

¹ ابتداء من هذا التقرير سيوقف الملتقى الفكري العربي تضمين التقرير للجداول الاحصائية التي درج على عرضها في التقارير السابقة نظرا لمحدودية التغييرات الحاصلة واشغالها لحيز واسع من حجم التقرير، كما سيوقف كذلك عرض الملاحق لنفس السبب. ويمكن الرجوع للتقارير السابقة عند الحاجة الى هذه البيانات.

خلفية عامة

يمكن القول بأن العام 2007 عموماً قد شهد انهيار العملية الديمقراطية الفلسطينية حيث مثلت الأحداث الحاصلة فيه وربما قبل ذلك مع بداية الانتخابات التشريعية وتشكيل حكومة حماس في آذار 2006 مؤشرات على هذا الانهيار. لقد أخذت عملية التحول الديمقراطي في التصاعد منذ عام 1996 ووصلت إلى ذروتها في انتخابات 2006، ثم تهاوى كل شيء مع تشكيل حكومة حماس في آذار 2006 والتطورات الكبيرة التي أعقبتها حتى نهاية العام 2007.

لقد تراكت مجموعة من الأخطاء والخطايا، الذاتية منها والخارجية، والتي أسهمت جميعها في تقويض العملية الديمقراطية. وكان من أبرز مظاهر هذا التقويض ما يلي:

1. شلل المجلس التشريعي وتعثر انعقاد جلساته خاصة بعد قيام سلطات الاحتلال باعتقال أعداد كبيرة من النواب المنتخبين.
2. تعثر عمل الحكومة بسبب المقاطعة الداخلية والخارجية التي فرضت عليها أو بسبب تباين المواقف من حكومة الوحدة الوطنية، أم نتيجة عدم توفر الغطاء الدستوري الكافي للحكومتين في كل من رام الله وغزة.
3. تعطل عملية التشريع وإصدار القوانين واستبدالها بالمراسيم الرئاسية أو القرارات الصادرة عن رئيسي الحكومتين.
4. انقسام السلطة القضائية جغرافياً إضافة إلى عدم الاكتمال أصلاً في صلاحياتها.
5. الانفصال الجغرافي والسياسي بين شطري الوطن.
6. يضاف إلى كل ذلك الإجراءات الاحتلالية من إغلاق ومنع تنقل، وحصار وأعمال تدمير للمرافق والممتلكات العامة والخاصة واستمرار أعمال القتل والاعتقال.

إن كل جزء من هذه العوامل كفيل وحده بأن يقوض أي عملية ديمقراطية، فكيف يكون الوضع إذا كانت مجتمعة؟؟ ومع ذلك، يحاول التقرير متابعة ورصد عملية التحول الديمقراطي حتى وإن كانت تحمل من التراجع أكثر مما تحمل من التقدم باعتبار ذلك مرحلة تاريخية لا بد من رصدها وتحليلها تمهيداً لتقييمها وأخذ الدروس منها لإصلاح المسيرة المستقبلية.

أوقع الصراع على السلطة بين حركتي فتح وحماس الشعب الفلسطيني وقضية الوطنية في أزمة كان لها أن تؤثر على الحاضر والمستقبل، وكل يوم يمر دون انفراج تلك الأزمة، ودون جلوس الفرقاء للحوار بسبب تعنت الطرفين يبعد إمكانية إعادة تصويب الأوضاع، ويجعل من النظام السياسي الفلسطيني لغزاً من الصعب فك رموزه. ويضفي حال الفلسطينيين خارج البلاد ظلالاً قاتمة على المشهد برمته، سواء فلسطينيي العراق أو فلسطينيي لبنان، كما وتصاعدت معاناة الآلاف الفلسطينيين الذين تقطعت بهم السبل في مصر نتيجة لإغلاق معبر رفح. أما الوضع الداخلي فكان أسوأ من الوضع الخارجي: فلا سياسة حقيقية في ظل وجود أزمة قيادة مع تحول الوضع إلى مناكفات عبثية بالدم والمستقبل في ظل استمرار معاناة المواطنين.

وفي تعبير عن هذا الضياع، كثرت الاقتراحات والتدخلات لحل الأزمة الداخلية، ويكفي لفت النظر إلى أن الفلتان الأمني والحرب الداخلية التي حصدت 482 قتيلاً فلسطينياً وحوالي 2371 جريحاً، وعاد ملف الاعتقال السياسي والتعذيب ليفتح من جديد بعد وجود انتهاكات صارخة متوالية في الضفة وغزة، واستمرت المماحكات بين غزة ورام الله، وبدأ المواطن يرزح تحت شظف العيش وظروف الاعسار المالي من جهة، والضياع السياسي من الجهة الأخرى. واكتملت الأجواء النفسية التي تسود الشارع الفلسطيني التي تجعل من كافة الخيارات أمراً ممكناً ليس أهمها الخلاص الفردي والهجرة من هذا البلد الذي يفقد إلى القيادة والذي تغيب فيه الرؤية. لقد أدت الأحداث التي بدأت تطفو على السطح منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وما رافقها من اشتداد حدة الاستقطاب بين حركتي حماس وفتح إلى هذه النتيجة المدمرة لتصبح البلاد ساحة للانتقام وميداناً للحقد والمناكفة والاحتراب في غياب كبير لشخصية قيادية تخلص الشعب

من هذه المحنة. وباتت القضية الفلسطينية تجني خسائر صافية، وازداد حجم الاختراقات الخارجية التي تجد تمظهراتها على الساحة الداخلية، وأضحى الاحتكام الى السلاح هو الوسيلة الاله في الصراع الدموي الذي يدفع ثمنه اولا واخيرا المواطن العادي والمستقبل الفلسطيني.

شكك كثيرون في قدرة اتفاق مكة وحتى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية على حسم الخلاف الداخلي باعتباره اقرب الى "صلحة" ولا يشكل ضمانا لانجرار الشارع الفلسطيني الى اتون الحرب الداخلية، كما توقع اخرون محدودية دور حكومة الوحدة الفلسطينية في كسر الطوق المالي والسياسي المفروض على الشعب الفلسطيني الى ان نقش الفلسطينيون على علمهم صفحة قاتمة السواد حين أريق الدم بغزارة في قطاع غزة في حزيران بعد احداث دموية انتهت بسيطرة حركة حماس على كامل قطاع غزة رغم انه لم يمض على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية سوى اقل من ثلاثة اشهر. وكانت النتيجة الاله هي انقسام سياسي وجغرافي بين شطري الوطن . وانفجر الوضع الداخلي بحيث لم يعد ينفع معه لا اتفاقات وقف اطلاق النار ولا المناشدات الداخلية والعربية والدولية. وهكذا، استنفد اتفاق مكة وثيقة الوفاق الوطني اغراضهما. وللمفارقة، فلقد صمدت الحكومات الفلسطينية الثلاثة الاخيرة لبضعة شهور. ولم يعد من السهل فهم طبيعة الخلاف بين (فتح وحماس) وفيما اذا كان خلافا سياسيا او دستوريا او فكريا او برنامجيا او مصليا على الحصص والمزايا والامتيازات والنفوذ.

استمر الموقف الاميركي برفض التعاون مع حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية سواء قبيل تأسيسها وبعد ممارستها لولايتها ومهامها، وفرض الحصار المالي والسياسي عليها، بمعارضته وضغوطه على حركة حماس وحكومة الوحدة الوطنية، وعرضت الادارة الاميركية بداية خطة بجدول زمنية لتنفيذ خطوات بناء الثقة على حكومة الوحدة الوطنية الموافقة عليها والالتزام بها جوهرها الامن الاسرائيلي مقابل حرية الحركة للفلسطينيين والتي قبلها الرئيس عباس ورفضها رئيس وزرائه هنية، ثم طرحت نفس الادارة مشروعا بنشر قوات دولية في غزة اولا وفيما بعد بالضفة الغربية وهو الامر الذي رفضته الفصائل والتنظيمات الفلسطينية.

لم يبتعد الموقف الاوروبي كثيرا عن التبعية للموقف الاميركي رغم وجود استثناءات هامة نتيجة الارتباك الاميركي في السياسة الخارجية: فجاء الموقف الاوروبي ضبابيا من حكومة الوحدة الوطنية، واعلن وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي عن نيتهم العمل مع معتدلين في الحكومة الفلسطينية الجديدة وهو على خلاف موقف البرلمان الاوروبي الذي جاء ايجابيا في التعاون والعمل مع تلك الحكومة. وبينما أيد وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي مبادرة السلام العربية التي اطلقت في قمة الرياض، فانهم اتفقوا على التعامل مع وزراء حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الجديدة غير الاعضاء من حركة حماس. ومن الامور اللافتة اعتراف النرويج بالحكومة الفلسطينية الجديدة بعد دقائق فقط من المصادقة عليها حيث اشارت الى انها ستطبع العلاقات مع الحكومة الفلسطينية الائتلافية، وبذلك تكون اول دولة تبدأ عملية كسر الحصار السياسي المفروض على الشعب الفلسطيني. ويستمر الموقف الروسي بالابتعاد التدريجي عن الموقف الاميركي عبر طرح الرئيس الروسي خطة بشأن عقد مؤتمر اقليمي للخروج من حالة الجمود في عملية السلام، لكن سرعان ما اتضح بان الدعوة لا تملك من مقومات الحياة عناصر للنجاح بعد رد الحكومة الاسرائيلية السلمي والفوري عليها. ويمكن الاستنتاج بان المطلوب من حكومة الوحدة دوليا هو التساوق فقط مع التسوية السياسية بالشروط الدولية وهو ما قطعت حركة حماس فيه شوطا في الاقتراب من الشروط الدولية، ويبدو ان القفزة المطلوبة في المواقف لم تحدث كما طمعت الاطراف الدولية.

استمر شبح الانقسام مخيما على البلاد دون وجود افق للحوار في سعي لاعادة اللحمة بين شطري البلاد ولم ينفك الاختلاف وكييل الاتهامات والتحريض سيدا للموقف بين الرئاسة ومعها حركة فتح من جهة وبين الحكومة المقالة ومعها حركة حماس من جهة اخرى. وتستمر الانتهاكات الفاضحة لحقوق الانسان في الخطف والقتل والتعذيب بحيث تستغل كل جهة قوتها على الارض التي تحكم سيطرتها عليها. وبينما تقوم حركة حماس بمطاردة عناصر حركة فتح لتحول دون قيامهم بامر ذي مغزى في غزة، تطارد الاجهزة الامنية عناصر حركة حماس في الضفة وتعتقلهم. وفي كلا الطرفين، لم يتم مراعاة حقوق الناس ولا القوانين وقواعد التعامل الانساني المدني، وعاد ملف الاعتقال السياسي والتعذيب وقبضة الامن قضايا مدرجة على جدول الاعمال الفلسطيني حتى ظهر وكأن الطرفين المتخاصمين بحاجة الى اعادة تأهيل خاصة بعد قمع اجهزة الامن في الضفة للمسيرات السلمية التي خرجت لمناهضة نابوليس، وقمع اذرع الحكومة المقالة في غزة للتجمعات الفتاوية في غزة.

وانضمت الادارة الاميركية الى الاتحاد الاوروبي في الاعلان عن استئناف المساعدات المباشرة للحكومة الفلسطينية الجديدة والتي تشكلت برئاسة سلام فياض (حكومة الطوارئ). وفي خطوة لفها الغموض، دعا الرئيس الاميركي الى عقد "لقاء" دولي - اقليمي للسلام في الشرق الاوسط في خريف عام 2007 شاركت فيه الحكومة الاسرائيلية واللجنة الرباعية والسلطة الفلسطينية والدول العربية المجاورة خاصة تلك التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الكيان الاسرائيلي. بيد ان غياب جدول اعمال ذلك "اللقاء" وعدم وضوح الرؤية له وضع المحللين امام مهمة عسيرة لمعرفة طبيعة اللقاء ربطا مع الانقسام في فلسطين خصوصا على خلفية توتر العلاقات الايرانية - الاميركية وتعمق المأزق الاميركي في العراق. ولوحظ بان هذا اللقاء لم ينعقد تحت مظلة الامم المتحدة وليس برعاية دولية الامر الذي يشكك في جديته. وفي محاولة لتحقيق جملة من الاهداف الداخلية والخارجية، نجحت الادارة الاميركية في عقد "لقاء" الخريف في انابوليس بحضور دولي بعد ان حشدت تلك الادارة مندوبي اكثر من 45 دولة حيث اعلن الرئيس الاميركي في 11/27 عن انطلاق المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي بغية التوصل الى اتفاق سلام نهائي قبل نهاية عام 2008. وبينما يمكن التشكيك في ان يسفر كل ذلك عن شيء ملموس، يسود الاعتقاد بان هذا المؤتمر ما هو الا استثمار في العلاقات العامة يهدف الى تحسين فرص الحزب الجمهوري في الانتخابات الاميركية المقبلة.

وانفقت الادارة الاميركية قرابة 60 مليون دولار من اجل دعم الحرس الرئاسي، وعلى التوازي، اعلنت وزيرة الخارجية الاميركية موافقة الرئيس عباس ورئيس الحكومة الاسرائيلية اولمرت على الاجتماع دوريا مرة كل اسبوعين لبحث قضايا التسوية النهائية رغم ان الذي حدث كان على النقيض تماما حيث غرق الطرفان في بحث المسائل اليومية والاجرائية بعيدا عن بحث القضايا السياسية والجوهرية. وفي اشارة الى العلاقة العضوية بين الولايات المتحدة والكيان الاسرائيلي، وقعت الادارة الاميركية مع الحكومة الاسرائيلية في 8/16 برتوكول اتفاق حول زيادة حجم المساعدة العسكرية الاميركية لتصل الى ثلاثين مليار دولار على مدار عشر سنوات.

وبينما جاء موقف الاتحاد الاوروبي خجولا باعلانه في 5/14 بانه قد يستأنف المساعدات المباشرة للسلطة الفلسطينية في شهر حزيران، فانه الغى مشروع قرار كان البرلمان الاوروبي ينوي تبنيه في 6/20 كان سيتضمن مطالبة البرلمان الاوروبي للمفوضية الاوروبية ومجلس الاتحاد الاوروبي التعاون الكامل مع حكومة الوحدة الوطنية قبل حلها. وفي المقابل، اكد الاتحاد الاوروبي في اكثر من مناسبة تمديد مساعداته المباشرة للشعب الفلسطيني بسبب الظروف المتردية التي يمر بها مواطنو الاراضي الفلسطينية لاسيما قطاع غزة حيث اتفق على تحويل الاموال من خلال حساب يديره رئيس وزراء حكومة الطوارئ سلام فياض. وبين الموقفين، لفتت مصادر فلسطينية الانتظار وحذرت من وجود تيار متنامي داخل الاتحاد الاوروبي يدعو الى قطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني بسبب استمرار استهداف الاجانب في قطاع غزة وعدم اطلاق سراح مرسل هيئة الاذاعة البريطانية المختطف.

واستمرت المواقف الغربية ومواقف اللجنة الرباعية في انحيازها الى جانب الطرف الاسرائيلي من خلال مطالبة الجانب الفلسطيني وحده بالتوقف عن "العنف" بينما استمرت في توجيه دعوتها للحكومة الاسرائيلية الى مجرد تجنب ايقاع ضحايا بين صفوف المدنيين بما يعكس منهجا غير واقعي وازدواجية مفرطة وغير متوازنة في المكيال. ويشار الى ان الاتحاد الاوروبي دعا عبر رئاسة التي شغلها المانيا الى الافراج فورا عن الوزراء والنواب الفلسطينيين المعتقلين لدى سلطات الاحتلال الاسرائيلية. ويأتي هذا الموقف الاوروبي مع ظهور علامات على مرونة غربية بشأن التحدث مع اعضاء حكومة الوحدة الوطنية غير المنتمين لحركة المقاومة الاسلامية حماس² واختارت اللجنة الرباعية في 6/26 رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بليز ليكون مفوضا عاما لها يتخذ من القدس والاراضي الفلسطينية مقرا له، واكدت الخارجية الاميركية بان مهمة بليز تتمثل في مساعدة السلطة الفلسطينية على اقامة دولة حقيقية ومؤسسات مستقرة. وبينما اقترحت 10 دول اوربية ارسال "قوة دولية صلابة" الى الاراضي الفلسطينية على ان تترافق مع خطة سلام وان تستند الى اتفاق مع الفلسطينيين وفيما بينهم وذلك في 7/10 حيث عرض هذه المبادرة وزير خارجية فرنسا، لكن المانيا عارضت ارسال قوات دولية الى فلسطين.

وبعد المشاركة الأوروبية في مؤتمر انابوليس، دخلت أوروبا على الخط بشكل مواز، ونظمت مؤتمرا دوليا مانحا للسلطة الفلسطينية لدعم خطة الإصلاح والتنمية الذي قدمه رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد سلام فياض، حيث نجح المؤتمر بعد ان تخطت تعهدات المانحين الرقم المطلوب فلسطينيا والذي قيمته 5.6 مليار دولار بعد التعهدات بمنح السلطة مبلغ 7.4 مليار دولار لدعم الاقتصاد الفلسطيني خلال 3 سنوات.

وفيما يتصل بالموقف العربي، فقد انتهت لجنة تقصي الحقائق العربية المناط بها دراسة سيطرة حركة حماس على غزة عملها في 7/24 حيث استمعت الى بعض الشهادات رغم عدم قدومها الى غزة الامر الذي جعل حركة حماس تهاجمها لجهة عدم الاستماع الى روايتها وتجاهل الالتقاء مع الاطراف المعنية ودون الاستماع الى الشهود ودون الاطلاع على الوثائق التي بحوزة حماس. كما واجتمع رؤساء السلطة الفلسطينية ومصر وملك الاردن ورئيس الحكومة الاسرائيلية في 6/25 في شرم الشيخ ليؤكدوا بدورهم على ضرورة اطلاق عملية السلام ودعم الشرعية الفلسطينية ومساندة الرئيس عباس وحكومة الطوارئ مشددين على وحدة الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع ضرورة احتواء التداعيات الانسانية للتطورات الاخيرة. وعرض الرئيس اليمني مبادرة لرأب الصدع الحاصل تقوم اساسا على استئناف الحوار بين الحركتين طبقا لبنود اتفاق القاهرة عام 2005 واتفاق مكة عام 2007. وشهدت الفترة اقحام ايران في المشهد اثر توجيه اتهامات واضحة وصريحة باعتبارها من شجع حماس على الحسم العسكري الامر الذي نفته الاولى بدورها وبشدة.

وفي خطوة تحضيرية لاحكام الحصار على قطاع غزة وعزلها، ومن اجل التمهيد لاجتياحها، صادق البرلمان الاسرائيلي على مشروع قانون يقضي باعتبار قطاع غزة كيانا معاديا اجنبيا، فاتحة بذلك المجال امام فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية بالاضافة الى تهديد الاجواء للاعمال العسكرية. وترافق مع ذلك فرض سلطات الاحتلال قيودا على السلطة المنتقبة عن حماس (الحكومة المقالة) بشكل حد من نقل البضائع الى قطاع غزة وتزويدها بالوقود والكهرباء. وقد قوبل القرار الاسرائيلي بحملة استنكار ورفض فلسطينية واسعة معتبرة اياه تعسفا وعقبا جماعيا يسهم في تشديد الحصار الخانق المضروب على المواطنين في قطاع غزة، وحملت الجانب الاسرائيلي مسؤولية ادامة الصراع وسفك الدماء. ومن جهتها، نددت حركة فتح بقرار سلطات الاحتلال اعتبار قطاع غزة كياناً معاديا باعتباره قرارا يفرض العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة علماً أن قطاع غزة في حالة حصار منذ فترة طويلة.

والمستهجن والغريب في الموضوع هو مصادقة المحكمة العليا الاسرائيلية في 11/29 على قرار الحكومة الاسرائيلية بتقليص كميات الوقود التي يتم تزويد قطاع غزة بها. ونتيجة لهذا القرار، اغلقت في 12/2 جميع محطات البترول والوقود في قطاع غزة نتيجة عدم وجود وقود مع نفاذ المخزون منه بعد ان امتنعت جمعية اصحاب البترول والغاز الفلسطينية عن استلام كميات ضخمة جدا احتجاجا على القرار الاسرائيلي القاضي بتقليص تلك الكميات بسبب عدم كفايتها لاحتياجات المواطنين التي لا تمثل سوى 4% من الاحتياجات فقط. وفي كل الحالات، فان القرار الاسرائيلي يشكل كارثة انسانية حقيقية تسببت بخطر داهم يكمل مناحي حياة السكان في غزة وزاد من معاناتهم بدءا بوقف عمل تنقية الصرف الصحي وانتهاء بوقف العمل في المستشفيات. وفي المقابل، وفي نفس المسعى للضغط على حكومة حماس المقالة في غزة، ايدت وزيرة الخارجية الاميركية في 9/19 القرار الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية باعتبار قطاع غزة كيانا معاديا الامر الذي يمهد الطريق ويشرع كافة الاجراءات العدوانية الاسرائيلية ضد غزة.

وعبر الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه البالغ للقرار الإسرائيلي اعتبار قطاع غزة كياناً معادياً وحث الحكومة الإسرائيلية على إعادة النظر به. وقال في بيان: "إن حوالي 1.4 مليون شخص يعيشون في غزة بينهم العجائز والأطفال والمرضى الذين يعانون من الحصار المفروض عليهم منذ فترة ويجب عدم معاقبتهم على تصرفات ما أسماهم «المُسَلِّحِينَ» غير المقبولة باعتبار أن هذه الخطوة تعارض الواجبات الإسرائيلية تجاه المدنيين وفقاً للقوانين الإنسانية الدولية وحقوق الإنسان". وبينما ايدت وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس القرار وقالت في سياق مؤتمر صحفي مشترك عقدته مع نظيرتها الاسرائيلية تسيبي ليفني: "حماس" هي فعلا جهة معادية، مشيرة الى ان الولايات المتحدة منزعة من كيفية استيلاء (حماس) على قطاع غزة وما الحقه الامر من مس بالحكومة الفلسطينية الشرعية.³ وبنفس السياق عبر وفد برلماني اوروبي عن صدمته الشديدة تجاه الأزمة الإنسانية غير المسبوقة التي شاهدها في المناطق الفلسطينية، داعيا الى

التحرك فوراً لوقف العقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني الذي تمارسه السلطات الاسرائيلية حيث تحرّمهم من بناء اقتصادهم وتعيق اوصول المساعدات الانسانية وتنفيذ المشاريع التنموية، محذراً من عواقب الأزمة الحالية اذا لم ينته الاحتلال. وقال الوفد الذي زار الاراضي الفلسطينية ان على الحكومة الاسرائيلية انهاء الاغلاق وازالة الحواجز العسكرية، وان تضمن حرية التنقل للمواطنين والبضائع والامتناع عن اي نشاط عسكري ضد الشعب الفلسطيني.⁴

واتجه الوضع العسكري على الحدود مع قطاع غزة الى التصعيد في اواخر نيسان بعد ان اعلنت الفصائل الفلسطينية وفي مقدمتها حركة "حماس" انتهاء الهدنة في اعقاب الاجتياحات والاعتقالات التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية في الضفة والقطاع. ومع ارتفاع حدة التوتر حذرت الحكومة الفلسطينية من انهيار التهدئة وطالبت بوقف العدوان الاسرائيلي والاجتياحات الاسرائيلية في الضفة الغربية والاعتداءات على قطاع غزة والتي تجاوزت 128 اجتياحاً وخلفت 23 شهيداً بينهم 3 أطفال خلال شهر واحد من عمر الحكومة الفلسطينية.⁵

الا ان كل تلك الاجراءات لم تقدم طوق نجاة لرئيس الحكومة الاسرائيلية الذي يطارده شبوح حرب تموز وارتدادات تقرير فينو غراد. فبعد ان حملت لجنة التحقيق الخاصة بحرب تموز 2006 (لجنة فينو غراد) الموكول اليها مهمة تحليل نتائج حرب لبنان الاخيرة "ولمرت" مسؤولية الاخطاء التي ارتكبت خلال تلك الحرب، وحملته مسؤولية الفشل الذريع في ادارتها، ونتيجة الاعتراف الرسمي بهزيمة الجيش الاسرائيلي، وبعد المعركة ضده والدعوات الموجهة لاستقالته في الشارع، فان رئيس الوزراء الاسرائيلي دخل في معركة الاحتفاظ بمنصبه وعلى عدة جبهات داخل حزبه وداخل الشارع الاسرائيلي ناهيك الشبهات حول مسلكياته المالية.

ولا تزال القيادة الاسرائيلية تعاني من ارتدادات وآثار هزيمتها في حرب تموز الفاتنة مع حزب الله مترافقا معها سلسلة من الفضائح والجنح والجنايات طالقت عدة رموز قيادية اسرائيلية. ومن اهم المؤشرات على دخول المجتمع الاسرائيلي ازمته العامة والخائفة ايضا مع تراجع شعبية رئيس الحكومة الى ادنى مستوياتها بعد ان وصلت الى اقل من 7%، واستقالة رئيس الاركان ووزير الدفاع ونشر تقرير فينو غراد.

وفي محاولة منها لتغطية عجزها وفشلها في القيادة والمبادرة واتخاذ القرارات، نفذت الحكومة الاسرائيلية خطوات "عنصرية" ممنهجة ضد الارض والسكان الفلسطينيين: فقد سارع الاحتلال الاسرائيلي في خطواته التصعيدية المتمثلة في احكام الحصار والتجويع والاعتقالات والاجتياحات ومصادرة الاراضي والاستيطان وفرض الوقائع الميدانية على الارض بحق الشعب الفلسطيني حيث تجاوز عدد الشهداء اكثر من 536 فلسطينيا العام الفائت، ووصل عدد الضحايا الاجمالي الى حوالي 2100 فلسطيني على مدار السنوات الثلاث الماضية. لقد بادرت الحكومة الاسرائيلية واعلنت بكل صلف في 12/4، وقبل ان يجف الحبر المسال في "انابوليس"، ولا زالت الكلمات تصم الاذن للعود التي اطلقت هناك، اعلنت السلطات الاسرائيلية عن استدراج عطاءات لبناء اكثر من 300 منزل جديد في مستوطنة جبل ابو غنيم في القدس، وعاد رئيس الحكومة الاسرائيلية ليؤكد في 12/27 رفضه التعهد بتجميد الانشطة الاستيطانية خلافا لما ورد في "انابوليس".

ولا تزال الحكومة والجيش الاسرائيليان في عملية نقاش مستمر لشن عملية برية واسعة النطاق ضد قطاع غزة بهدف وقف اطلاق القذائف الصاروخية منها مع استمرار اعطاء الضوء الاخضر للجيش لتكثيف عمليات القتل والاجتياحات والمجازر حتى بحق الاطفال والنساء. ويبدو ان عملية اجتياح غزة مسألة غير راجحة خاصة لجهة الخسائر المتوقعة في صفوف الجيش الاسرائيلي، الا ان الامر الذي لا لبس فيه يكمن بالتعود باستهداف القيادة السياسية لحركة حماس واعطاء الضوء الاخضر لاغتيال زعمائها، حيث صرح رئيس الحكومة الاسرائيلية: "لا حصانة لاحد في غزة"، وجر ذلك الحكومة الاسرائيلية للاهتمام بوقف تهريب الاسلحة من مصر الى القطاع حتى وصل الامر الى مطالبتها بالدعوة لنشر قوات دولية عند الحدود بين مصر وقطاع غزة فضلا عن طرح مبادرة تقوم الجامعة العربية بادارة غزة. ويشار الى ادخال سلطات الاحتلال لجريمة جديدة الى سجلها هي قطع الكهرباء عن القطاع وعدم السماح بادخال كميات الوقود اللازمة والذي يصنف باعتباره جريمة ضد الانسانية وعقوبة جماعية، وكذلك فرض عقوبات اقتصادية اذا لم يتم وقف عمليات اطلاق "الصواريخ"

⁴ الايام 2007/9/25

⁵ القدس 2007/4/25

على البلديات الاسرائيلية المحاذية، بعد ان بات قطاع غزة اول منطقة في العالم بحدود برية وبحرية وجوية تعمل اونوماتيكيا ومحروسة باجهزة ومعدات اليكترونية ومنظومة واسعة التشكيل من طائرات التجسس وحتى المركبات غير المأهولة.

وتقوم الحكومة الاسرائيلية بجهد محموم وحملات مركزة تهدف الى ترسيخ الاحتلال، خاصة من خلال تثبيت وتشريع المستوطنات التي تمت اقامتها في الضفة الغربية بعد العام 2001 وربطها بشبكة من الطرق الالتفافية العريضة مع الدولة العبرية وعلى حساب الاراضي الفلسطينية، وتسارع الاخيرة الزمن في سبيل اكمال بناء جدار الفصل العنصري في الضفة والقدس الشرقية وتهويد المدينة المقدسة وكذلك بناء شبكة الطرق المخصصة للمستوطنين مع اقتطاع مساحات واسعة من ارجاء الضفة الغربية. وفي خطوات تصعيدية، تستمر السلطات الاسرائيلية في منع مرضى قطاع غزة من الوصول الى المستشفيات الخارجية حيث تحاول المخابرات الاسرائيلية مفايضة حياة المرضى بالتحويل الى عملاء فتمنع كل من يرفض "بيع نفسه" من الحصول على تصريح تنقل لتلقي العلاج الطبي حتى اذا كان في ذروة مرحلة العلاج، علما ان عدد من استشهد من هذا الاجراء قد وصل حتى نهاية العام الى ما يقارب المائة.

الاشتباكات الداخلية في قطاع غزة

شهد شهر حزيران ارتفاعا في حدة المواجهات والاشتباكات بين الطرفين بعد ان سقط في 6/9 ثلاثة قتلى واكثر من 23 جريحا، فيما ارتفع عدد الضحايا في اليوم التالي الى 16 قتيلا وقرابة المائة جريح، ثم استمر ارتفاع اعداد القتلى في 6/12 ليصل الى 31 قتيلا ونحو عدد الجرحى السابق حتى وصل عدد القتلى الى 37 قتيلا وقرابة 150 جريحا في يوم 6/13 بينما بلغت حصيلة الاشتباكات التي شهدتها قطاع غزة 161 قتيلا واكثر من 800 جريح في الفترة الواقعة بين 7-14 حزيران.⁶

جاءت اعداد القتلى والجرحى المرتفعة في الفترة الواقعة بين 10 و 6/14 نتيجة الهجوم الواسع والشرس من عناصر حركة حماس على مقر الاجهزة الامنية والمؤسسات الرسمية للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة لحسم الخلافات السياسية بقوة السلاح. وكان يوم الخميس 6/14 يوما مختلفا في التاريخ الفلسطيني تحت وقع الصدمة والذهول بعد اعلان حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة باسطة يدها على سكانه، وقد اطلقت حماس على هذه العملية الخاطفة والكبيرة مسمى "تحرير قطاع غزة". ويعتبر هذا التطور، وبحق، المنعطف السياسي الاخطر في التاريخ الفلسطيني لانه ضرب اسس حاضر ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني ووحدة أرضه، وستبقى ارتداداته مخيمة ومسيطرة على مجريات الاحداث لفترة غير منظورة.

من وجهة نظر حركة حماس، فانها كانت مضطرة الى هذا التصرف مهما كلف من اثمان نظرا لوجود "مخطط" ثم تسريبه من عدة جهات يعزى اعداده الى الجنرال الاميركي كيننت دايتون مع محمد دحلان للانتفاض على حركة حماس، فلو لم تقم حركة حماس بتلك الخطوة لكانت هي الضحية حسب تفسيرها. وتدلل الحركة على ذلك بعدة ادلة وبراهين ليس اهمها تعطيل حركة فتح وعرقلتها لاعمال حكومة حماس وحتى عرقلة عمل وزراء حماس في حكومة الوحدة الوطنية التي لم تعمر سوى شهور قليلة. وهو ما جعل دحلان يقدم استقالته في 7/26 من منصبه كمستشار الامن القومي الفلسطيني بعد اسابيع من الانتقادات بسبب الهزيمة المدوية التي مني بها ورجاله المحسوبون عليه على يد حركة حماس. اما موقف حركة فتح فانها نظرت الى الحدث بمثابة ضربة مؤلمة نزلت بساحتها بعد الخسارة المدوية لها في الانتخابات الاخيرة. وعلى هذه الارضية، تلخص موقف حركة فتح بادانة وشجب ما راحت تسميه بـ "الانقلاب الاسود" و "الحسم العسكري للخلاف" و "الخروج عن الشرعية" وغيره من الاوصاف والنوعت التي لم تخل من الاتهامات وربط حركة حماس بمحاور دولية لا سيما ايران واحيانا بعض الدول العربية. بيد ان من اللافت تسجيل موقف هاني الحسن الذي جاء في تصريحاته في احد برامج فضائية الجزيرة حيث انتقد خطة دايتون - دحلان وظهر وكأنه يساند حركة حماس او يتفهم موقفها من خلال حسمها العسكري وان اعتراض على مداه واتساعه الامر الذي جر نقاشات حادة وكبيرة في اوساط حركة فتح مع اهمية التنويه الى ان هاني الحسن اعلن عن انه تفاجأ من مدى التحرك الذي قامت به حركة حماس المنطوي على سيطرتها على كامل قطاع غزة مع توقعه بان يكون ذلك التحرك اكثر محدودية ولا يصل الى هذا الحد. وعلى خلفية هذه التصريحات جاءت اقالة هاني الحسن.

كان من المثير فعلا سرعة وقوع "القلاع" الامنية لا سيما مبنى الامن الوقائي بقبضة رجال حماس بوقت قياسي ودون مقاومة تذكر، وكذلك بقية المواقع التي تم مهاجمتها. ولوحظ عدم تدخل القطاع الاكبر من حركة فتح، وعدم مشاركة بعض الاجهزة في ذلك الصراع بشكل جدي وفاعل. وكما كانت الامنية والرجاء بان عدم مقاومة هجوم حماس جاءت مبنية على موقف حرمة الدم او عدم وجود شيء يستأهل القتل بسببه، وربما صدرت اوامر وتعميمات لبعض الجهات بعدم التدخل والذي ربما يكون من المحتمل قد حصل، الا ان تلك الاحتمالات بحاجة الى معلومات وأدلة حتى يصار الى نفيها او اثباتها وهو الامر غير المتوفر.

وعموما، فقد كشفت الاحداث عن الكثير من اوجه القصور والخلل التي ساهمت في نجاح تحرك حركة حماس تبدأ بالبنية التحتية الخاطئة للاجهزة الامنية، وعدم تنفيذ اوامر الرئيس، وانعدام القيادة الميدانية، الا ان البارز في اوجه الخلل كان اختراق عناصر حماس للاجهزة الامنية.⁷

⁶الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن

⁷تقرير لجنة التحقيق الرسمية الخاصة في ملاسبات "الانقلاب" في غزة 2007/7/27

وبالرغم من تأخر الرئيس عباس احيانا خلال ايام الازمة بالظهور وممارسة دوره كرئيس لعموم الشعب، الا انه باشر في 6/14 باعلان حالة الطوارئ في جميع اراضي السلطة الفلسطينية، وحل حكومة الوحدة الوطنية واقال رئيسها اسماعيل هنية، وامر بتشكيل حكومة انفاذ حالة الطوارئ مع دعوة المجلس المركزي لمنظمة التحرير للانعقاد. وتوالت قرارات الرئيس في مواجهة المنعطف الخطير على ضوء تداعيات 6/14 حيث قرر في 6/16 تعليق العمل باحكام المواد 65، 66، 67، من القانون الاساسي المعدل لسنة 2003، ثم اصدر في 6/17 قرارا باعتبار القوة التنفيذية وعناصر حركة حماس خارجة عن القانون لقيامها بالعصيان المسلح على الشرعية الفلسطينية ومؤسساتها ليخرج هذا المصطلح للتداول بحيث يمكن توجيه تهمة "ضد الشرعية" لاي عنصر من حماس بما يكفي لاعتقاله. وبعد ذلك، شكل الرئيس في 6/18 لجنة للتحقيق في مجريات احداث 6/14، ثم القى في 6/20 خطابا امام المجلس المركزي لمنظمة التحرير واصفا حماس بـ"الانقلابيين" مكيلا لها نقدا لا يرحم ومنهما اياها بشق وحدة الشعب الفلسطيني وتأييب اجزاء من الشعب ضد الاخرى وبذر بذور الحرب الاهلية الدائمة وهو الامر الذي استدعى من حركة حماس تنفيذ ورفض خطاب الرئيس، وشنت في الوقت نفسه هجوما عنيفا ضده مؤداه: "لا يليق برئيس شعب ورئيس منظمة التحرير ان يغلق باب الحوار مع فصيل هو يعرف كم وزنه في الشارع الفلسطيني"، وحملت حركة حماس الرئيس عباس مسئولية قطع الحوار معها وقالت بانه لم يتعامل في خطابه امام المجلس المركزي في 6/20 كرئيس للشعب. كما وقرر الرئيس ايضا حل مجلس الامن القومي، وقرر اعفاء العميد رشيد ابو شباك من مهام وظيفته كمدير عام للامن الداخلي.

1. مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية

1.1 السلطة التنفيذية

1.1.1 رئاسة السلطة

من الطبيعي ان العام 2007 لم يكن هو العام الافضل لرئيس السلطة، فهذا العام هو الذي شهد ليس فقط انتكاسة وتراجع عملية التحول الديمقراطي الفلسطينية بل شهد كذلك حالة الاحتراب الدموي وانفصال جزئي الوطن ونشوء حكومتين بادارتين مختلفتين كم شهد تعطل عمل المؤسسة التشريعية وتشرذم عمل القضاء. كل ذلك وسط استمرار الاحتلال وممارساته المناهية للشرعية والمواثيق الدولية وامعانه في انتهاك حقوق الانسان الفلسطيني بشكل عنصري وفض.

وفي هذه الاجواء استمرت الرئاسة الفلسطينية في محاولتها ادارة الازمة الداخلية، ولكنها في احيان كثيرة كانت جزءا من تلك الازمة في تكريس الشق والنزاع بين حركتي فتح وحماس لتكون مؤسسة الرئاسة ممثلة للطرف الاول بينما الحكومة ورئيس الوزراء يمثل الطرف النقيض. وبسبب ازدياد حدة الاستقطاب بين الطرفين، راحت كل جهة منهما تركز على حسم الخلاف عسكريا ولو كان ثمنه انهيار "المشروع الوطني"، وغدت الحملات التحريضية والمماحكات اسلوبا ثابتا في التعاطي السياسي الداخلي. ومع مرور الوقت، تجاوز خطاب كلا الطرفين التخوين والتكفير والتحريض وصولا الى ممارسة الاغتيالات والاشتباكات المسلحة وعمليات الخطف والحسم العسكري.

كانت المقدمات وصيرورة حدة الاستقطاب الثنائي بين فتح وحماس والتجاذبات بينهما تنبئ بأن اندلاع الاقتتال ليس الا مسألة وقت. وقد رافق تلك المقدمات الدموية احيانا تحذيرات مستمرة على حرمة الدم الفلسطيني والتي ثبت تماما استباحته. وكانت نتيجة تطبيق اتفاقات وقف اطلاق النار بين الجهتين التي باتت غير قابلة للعد بما يؤشر الى امكانية اندلاع الصراع المفتوح والحرب الاهلية الطاحنة رغم اعلان رموز في الحركتين وفي أكثر من مناسبة خاصة بعد حوارات القاهرة في نهاية ايار وبداية حزيران التي عقدت بمشاركة خمسة فصائل بشكل منفصل حيث اكدت التصريحات على احترام وقف اطلاق النار والتداول في ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي واعادة بناء منظمة التحرير واعادة هيكله الاجهزة الامنية.

وبالرغم من ادراك الجميع لخطورة الوضع، والاعتراف بأهمية الدخول في حوار جاد ومعقد وعلى اعلى المستويات التنظيمية لتدعيم الوفاق الفلسطيني والوحدة والحكومة الائتلافية وتكريس اتفاق مكة ومنع الاقتتال، الا ان المقدمات والتسريبات جاءت قوية بدرجة كافية حتى يستوعب المتابع بان القضية الفلسطينية ستصل الى دركها الاسفل حينما تطورت الاحداث بصورة مأساوية وتراجيدية بشكل غير مسبوق ليبدأ مشهد أخر واتجاه مغاير في الظهور على المسرح السياسي اساسه انقسام سياسي وجغرافي وربما فكري بشكل وضع "المشروع الوطني" في مربعات مجهولة ومستقبل مظلم يسكن في قلبه الصراع على سلطة "وهمية"، واصبح اتفاق مكة الذي زفه الطرفان الى الجماهير وراء الظهر.

وكان الرئيس محمود عباس قد اجتمع مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في 1/21 لتجاوز الخلافات ووقف نزيف الدم الفلسطيني حيث تم الاعلان عن توصل الطرفين الى الاستمرار في جهود تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والبحث في خطوات تفعيل منظمة التحرير تنفيذا لمقررات اعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني، كما جرى التأكيد على حرمة الاقتتال الداخلي ووقف الحملات الاعلامية التحريضية. وكان الرئيس قد قام بتكليف رئيس الوزراء هنية بتشكيل حكومة وحدة وطنية في 15/2/2007 بعد تجاوز الخلافات. الا ان خلافا سرعان ما طفا على السطح بين حركتي فتح وحماس حول الوزارات السيادية: الداخلية والخارجية والمالية ومن يشغلها. وبعد سلسلة نقاشات ومشاورات، تم التوافق على تشكيل الحكومة الحادية عشرة كاول حكومة ائتلافية فلسطينية منذ قيام السلطة، وحتى 3/17 حيث اصدر الرئيس مرسوما رئاسيا خاصا بتشكيل تلك الحكومة. وبهذا، تكون الستارة قد اسدلت عن فصل من اشد الفصول دموية في العلاقات الداخلية حيث ذهب ضحية الاقتتال الداخلي حتى توقيع اتفاق مكة ما لا يقل عن 57 فردا.

وبينما لم تتحقق الاثار المرغوبة والمرجوة لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية سواء اختراق الحصار او وقف الفوضى الامنية والانفلات في الشارع الفلسطيني او حتى وقف الاعتداءات والتصعيد الاسرائيلي، وبالتالي عدم صمود التهدة المعلنة مع سلطات الاحتلال. لقد جرت تصريحات ومواقف الرئيس عباس النقمة عليه وعلى مؤسسة الرئاسة نظرا لتعليقه الامال على تحرك اسرائيلي جدي لاستبدال الانسداد السياسي بافاق رحب وعملي بديل الامر الذي لم يتحقق. وبات من الذائع الصيت ان لقاءات الرئيس مع رئيس الوزراء الاسرائيلي كانت تنحصر في بحث القضايا اليومية وتجنب بحث القضايا السياسية.

كان الرئيس عباس اكد على دعمه المادي والمعنوي لرئيس الوزراء اسماعيل هنية وجميع وزراء حكومة الوحدة الوطنية، فيما اصدر تعليماته لجميع الاجهزة الامنية للعمل تحت امرة الاخير من خلال غرفة العمليات المشتركة التي انيط بها تنسيق العمل مع مختلف الفصائل وبهدف تسهيل تنفيذ الخطة الامنية المقررة. وكانت قد أمت بوزارة الداخلية المشاكل والعقبات، فقد اكد وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية (هاني القواسمي) في 5/10 تقديمه كتاب استقالته من منصبه بعد انقضاء اقل من شهرين على توليه المنصب مبررا ذلك بعدم منحه الصلاحيات الحقيقية لادارة الوزارة وتطبيقه الخطة الامنية المقترحة لانهاء حالة الفلتان.

وعليه، وبرغم وجود مباحثات للتفاوض بين الحركتين في القاهرة، الا ان ذلك لم يسفر عن أي نتيجة جدية تكفل ضبط الخلافات بينهما. ويمكن الاستنتاج بان اتفاق مكة كان مجرد هدنة اقتنع القطبان بضرورة التعايش بينهما مؤقتا لان كل منهما يرى انه الاحق بالانفراد بالسلطة وبالقرار الوطني. لذلك، لم تغلج حكومة الوحدة الوطنية بحقن الدماء بل سقط قرابة 60 شخصا منذ تشكيلها في 3/17 وقبيل المنعطف الحاد في 6/14. ان حكومة الوحدة الوطنية لم تتجح بتطبيق الخطة الامنية المقررة، واران حركة حماس اشراك القوة التنفيذية في الاجهزة الامنية خاصة في قوات الشرطة وظلت تطالب بحل جهاز الامن الوقائي مع وضع الاجهزة الامنية تحت تصرف وزير الداخلية. ونظرا لان مطالب الطرفين متعارضة، ويملكان قوتين متوازيتين او متعادلتين على الارض، وربما برنامجين مختلفين، فان الصدام الكبير كان يقبع في الافق لا محالة، وهو الذي انفجر في حزيران.

حاول الرئيس الالتفات الى المؤسسة الامنية وعمل شيء بالصدد سواء على سبيل تنظيمها او اعادة هيكلتها. وجاء التحرك من خلال اصدار مرسوم رئاسي في 4/15 باعادة تشكيل مجلس الامن القومي حيث كان اول مجلس امني فلسطيني يضم في عضويته ممثلين عن حركة حماس، كما قرر تنفيذ حملة تنقلات وتعيينات جديدة في صفوف المؤسسة الامنية

وكالعادة، اصدر الرئيس اوامره للاجهزة الامنية في قطاع غزة بوقف اطلاق النار بعيد الاعلان عن وقف اطلاق النار بين حركتي فتح وحماس، الا انه كان الغي زيارة له في 5/18 كانت مقررة الى قطاع غزة بعد اكتشاف محاولة لاغتياله على ايدي كتائب عز الدين القسام⁸ الامر الذي نفته الاخيرة بشدة. وفي 5/23 اتفق الرئيس مع رئيس وزرائه هنية على تشكيل قوة مشتركة لتنفيذ الخطة الامنية وعلى عقد اجتماع قريب بين قيادتي حماس وفتح بحضورهما مع الوفد الامني المصري لمناقشة كافة التداعيات التي نجمت عن المواجهات الدموية الاخيرة خاصة ان الاتفاق المعقود في 5/19 لوقف اطلاق النار بين الطرفين كان مختلفا نوعا ما بارتكازه في اهم بنوده على عدم رد اي طرف على أي خرق يقوم به الطرف الاخر.

ازدادت حدة الازمة التي يعيشها الرئيس بسبب الملفات الشائكة التي يقوم بادارتها دون ان يلوح في الافق بشائر حلول ايجابية قريبة وملموسة في تلك الملفات والتي أهمها الانقسام الفلسطيني والوضع الناشئ عن سيطرة حركة حماس على غزة واستمرار عمل الحكومة المقالة برئاسة اسماعيل هنية بادارة الاوضاع هناك، اضافة الى ملف العلاقة مع الجانب الاسرائيلي حيث المماطلة والتسويف والتمرد على كافة التعهدات فيما يخص المفاوضات، مع الاستمرار بالانشطة الاستيطانية، وعدم التعاطي بجدية مع ملفات الاسرى والتسهيلات في الحركة، خصوصا اذا ما استحصرت ظروف الاعسار المالي التي تضرب الفلسطينيين وغلاء المعيشة والحصار الذي لم يكسر حتى نهاية هذا العام وما رافق ذلك من استمرار تفاقم مشكلة رواتب الموظفين وعدم صرف الرواتب في موعدها حيث اعلن ديوان الرئاسة اكثر من مرة عن ترتيبات صرف رواتب الموظفين العموميين عبر البنوك دون التوصل الى الية محددة ومستمرة.

⁸ حسب ما اعلنته وكالة الانباء الفرنسية ونسبته الى مصدر فلسطيني

استمر التعاطي مع الانقسام السياسي بين شطري الوطن مهيمنا على جهود الرئاسة ناهيك عن اضعاف موقفها التفاوضي والتمثيلي مع العالم الخارجي بسببه. واستمرت المماحكات مسيطرة على العلاقة بين الطرفين في رام الله وغزة، ولم يتم كسر هذه الحلقة المفرغة ولا وقف المماحكات والاستقطابات التي حكمت الواقع الفلسطيني منذ نصف عام مع عدم وجود بوادر انفراج بالرغم من التصريحات الرسمية لاولوية معالجة الانقسام الداخلي وعودة اللحمة الى البيت الداخلي وترتيب اوضاع البيت الفلسطيني، الا ان الممارسة والواقع كان مابيننا ونقيضا لذلك. وفي خطوة ذات دلالات، وعطفا على تفعيل الرئيس للمجلس المركزي لمنظمة التحرير في خطوة قرأها عديدون بانها محاولة لجعل الاخير بديلا عن المجلس التشريعي، فقد كلف المجلس المركزي في 7/19 الرئيس عباس الدعوة لاجراء انتخابات رئاسية مبكرة والتحضير لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني وهي خطوات وحركات قصد منها تحجيم حركة حماس التي تعارض هذا التوجه بشدة وتدعو الى تفعيل المجلس التشريعي.

وفي ملف التفاوض مع الحكومة الاسرائيلية، فقد اسفر لقاء عباس - اولمرت في 9/10 والذي شارك فيه للمرة الاولى رئيس الوزراء سلام فياض، عن تشكيل طواقم عمل تناقش تفاصيل الدولة الفلسطينية والاستعداد للمؤتمر الدولي الذي دعا اليه الرئيس الاميركي. وبعد نحو اسبوع من ذلك، هدد مستشار الرئيس عباس في 9/17 بمقاطعة الرئيس مؤتمر السلام في الشرق الاوسط الذي ترعاه الولايات المتحدة في حال واصلت الحكومة الاسرائيلية رفضها التفاوض بشأن اتفاق ملزم يقود الى اتفاق سلام نهائي، الا ان المؤتمر انعقد دون تلبية هذا الطلب. وفي انعكاس واضح لاستمرار المراوغة الاسرائيلية التي لم تغلج زيارات وزيرة الخارجية الاميركية لتدليلها، أكدت مصادر مطلعة في الرئاسة بان الجانب الفلسطيني لا يقبل التقسيمات التي يضعها الجانب الاسرائيلي لموضوع القدس، وتم التشديد على الموقف الفلسطيني القاضي بايجاد حل واضح المعالم للمدينة بأكملها بما يشمل البلدة القديمة في القدس.

اخذ العديد من المراقبين على الرئيس اجراء لمحادثات مع "غريمه" رئيس الوزراء الاسرائيلي، والمبالغة في توزيع الابتسامات بينهما وتقبيله، رغم استمرار الاجراءات الاحتلالية الاسرائيلية من قتل واعتقال واستيطان وتهويد للقدس، الا ان الرئيس عباس لم يقتنع بان مفاوضاته مع اولمرت وصلت الى طريق مسدود، رغم ان تلك الجهود تقضم من قاعدته الشعبية ورضا الجماهير الفلسطينية عنه، وتزداد الامور تعقيدا بمقارنة هذه الوقائع والمجريات مع اصرار الرئاسة الفلسطينية على عدم اجراء اي حوار او مباحثات مع حركة حماس او الحكومة المقالة واشترط تراجع الاخيرة عن "انقلابها" واعادة تسليم المقدرات والمؤسسات الى حكومة رام الله قبل التحاور معها.

واتفق الرئيس عباس مع رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت في 10/3 على ان مفاوضات الوضع النهائي للتوصل الى معاهدة سلام شاملة، ستطلق بعد انعقاد مؤتمر السلام الدولي في تشرين الثاني 2007. وعاد الطرفان للاجتماع مجددا في 10/26 حيث اكدا التزامهما بالتنفيذ المتبادل والفوري للالتزامات المترتبة على الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني كما وردت في المرحلة الاولى من خريطة الطريق وذلك في مسعى لتضييق الخلافات بينهما قبل عقد مؤتمر "انابوليس"، واتفق الطرفان على مواصلة بذل الجهود للتوصل الى وثيقة مشتركة تشكل الاساس لطرحها في ذلك المؤتمر. وفي الاجتماع المعقود بين الرئيس عباس واولمرت في 12/27، رفض الاخير التعهد بتجميد كامل الانشطة الاستيطانية فيما وافق على التعهد بعدم بناء مستوطنات جديدة. ومع ان هذا الاجتماع اسفر من ناحية اخرى عن موافقة اسرائيلية على تسوية ملفات 7 آلاف مواطن من الفلسطينيين المقيمين في البلاد دون بطاقة هوية مع موافقته على عودة 26 مبعدا في قطاع غزة الى الضفة الغربية، الا ان الحصيلة السياسية جاءت متواضعة جدا.

واصدر الرئيس في 8/14 قرارا يقضي باعتماد اسلوب التمثيل النسبي الكامل (القوائم) في انتخابات مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وانتخابات المنظمات الشعبية وفي الانتخابات القادمة للمجلس الوطني الفلسطيني. وصادر مرسوما رئاسيا بتشكيل اللجنة الوطنية للتحضير لاحتفالية القدس العاصمة الثقافية للعام 2009 كما قرر تشكيل لجنة للاشراف والمتابعة على المساعدات العينية المقدمة للسلطة. وصادر قرارا رئاسيا بشأن تعديل قانون التقاعد العام رقم 7 لسنة 2005.

واستمرت المراسيم والقرارات تترى: فقد اصدر الرئيس مرسومين في 6/26 تضمن الاول حظر كافة الميليشيات المسلحة والتشكيلات العسكرية او شبه العسكرية غير النظامية بغض النظر عن تابعيتها في اشارة الى كتائب شهداء الاقصى وعز الدين القسام وسرايا القدس وكافة الاجنحة العسكرية للفصائل، ويحظر المرسوم على هذه الميليشيات والتشكيلات القيام بأي نشاطات سرية أو علنية، ويضع كل من يساعدها أو يقدم أي خدمات لها تحت المساعلة الجزائية والإدارية. كما ويطلب المرسوم الرئاسي من الحكومة إنهاء ظاهرة الجماعات المسلحة كافة، وتنفيذ قوانين حظر السلاح ومصادرة الأسلحة والذخائر غير المرخصة وكافة المواد التي تشكل خطراً على النظام العام.⁹ اما المرسوم الثاني ففضى باعفاء مواطني غزة بالكامل من رسوم الخدمات التي تقدمها وزارات وهيئات ومؤسسات، وكذلك نص ذات المرسوم على اعفاء الانشطة المحلية من ضريبة القيمة المضافة واعفى الشركات والافراد من ضريبة الدخل بسبب الظروف الصعبة التي يمر بها سكان القطاع. وتوالت ايضا قرارات الرئيس في اقالة كبار الضباط مثل قائد قوات امن الرئاسة في غزة الذي أقيّل من منصبه في 6/28 وخفضت رتبته الى رتبة جندي بسبب تقصيره في الدفاع عن مؤسسات السلطة امام "الميليشيات الخارجة عن القانون" حسب القرار، وتبعه في 7/2 قائد الوحدة الخاصة في قوات الامن الوطني وتزليل رتبته الى درجة نقيب لنفس السبب، وفي 7/4 اعفى الرئيس قائد الشرطة البحرية من منصبه وانزل رتبته الى رتبة نقيب.

وقد طالقت الاقالات ايضا هاني الحسن مفوض التعبئة والتنظيم عضو اللجنة المركزية لحركة فتح الذي قرر الرئيس اعفاءه من منصبه ككبير مستشاريه في 28 حزيران. وهاجم هاني الحسن، التيار المتأسرل في الحركة الوطنية الفلسطينية، مؤكدا ان التجارب علمتنا انه لا ثقة ابدأ في الوعود التي يقطعها الاسرائيليون على انفسهم. وقال "عندما تقوم الدولة الفلسطينية، وهو الامر الذي سيتحقق لا محالة، سيجد الفلسطينيون انه لا خيار امامهم الا الارتباط مع واحدة من الدولتين الجارتين، الاسرائيلية او الاردن، مستهجنان ان يقوم البعض بطرح الدولة الاسرائيلية كخيار فلسطيني في حين ان الاردن تشكل الخيار الطبيعي والتاريخي للشعب الفلسطيني".¹⁰ كما قرر الرئيس تعيين احمد قريع مفوضا لمكتب التعبئة والتنظيم وهو الموقع الذي كان يشغله هاني الحسن.

كما اصدر الرئيس مرسوما اخر نص على سحب كافة المراسيم الرئاسية الصادرة في الفترة من 2007/3/7 وحتى 2007/4/15 المتعلقة بالتعيين والترقية والترفيغ والانتقال لموظفي الوزارات والهيئات الحكومية، وسحب جميع الصلاحيات الممنوحة لهم. ورفض الرئيس عباس شروط حركة حماس ومبادراتها ومبادرات رئيس الوزراء المقال حيث كانت حماس تشتترط اعتبار حكومة الطوارئ غير قائمة واصدار مرسوم بحلها، وعدم اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، والتفاوض والحوار بين الطرفين بدون شروط مسبقة.

يلاحظ من رزمة المراسيم والقرارات التي اصدها الرئيس عباس عدة ملاحظات جوهرية: فقد جاءت تلك المراسيم والقرارات كفرصة نادرة للرئيس مستغلا بها ضعف قوة بعض الرموز الامنية والسياسية الفتحاوية على ضوء الاحداث التي تمت بين 9 - 6/14 خاصة مع الاشارة الى ما كان يشاع حول عدم قدرة الرئيس على تخطيهم، هذا من جهة، كما ان بعض القرارات قصد منها تشديد الضغوط على حركة حماس في قطاع غزة باعتبار ان المراسيم والقرارات قد جرى توظيفها في الصراع والاستقطاب من جهة اخرى. لقد استهلك الانقسام السياسي الجديد قسطا وافرا من اهتمامات الرئيس الذي لم يجد مناسبة الا وهاجم فيها من اسماهم بـ"الانقلابيين" مؤكدا ان لا حوار معهم، ومشددا بان المجلس المركزي هو المرجعية للسلطة الوطنية وليس بديلا عنها. كما واصدر مرسوما يقضي بمعاقبة كل من ينتسب الى القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية في الحكومة المقالة وكذلك بمعاقبة الميليشيات المسلحة التابعة لحركة حماس بالاعتقال المؤقت من 3-7 سنوات معتبرا الانتساب الى اي منهما جريمة.

ولفتت بعض القرارات والمراسيم النظر الى استثمار الرئيس لحالة الطوارئ لحل الاجنحة العسكرية لبط قوة الاجهزة الامنية التابعة للسلطة حتى لا يوجد سلاح سوى سلاح السلطة والذي هو احد اشتراطات الاسرائيليين للدخول في عملية تفاوضية. لقد كلف الرئيس في 7/4 وزير الداخلية بمتابعة كافة الاجهزة الامنية بما فيها الاجهزة التي ليست تحت امرته. وعلى ضوء استقالات قادة الاجهزة الامنية او

⁹ القدس 2007/6/27

¹⁰ القدس 2007/1/29

أقالتهم أو محاسبتهم، بات يمكن للرئيس القيام بالخطوات التي يريد دون أي عاقبة، كما وفرت أحداث غزة الأرضية والمبرر للرئيس وللحكومة باتخاذ الإجراءات المطلوبة. ومن المرجح أن يطغى ملف الأمن على مختلف السجلات على المشهد في المسرح الفلسطيني في الحقة القادمة، ولربما لوقت طويل، وبشكل سيؤثر على صيغة النظام السياسي الفلسطيني برمته. ومن المهم التسجيل بأن الأجهزة الأمنية، وبذرائع ضبط الفلتان الأمني وتحت يافطة الخطط الأمنية، كانت السبب في استقالة وزير داخلية حكومة الوحدة الوطنية رغم أن الخطأ الأمنية كانت صادقت عليها حكومة الوحدة، وإذا كان يمكن أن يتكرر التاريخ كملهاة، فيمكن أن تكون الأجهزة الأمنية ودورها القادم بمثابة الشرارة التي تفجر الأوضاع الداخلية مرة أخرى.

ووقع الرئيس في 10/26 على قانون لمكافحة غسل الأموال الذي من شأنه جعل عمليات تحويل الأموال التي لا يمكن توضيح مصدرها غير قانونية، ويعطي هذا القانون الحق للسلطة الفلسطينية بمصادرة الأموال وتجميد الحسابات المصرفية للأشخاص أو الجماعات التي تفشل في الكشف عن المصدر الذي حصلت منه على هذه الأموال، وهي الخطوة التي فسرت بانها لانزال ضربة مالية بحركة حماس ومؤسساتها لتجفيف مصادر تمويلها حيث يأتي هذا القانون في سياق الحركة التبادلية بين حركتي فتح وحماس من جهة، وتماشيا مع الشروط الدولية لما يسمى بـ "مكافحة الإرهاب" من الجهة الأخرى، كما سحب الرئيس المرسوم بشأن القضاء العسكري في حالة الطوارئ بعد اعتراضات عليه.

واهتم الرئيس بمتابعة أوضاع حركته، حركة فتح، فكلف أحمد قريع بتنظيم سلسلة اجتماعات ولقاءات للاقاليم الحركية لحركة فتح في الضفة الغربية بهدف تعزيز الاتصال بين الكوادر والقواعد الحركية وشرح الموقف السياسي للحركة من القضايا الراهنة، ولتنشيط عملية اجراء الانتخابات في الحركة قبل 12/15 استعدادا لعقد المؤتمر السادس.

واصدر مرسوما بإنشاء مؤسسة ياسر عرفات شبه الحكومية في الذكرى السنوية الثانية لرحيله والتي تهدف الى الحفاظ على تراث الرئيس الراحل وإنشاء مكتبة لأرشيفه. وفي وقت لاحق، أعلن رئيس اللجنة التأسيسية لـ "مؤسسة ياسر عرفات"، ناصر القدوة، عن انطلاق العمل لتجهيز المؤسسة حيث سيكون رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الرئيس الفخري لها بينما ستكون مهمة المؤسسة العناية بتراث الرئيس الراحل بدءاً من الضريح والمتحف وأرشيف ياسر عرفات. وسيوكل إلى المؤسسة جزء من العمل الخيري والإنساني، مثل تخصيص جائزة عرفات للإبداع للتفوق العلمي، ودعم التفوق في مجالات مختلفة، ودعم الشباب والحالات الإنسانية.¹¹ ودشن الرئيس ضريح الرئيس الراحل ياسر عرفات في ساحة مقر الرئاسة برام الله مؤكداً بان الجهود لن تتوقف حتى يتم دفن رفاته في القدس الشريف.

وبحلول ليلة 2007/11/12، بزغ ضوء أخضر من مكان هو الأعلى ارتفاعاً في مدينة رام الله، ويمتد الضوء في السماء على شكل خيط أخضر نحو الجنوب الشرقي باتجاه مدينة القدس. وتم تثبيت جهاز إطلاق الضوء الأخضر، الذي صمم على شكل عين، وذلك تعبيرا عن رغبة الرئيس الراحل الدائمة في تحرير مدينة القدس على قمة المنارة التي تشكل احد المعالم الرئيسية لضريح الرئيس الراحل ياسر عرفات في المقاطعة، حيث ان بإمكان من يقف عند اخر مدماك فيها رؤية مدينة القدس، ويمكن الصعود الى اخر نقطة في مبنى المنارة بواسطة سلالم حديدية نصبت خصيصا لغاية الصعود الى اخر نقطة في المنارة. ويبلغ ارتفاع المنارة 901 مترا عن سطح البحر، وتبلغ مساحتها حوالي 9 امتار مربعة، وتم بناء جدرانها من حجارة القدس العتيقة، ونقش على اخر 36 حجرا فيها ايتين كريميتين كان الرئيس عرفات يرددتهما دائما، وهما: "فاصبر صبيرا جميلا"، و"انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا". وكان الرئيس عرفات اوصى قبل مماته بان يدفن في مدينة القدس، الا ان سلطات الاحتلال رفضت ذلك، وتم الاستعاضة بان تم نقل تراب من القدس ونثر في قبر الرئيس الراحل، الذي صمم بطريقة تسمح بنقل الرفات الى المدينة المقدسة مهما طال الزمن.¹²

¹¹ الايام 2007/5/15

¹² الايام 2007/11/12

اما الضريح فهو عبارة عن مبنى بمساحة 121 مترا مربعا والمسجد بمساحة 200 متر مربع بالاضافة الى الخدمات التابعة لهما بمساحة 200 متر مربع، فيما بلغت مساحة الارض المبلطة حوالي 1800 متر مربع، والارض الخضراء حوالي 500 مترا مربعا.¹³ اتسم البناء بخصوصية كون حجارة الضريح من مدينة القدس، والضريح محاط ببركة ماء، وفي ذلك رمزية وهي ان الضريح مؤقت لحين نقل الجثمان الى مدينة القدس ليدفن هناك.

وفي تطور اخر، فرضت الاوساط المحيطة بمكتب الرئاسة الفلسطيني والدائرة السياسية في تونس طوقا من الكتمان على محاولات منهجية تقوم بها عدة اطراف للحصول ووضع اليد على الارشيف الشخصي للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وهو ارشيف يضم حسب المعلومات المتسربة حول هذا الموضوع سلسلة من الوثائق والمراسلات والكتب والاسرار الشخصية والسياسية التي تكشف الكثير عن خبايا وكواليس الحياة الحافلة التي عاشها الرئيس الراحل خاصة بعد اقتحام منزل الرئيس القائد ياسر عرفات في مدينة غزة وسرقة مقتنيات هي ملك للشعب الفلسطيني والمهداة له من رؤساء دول العالم وقادته والتي كانت محفوظة لحين عرضها في المتحف المزمع إنشاؤه كجزء من التراث الوطني الفلسطيني.¹⁴ ويتواجد الارشيف الشخصي للراحل الذي سلطت الاضواء مجددا على اسرار وفاته مؤخرا في مقره الرسمي ومكتبه في العاصمة تونس، ويقول مقربون من حياة عرفات ان مكتب الرئيس الراحل في تونس الان مغلق ولا يوجد فيه أي موظفين وهو زاخر بالكثير من المتعلقات الشخصية التابعة للرئيس عرفات خلال سنوات طويلة. ويفترض ان يزخر الارشيف بالمعلومات ومراسلات الرجل وملاحظاته وعدة مخطوطات بخط يده ورسائل تلقاها من الزعماء العرب وزعماء العالم وكذلك على ادواته المكتبية وبعض حاجياته وملابسه.¹⁵

¹³ القدس 2007/11/11

¹⁴ الحياة 2007/6/18

¹⁵ القدس 2007/8/16

الإيجابيات

1. رغم العاصفة الهوجاء والانقسام السياسي والجغرافي الخطير، تمكن الرئيس من ادارة دفة الحكم وضمان وصول المساعدات وبالتالي تحقيق نوع من الهدوء النسبي الذي سهل من امور الحياة العادية حتى وان اقتصر الامر على الضفة الغربية.
2. رغم الانفصال السياسي والجغرافي، تمكن الرئيس من ايلاء العناية بقطاع غزة وضمان اوصول الرواتب والدعم المالي للمواطنين والموظفين هناك.
3. اسهمت مؤسسة الرئاسة ايجابيا في خفض معاناة الشعب الفلسطيني بوقف للحصار المفروض عليه.
4. يسجل للرئيس وفاؤه لتراث وذكرى الرئيس الراحل ياسر عرفات عبر العديد من المبادرات الهامة بهذا الصدد.
5. يحظى الرئيس بقبول دولي واسع نتيجة لمواقفه السياسية المعتدلة
6. كما يحظى الرئيس ايضا بتأييد قطاع واسع من الجمهور الفلسطيني لما يعتبرونه مواقف عقلانية يتبناها.

السلبيات

1. لم يبد الرئيس المثابرة الكافية من اجل منع حالة الانقسام والاحتراب التي ادت الى الانقلاب والانفصال، وبالتالي لا يمكن الا لقاء قسم من اللوم على الرئاسة لسماحها باستمرار الحالة الامنية المتردية، وبهذا المجال، فقد كانت القدرات القيادية للرئاسة موضعا للشك.
3. لم يتخذ الرئيس مواقف صلبة سواء فيما يتعلق باستمرار اختطاف السلطات الاسرائيلية لوزراء ونواب فلسطينيين ولا بما يخص اختطاف سلطات الاحتلال الاسرائيلي للمعتقلين الفلسطينيين في سجن أريحا.
5. دعوة الرئيس للانتخابات المبكرة، واشتراط قانون انتخابي جديد، ليس من شأنه دفع العملية الديمقراطية الى الامام، اضافة الى ما تحمله من تجاوزات دستورية لا ينبغي الوقوع بها، بل يؤسس الى اضعاف الحالة الديمقراطية حيث ان الانتخابات والقانون الخاص بها لا بد من ان تقوم على التوافق لا على املاء الشروط من طرف ضد آخر.
6. التوسع في اصدار المراسيم يسهم في هيمنة السلطة التنفيذية على حساب المؤسسة التشريعية ويضعف بالتالي عملية التطور الديمقراطي.
8. مراهنه الرئيس على جدوى التفاوض مع الطرف الاسرائيلي تبدو غير مفهومة لقطاع كبير من الجمهور الفلسطيني، خاصة مع استمرار العنف والممارسات الاسرائيلية لفرض الوقائع على الارض.

2.1.1 الحكومة

كما هو الامر بالنسبة للرئاسة، كذلك هو الامر بالنسبة للحكومة بطبيعة الحال. فهذا هو العام الذي شهد تعاقب اربع حكومات منها حكومتان متوازيتان متناظرتان. لاشك ان تعاقب الحكومات الاربع انتهاء بحكومتين متضادتين ووطن منقسم تحت الاحتلال، لا يعتبر فقط مؤشرا سلبيا، بل اعلانا بالفشل السياسي الكامل.

بدأ العام بالحكومة العاشرة التي شكلتها حماس التي نظرت بعين الشك الى دور مؤسسة الرئاسة فضلا عن دور ما اطلقت عليهم لقب "المتنفذين" و "الانقلابيين" داخل حركة فتح، واعتبرت الحكومة، بان الجهود منصبة ومبرمجة، داخليا وخارجيا من اجل اسقاطها، واحراج الحركة، ومنعها من العمل، وفرض الاملاءات عليها لتغيير مواقفها وخطها السياسي. واكد رئيس الوزراء هنية تأييده للدعوة المنادية باعادة صياغة المؤسسة الامنية على أسس منطلقة من رؤية فلسطينية بحتة بعيدا عن الحزبية والمحاصصة والتقسيمات والفئوية، كما وافقت الحكومة منتصف نيسان الخطة الامنية المطورة لمعالجة الفلتان الامني وانتشار ظاهرة السلاح والجريمة "المنظمة" وظاهرة "المليشيات العائلية".

وبعد الاتفاق على حكومة الوحدة الوطنية، اعلن رئيس الوزراء المستقيل، والمكلف لاحقا، اسماعيل هنية، قبول الرئيس عباس التشكيلة الوزارية للحكومة الجديدة والتي ضمت 25 وزيرا بمن فيهم رئيس الحكومة، كان نصيب حماس فيها 12 وزيرا مقابل 6 وزراء من فتح. وادى وزراء الحكومة اليمين الدستورية امام الرئيس في مدينتي غزة ورام الله في 3/17 ايدانا بمباشرة اعمالها رسميا. وجاءت التشكيلة على النحو التالي:

1. اسماعيل هنية/ رئيسا للوزراء
2. هاني القواسمي/ وزيرا للداخلية
3. زياد ابو عمرو/ وزيرا للخارجية
4. مصطفى البرغوثي/ وزيرا للاعلام
5. عزام الاحمد/ نائب رئيس الوزراء ووزير دولة
6. خلود دعيبس ابو دية/ وزيرا للسياحة
7. حسين الترتوري/ وزيرا للاوقاف والشئون الدينية
8. سمير ابو عيشة/ وزيرا للتخطيط
9. سلام فياض/ وزيرا للمالية
10. ناصر الدين الشاعر/ وزيرا للتربية والتعليم العالي
11. سعدي الكرنز/ وزيرا للنقل والمواصلات
12. سليمان ابو اسنينة/ وزيرا لشئون الاسرى
13. زياد الضاظا/ وزيرا للاقتصاد
14. باسم نعيم / وزيرا للشباب والرياضة
15. رضوان الاخرس / وزيرا للصحة
16. سميح كراكرة / وزيرا للاشغال العامة والاسكان
17. صالح الزيداني / وزيرا للشئون الاجتماعية
18. محمود العالول / وزيرا للعمل
19. يوسف المنسي / وزيرا للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
20. محمد الاغا / وزيرا للزراعة

21. بسام الصالحي / وزيرا للثقافة
 22. امل صيام / وزيرا لشئون المرأة
 23. على مصلح سرطاوي / وزيرا للعدل
 24. محمد البرغوثي / وزارة الحكم المحلي
 25. وصفي قبيها / وزير دولة.
- وكان المجلس قد منح حكومة الوحدة الوطنية الثقة في 3/17.

ترأس الرئيس عباس الجلسة الاولى للحكومة، و أكد على رفض قبول تعاطي دول العالم مع قسم من الحكومة ومقاطعة القسم الاخر، كما وافق على التوقيع على كافة المراسيم المتعلقة منذ ممارسة الحكومة العاشرة لولايتها فضلا عن اعطائه اشارة البدء بتشكيل "لجنة المصالحة الوطنية" لتتولى الحكومة المقبلة فتح صفحة جديدة نحو وحدة وطنية حقيقية وجدية، كما و اقر دفع كافة "الديات" المطلوبة لذوي ضحايا الاحداث المؤسفة.

تمكن الرئيس محمود عباس، ورئيس الوزراء المكلف إسماعيل هنية، من تذليل كافة العقبات التي كانت تعترض الإعلان عن حكومة الوحدة الوطنية، والاتفاق على اسم وزير الداخلية الجديد، وحسم البرنامج السياسي للحكومة في جلسة نيل الثقة. وسلم هنية الرئيس عباس أسماء وزراء حكومة الوحدة الوطنية، مما ولد شعورا بأنّ التعامل والدعم الدولي لهذه الحكومة سيستأنف. لكن تازم الوضع بعد ذلك وتقديم وزير الداخلية الجديد استقالته بعد نحو شهر فقط من استلامه لمهامه احتجاجا على العراقيل التي تعترض سبيل تطبيق الخطة الامنية التي اقترتها الحكومة في 4/14، واحساس نفس الوزير بان صلاحياته منقوصة اضافة للتساؤل حول مدى حقيقة اطلاق تسمية "حكومة الوحدة الوطنية" على الحكومة الحادية عشرة، خاصة وان حماس وفتح وحدهما اتفقتا على كل شيء سلفا وحصرا، ثم ابقوا لبقية الفصائل ثلاث وزارات فقط دون ان يتروكوا للفصائل حق تقرير الحقائق التي يريدونها، شكل ذلك كله مناخا سلبيا ومدخلا للالزمة الدموية التي حصلت بعد اقل من شهرين.

ونتيجة للانقسام السياسي، حل الرئيس عباس حكومة الوحدة الوطنية، الامر الذي رفضته حركة حماس، وتبعاً لذلك، واصل ما تبقى من الحكومة العمل باعتبارها حكومة تسيير اعمال وكان شيئاً لم يكن وبالمقابل واصل ما تبقى من حكومت الوحدة الوطنية العمل كذلك وكان شيئاً لم يكن. وهكذا اصبح لدى الفلسطينيين حكومتان: واحدة في قطاع غزة وتعتبر نفسها شرعية رغم عدم اعتراف اي دولة بها، والتي تتكون من وزراء حركة حماس في القطاع، بعدما أقر الوزراء الحماويون في الضفة والوزراء من خارج حركة حماس بقرار الرئيس اقالتهم. اما الحكومة الاخرى، فهي حكومة الطوارئ او لاثم حكومة تسيير الاعمال في الضفة الغربية ثانيا، والتي تستند في شرعيتها الى قرار الرئيس عباس الذي كلف سلام فياض تشكيلها. وكان من البديهي ان تتسم العلاقة بين "حكومتي رام الله وغزة" بالمنافكة والاحتراب الاعلامي وبيان العجز، حتى تحولت كافة القضايا الى مباحكات. مثل نتائج التوجيهي او تحديد يومي العطلة الاسبوعية او التنازع على تسجيل الحجج او التصارع على افضال كل منهما للاخرى، فاي قضية تتحول الى جدل بين الحكومتين الحالية والمقالة، فيحتار المواطنون وتلتبس الحالة على الاف الموظفين. ويمكن القول ان التنافس بين الحكومتين كان سيدا للموقف الذي يعكس استمرار الاستقطاب الحاد الجاري بين شطري البلاد مع الاخذ بعين الاعتبار تشديد الحصار على قطاع غزة مقارنة بما توقعه الكثيرون من امكانية حصول انفراج اقتصادي وسياسي في الضفة الغربية.

وكلف الرئيس في 6/15 سلام فياض تشكيل حكومة الطوارئ الفلسطينية بعدما اقال حكومة الوحدة الوطنية. وقد تشكلت حكومة الطوارئ، وهي الحكومة الثانية عشرة من:

1. سلام فياض/ رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير الخارجية
2. رياض المالكي/ وزير الاعلام والشؤون الخارجية
3. جمال بواطنة/ وزير الاوقاف
4. اشرف العجرمي/وزير الشباب والرياضة ووزير شئون الاسرى والمحربين

5. فتحي عبد الله ابو مغلي/ وزير الصحة
6. عبد الرزاق يحيى/ وزير الداخلية
7. زياد عبد الله حنا البندك/ وزير الحكم المحلي
8. محمد كمال ابراهيم حسونة/ وزير الاقتصاد الوطني ووزير الاسكان والاشغال العامة والاتصالات
9. لميس العلمي/ وزيرة التربية والتعليم العالي
10. سمير عبد الله / وزير التخطيط والعمل
11. مشهور ابو دقة/ وزير النقل والمواصلات
12. خلود دعييس ابو دية/ وزيرة شؤون المرأة والسياحة والاثار
13. محمود الهباش/ وزير الشؤون الاجتماعية والزراعة

أما اسماء الوزراء في حكومة تسيير الاعمال الثالثة عشرة اضافة الى نفس وزراء حكومة الطوارئ المذكورين سابقا، فهم:

1. ابراهيم خليل العبد ابراش/ وزير الثقافة
2. د. على احمد سالم خشان/ وزير العدل
3. تهاني سليمان محمود ابو دقة/ وزيرة الرياضة والشباب

وفي 7/23 تكرر شلل المجلس التشريعي بما افاد بان حكومة تسيير الاعمال باقية، فبينما حضر فياض لعرض برنامج حكومته ولنيل الثقة، لم يحضر سوى 34 نائبا 10 في رام الله و 24 في غزة.

الحكومة الثالثة عشرة

رغم عدم حصولها على ثقة المجلس التشريعي، واصلت الحكومة الثالثة عشرة مهامها في الضفة الغربية وبشكل غير مباشر في غزة عبر دفعها لرواتب موظفي الحكومة، واسميت بحكومة تصريف الاعمال. واستمر سلام فياض رئيسا لوزراء حكومة انقاذ الطوارئ الثانية عشرة وحكومة تسيير الاعمال الثالثة عشرة التي ادت اليمين القانونية امام الرئيس عباس في مقر الرئاسة برام الله بتاريخ 6/17. و اكدت الحكومة التزامها بتحمل جميع مسؤولياتها في قطاع غزة بما في ذلك معالجة الاوضاع الانسانية ودفع رواتب الموظفين هناك.

وقد نص برنامج الحكومة الثالثة عشرة الذي كان من المقرر عرضه على المجلس التشريعي لنيل الثقة في 2007/7/22 (حيث لم تعقد الجلسة بسبب عدم توفر النصاب القانوني) على جملة من الامور اهمها سيادة القانون وانهاء حالة الفلتان وانعاش الاقتصاد وتعزيز وتطوير دور القضاء وحماية استقلاله ومكافحة الفساد والواسطة والمحسوبية واعادة الولاية الفعلية للسلطة الشرعية في جميع ارجاء قطاع غزة والتزام الحكومة بالبرنامج السياسي للرئيس. ولوحظ ان برنامج الحكومة اسقط عبارة المقاومة المسلحة، واعدت الحكومة خطة امنية من ثلاث مراحل لفرض النظام والقانون في الضفة الغربية تتلخص في انهاء ظاهرة المطلوبين والمسلحين، وتطوير اجهزة الامن ونشرها في المدن.

برنامج الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة

يستند برنامج الحكومة والتي جاءت بعد انتهاء حالة الطوارئ وصدور المرسوم الرئاسي بتاريخ 2007/07/13 الى المبادئ التالية:

- التزام الحكومة بالبرنامج السياسي للرئيس محمود عباس، المستند إلى البرنامج الوطني الفلسطيني، وإعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة 18 عام 1988، ومبادرة السلام العربية وجميع قرارات الشرعية الدولية.
- الالتزام الكامل بالاتفاقيات الثنائية والمتعددة الموقعة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والسلطة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك الاتفاقيات الموقعة مع الحكومة الإسرائيلية.
- تعزيز الممارسة الديمقراطية كمفهوم وواقع وضرورة حتمية للمواطن الفلسطيني يجب ممارستها من قبل السلطة الوطنية والأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في فلسطين.
- الالتزام التام بمعايير الكفاءة المهنية والنزاهة في اختيار أعضاء الحكومة، وجميع المناصب الأساسية ووفق القانون.
- حماية وحدة الشعب الفلسطيني بكافة شرائحه كمتطلب ضروري لتعزيز إمكانية الصمود والثبات على أرضه ولتحقيق أهدافه.
- الالتزام بأسس الحكم الصالح وبمواصلة الإصلاح نهجاً وطريقاً لبناء دولة القانون والمؤسسات.

الأهداف التي ستعمل الحكومة على تحقيقها:

- العمل على إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس على كامل الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، 1988، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار 194، والعمل على إنهاء الاستيطان وجدار الفصل، وإزالة كافة العوائق المادية والسياسية التي تشكل عقبات أمام تحقيق تلك الأهداف.
- إعادة الولاية الفعلية للسلطة الشرعية في أرجاء قطاع غزة، وإعادة وحدة الوطن الذي تعرض للتأمر واستخدام فيه العنف للاستيلاء بالقوة على مؤسسات الدولة ومرافقها الأمر الذي هدد، ولا يزال يهدد، وحدة الوطن والتراث القومي للشعب الفلسطيني.
- دعم مدينة القدس باعتبارها عاصمة الشعب الفلسطيني الابدية، وإعادة المكانة السياسية الاقتصادية والثقافية لها.
- توفير الأمن لترسيخ سيادة القانون وإعادة الثقة بالسلطة الوطنية وبالاقتصاد الفلسطيني.
- إنهاء حالة الفلتان الأمني، وإنهاء المظاهر المسلحة، والإبقاء على السلاح الشرعي فقط.
- تركيز الجهود التنموية والاقتصادية على مواجهة مشكلات الفقر والبطالة والركود الاقتصادي، وتوفير الأموال اللازمة لذلك.
- إيلاء اهتمام خاص بملف الأسرى والمعتقلين السياسيين في السجون الإسرائيلية، والاهتمام بمعاناتهم ومعاناة أسرهم.
- تعزيز وتطوير دور القضاء وحماية استقلاله ورفده بكافة احتياجاته المادية والبشرية لتجسيد مبدأ سيادة القانون وتحقيق العدالة.
- مكافحة الفساد والواسطة والمحسوبية والالتزام بمنح فرص متكافئة في التعيينات الحكومية بعيداً عن الفئوية الحزبية.
- الاهتمام الخاص بأوضاع المخيمات من مختلف النواحي الاجتماعية والصحية والثقافية.
- تطوير الزراعة ودعمها وحماية المنتوج الزراعي وحماية مصادر المياه ومنع الهدر.
- تطوير مفهوم المواطنة الصالحة والمسؤولية وتعزيز الانتماء.
- حماية حقوق الإنسان والحريات العامة والفردية والمحافظة على احترام الرأي والرأي الآخر وترسيخ مفاهيم التسامح بما في ذلك التسامح الديني، ومبادئ التعددية السياسية والفكرية والثقافية.
- تبني استراتيجية مكافحة السياسات التكفيرية والتخوينية، ومكافحة استغلال الدين لتحقيق منافع سياسية ومآرب مادية أو فئوية والعمل، على تعزيز مكانة الإسلام في العقول والأذهان والأبدان كدين تسامح واعتدال.
- توثيق العلاقة مع منظمات المجتمع المدني وبناء شراكة حقيقية معها في مختلف مجالات النشاط المجتمعي والوطني.
- إعداد وتنفيذ خطة الإنعاش السريع للاقتصاد، وإعداد رؤية بعيدة المدى لبناء الدولة المستقلة، وإعداد خطة متوسطة المدى للسنوات 2008-2010.

وتتضمن الخطة عاجلة للأشهر الستة القادمة المكونات التالية:

- موازنة عامة للأشهر الستة الباقية في عام 2007 والعمل على توفير إيرادات كافية لدفع الرواتب كاملة بانتظام، ودفع المتأخرات من رواتب الموظفين ومن المدفوعات المستحقة للموردين من القطاع الخاص حسب توفر التمويل.
- خطة عاجلة لتوفير المساعدات الانسانية للاهل في قطاع غزة على وجه الخصوص بحيث تضمن توفير الأغذية والأدوية والمواد الأساسية الأخرى .
- خطة الاحتياجات التنموية العاجلة، وتشتمل على استكمال كافة المشاريع المتوقفة والجاهزة للتنفيذ في مجالات البنية التحتية من مياه وطرق وكهرباء وغيرها، وكذلك تلبية احتياجات التطوير العاجلة في قطاعي التعليم والصحة. وتتضمن هذه الخطة أيضا رزمة مشروعات موجهة لدعم القطاع الخاص، ورزمة مشروعات لتنفيذ برامج الإصلاح وخصوصا في النظام القضائي، والتطوير المؤسسي في مختلف الوزارات والايهزة الحكومية.
- تطوير برنامج وطني على المدى المتوسط لبناء اقتصاد ومؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة، والشروع في خطة متوسطة المدى للفترة 2008-2010، تبنى على اساس الوحدة العضوية والتكامل بين الموازنة والخطة التطويرية.

واستمرارا للمباحثات ومعركة الصلاحيات بين حكومتي رام الله وغزة، استمرت العلاقة الضدية بين الجهتين، وطبقا لهذا التوصيف، قرر مجلس الوزراء في اجتماعه في 6/20 تغيير جوازات السفر الفلسطينية وتغيير مراكز اصدارها من غزة الى الضفة الغربية، وفي ذات الاطار، تم حل 103 جمعيات خيرية واهلية تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة لارتكابها مخالفات قانونية او ادارية او مالية وفقا لاحكام قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاهلية رقم (1) للعام 2000.

من ناحية اخرى، وسيرا على الانطباعات السائدة حول تدفق الاموال لصالح حكومة فياض نكاية بحكومة هنية المقالة والمحاصرة، اعلن اكثر من مرة عن نية حكومة فياض اعداد وتنفيذ خطة الانعاش السريع للاقتصاد للاشهر الستة القادمة، واعداد رؤية بعيدة المدى لبناء الدولة المستقلة، واعداد خطة متوسطة المدى للسنوات 2008 - 2010، وبنيت هذه الخطة على توفير إيرادات كافية لدفع رواتب الموظفين كاملة وبانتظام، ودفع المتأخرات من رواتبهم ومن المدفوعات المستحقة للموردين من القطاع الخاص مع التشديد على بلورة خطة عاجلة لتوفير المساعدات الانسانية للمواطنين في قطاع غزة على وجه الخصوص لضمان توفير الادوية والاعذية والمواد الاساسية الاخرى. وتبع ذلك اطلاق رئيس الوزراء في 8/22 خطة الإصلاح والتنمية متوسطة الامد للاعوام 2008-2010 لكافة الاراضي الفلسطينية بما فيها غزة. كما أقرت الحكومة مشروع الموازنة لعام 2007 بمبلغ إجمالي قدره 2.668 مليار دولار كلها تأتي من مساعدات خارجية. ونقلت الحكومة المسؤولية عن المعابر من دائرة شئون المفاوضات الى وزير الاقتصاد الوطني.

اعلن الاتحاد الاوروبي في منتصف حزيران التطبيع الفوري لعلاقاته مع السلطة الفلسطينية فيما قررت الولايات المتحدة استئناف مساعدتها الاقتصادية المباشرة للحكومة الفلسطينية برئاسة سلام فياض، واكد المسؤولون الاوروبيون انهم ينوون تقديم الدعم السياسي والمالي لتلك الحكومة الجديدة. وبذلك، اعتبر الاتحاد الاوروبي ان هذه الحكومة تلبية شروط اللجنة الرباعية الدولية للشرق الاوسط.¹⁶

وستقدم الادارة الاميركية 86 مليون دولار سنستخدم في مساعدة الرئاسة الفلسطينية في الوفاء بالتزامات السلطة الفلسطينية بموجب خارطة الطريق لتفكيك ما يسمى "البنية الاساسية للارهاب" وقرار القانون والنظام في الضفة الغربية وغزة في خطوة ضمن برنامج لدعم واصلاح عناصر قطاع الامن الفلسطيني التي تسيطر عليها رئاسة السلطة الفلسطينية تحت اشراف "كيث دايتون" منسق الامن الاميركي بين السلطات الاسرائيلية والفلسطينيين. واتهمت حركة حماس واشتطن بالمساعدة في "انقلاب" على الحكومة التي تقودها حماس وطالبت الرئيس عباس برفض هذه السياسة الاميركية التي تغذي ثقافة الانقسام بين الشعب الفلسطيني.¹⁷

¹⁶ الحياة 2007/6/19

¹⁷ الحياة 2007/1/6

طلبت السلطة الفلسطينية من مؤتمر باريس الذي عقد بعد فترة قليلة من "لقاء نابوليس" 6/5 مليار دولار لتمويل خطة التنمية والاصلاح خلال السنوات الثلاث المقبلة فحصلت على 7/4 مليار، واكد البيان الختامي لمؤتمر باريس ان وعود المساعدات التي حصلت عليها السلطة الفلسطينية ستستخدم "لدمج بناء المؤسسات الفلسطينية وانعاش الاقتصاد خلال السنوات الثلاث المقبلة" في الاراضي الفلسطينية. ساهمت دول الخليج العربي بمبلغ مليار و300 مليون دولار من هذا المبلغ، والتزمت وفود من 87 دولة ومنظمة دولية بمبلغ اجمالي يصل الى 7 مليارات و400 مليون دولار. ومن هذا المبلغ فان 3 مليارات و400 مليون دولار تم التعهد بها لسنة 2008 وتشمل دعم الميزانية الفلسطينية بمبلغ 1/1 مليار دولار، في حين سينفق الباقي على مشاريع محددة وسيشمل هذا المبلغ مساعدات انسانية تساعد في التخفيف على الحياة اليومية للشعب الفلسطيني خاصة في غزة".¹⁸

استمرت الحكومة في الاهتمام بالملف الامني الذي احتل سلم اولياتها، وافاد رئيس الوزراء بان حكومته على وشك البدء في تنفيذ الشق الثاني من الخطة الامنية لنشر قوات الامن الفلسطينية في مدن الضفة الغربية تمهيدا لتسليم السلطة مهمة توفير الامن فيها، وأشار الى ان البداية ستكون في مدينة نابلس حيث ادخلت الحكومة الفلسطينية اليها في 11/2 قوة أمنية كبيرة ضمت عسكريين بزبهم الرسمي واسلحتهم الخفيفة وذلك في اطار خطتها الرامية لحفظ الامن والنظام في مختلف الاراضي الفلسطينية. وقد كثرت التكهنات حول اختيار نابلس لتكون نقطة البداية واصرار رئيس الحكومة على هذه الخطوة.

واهتمت الحكومة الفلسطينية بعدة ملفات كبيرة اخرى ليس اهمها اعادة تنظيم الاجهزة الامنية وهيكلتها في خطوة اصلاحية لتأهيل عناصر تلك الاجهزة للمرحلة القادمة، خاصة مهمات ضبط الامن والنظام والايفاء بالتزامات السلطة الفلسطينية مع السلطات الاسرائيلية في تفكيك "التنظيمات" والاجنحة المسلحة للفصائل الفلسطينية، واكد رئيس مجلس الوزراء ان حكومته قررت استثناء 31 الف موظف منهم 23 الف موظف يعملون في القطاع العسكري و8 آلاف يعملون في القطاع المدني حيث يأتي هذا التوجه في اطار عملية مراجعة شاملة لبند الرواتب في السلطة الوطنية، واكد فياض بان هذا القرار لا يستهدف العناصر المحسوبة على حركة حماس مبررا ذلك بان السلطة هي سلطة جميع ابناء الشعب الفلسطيني.

واعطت الحكومة الضوء الاخضر للمجالس المحلية بمدينة القدس (ابوديس، والعيزرية والسواخرة) ولجنة الدفاع عن الاراضي للاعتراض قانونيا على الامر العسكري الاسرائيلي القاضي بمصادرة 1128 دونما من اراضي هذه البلديات لشق الطريق الالتفافي لمستوطنة معاليه ادوميم، فيما تتواصل عملية متابعة الاعتراضات التي قدمت ضد الامر العسكري الاخر القاضي بمصادرة 1600 دونم من الاراضي التابعة لبلدة العيزرية. واكد مجلس الوزراء ان رواتب الموظفين في القطاع العام ستصرف في موعدها، وتعهدت الحكومة بصرف الرواتب بانتظام في الاسبوع الاول من كل شهر مع صرف مبلغ مقطوع بقيمة الف شيكل من المستحقات المالية للموظفين.

واقر مجلس الوزراء في 12/10 المسودة الاولى من مشروع قانون بشأن الاحزاب السياسية ورفعته الى الرئيس بهدف عرضه على الاحزاب السياسية وعلى كافة الشرائح المعنية تمهيدا لقراره. وأعلن رئيس الوزراء بان وزارة المالية سوف تستأنف نشر بيانات عن اعمال المؤتمر الدولي في باريس بوتيرة شهرية ومنتظمة اعتبارا من مطلع السنة القادمة 2008. وكلف رئيس الوزراء، وزير الاعلام بالقيام بمهام وزير الشؤون الخارجية ابتداء من 9/1 اضافة الى قيامه بمسؤولياته كوزير للاعلام وناطق باسم الحكومة.

وكانت انشغلت حكومة الوحدة الوطنية العاشرة التي لم تعمر سوى اشهر قليلة في النصف الاول من هذا العام على احداث ثغرات على حالة العزل المفروض على الشعب الفلسطيني خاصة بعض الدول لا سيما الاتحاد الاوروبي الذي وافق على التعامل مع بعض الوزراء ورفض التعامل مع آخرين من حركة حماس. وبنفس السياق، طالبت الحكومة الفلسطينية القمة العربية بعدم ادخال تعديلات على المبادرة العربية للسلام متشيا مع الاصرار الاسرائيلي الذي رعى الى تعديل المبادرة او تغيير اولويات بنودها. وفي المقابل، وبالتوازي مع الجهود الدبلوماسية، انبرت الحكومة الجديدة لضبط الوضع الداخلي من خلال اعداد خطة امنية وتطوير خطط سابقة بهدف وضع حد لظواهر

¹⁸ الايام 2007/12/18

الفلتان الامني وانتشار الجريمة والسلاح، الا انه سرعان ما تكشف عن سذاجة توقع حصول شيء جدي لا سيما مع تسرب انباء عن بعض العراقيل والتغييرات والمشاكل في عدد من الوزارات نتيجة للتغييرات التي طرأت باستلام وزراء من حركة فتح لوزارات كانت في الحكومة السابقة بادارة وزراء من حركة حماس. وانتقدت عدة جهات تكرار الحكومة العاشرة لنفس الاخطاء السابقة فيما يخص سياسات التوظيف الحزبي حيث اعلن عن توظيف 10 آلاف موظف جديد غالبيتهم العظمى من حماس في فترة ولاية الحكومة العاشرة.

الحكومة المقالة

رغم اقالتها، واصلت هذه الحكومة مهامها مقتصرة ولايتها على غزة ما دعا الى تسميتها بحكومة الامر الواقع. صبت الحكومة المقالة جهودها على اثبات قدرتها في ضبط الامور الميدانية ومعالجة الفلتان الامني والبرهنة على امكانيتها في تسيير شؤون المواطنين اليومية وتأكيد هيبتهما والحيلولة دون عودة حركة فتح منافسا لها مع ما يتضمن ذلك من ملاحقات واعتقالات واشتباكات. وجاءت باكورة انجازات الحكومة المقالة في غزة بالعمل على ضبط حالة الفلتان الداخلي، وبعد اخذ ورد حول تحرير الصحافي البريطاني، تم فعلا تحرير "الان جونسون" في 7/4 بعد قضائه نحو اربعة اشهر رهن الاختطاف. وكان ترتيب البيت الغزي الامني قد بدأ قبل ذلك حيث كان اصدر رئيس الوزراء المقال هنية في 6/16 قرارا بتشكيل مجلس اعلى للشرطة تبعه قرار اخر بتشكيل لجنة امنية مهمتها وضع دراسة شرطية تتناول وضع هيكلية عامة للشرطة واعداد خطة عمل للمرحلة القادمة وتقديم توصياتها بمن يشغل المراكز الهيكلية، كما وقامت قوات التنفيذية في غزة بضبط ملموس للوضع في الشارع الغزوي، ولمس الناس أمنا وأمانا شخصيا كان مغيبا من قبل.

من جهة اخرى، رفضت الحكومة المقالة وبشدة مقترحات ادخال اي قوات دولية او عربية الى قطاع غزة وتسليم القطاع الى جامعة الدول العربية لادارته. وفي ذات السياق، حذر اسماعيل هنية في خطاب القاه في 6/24 من مغبة الانزلاق الى قمم عربية - اسرائيلية مشتركة لانها سراب، حسب وصفه، رافضا ما يثار من وجود نية لدى حركة حماس في اقامة امارة مستقلة في قطاع غزة بعد حسمها العسكري وسيطرتها على الاجهزة الامنية ومقارها، ومشددا على تمسك الحركة الثابت بوحدة الاراضي الفلسطينية الجغرافية وكيوننة الشعب الفلسطيني. وتصدت الحكومة المقالة ايضا لما بات يشاع من تعرض المسيحيين في غزة للخطر والمضايقات مؤكدة انها لا تعدو عن كونها شائعات مغرضة للضغط على الحكومة المقالة ومحاولة لبيان اخفاقها في الامساك بالامور وضبط الشارع.

حاولت الحكومة المقالة جاهدة فك الحصار المضروب عليها، ومعالجة عدم اعتراف الحكومات بها وبشرعيتها، الا ان الانجازات في هذا السبيل جاءت متواضعة قياسا على ضبطها للامور الميدانية وبسط سيطرتها على كامل اراضي قطاع غزة، واوصد الباب امام اي مصالحة مع حكومة الرئيس عباس. ورغم بشاعة الصفحة التي سجلها جيش الاحتلال الاسرائيلي واستفزازيتها، لم تجد حكومة غزة الا تكرار عرض تهديئة شاملة متوازية على الحكومة الاسرائيلية، وجاء العرض كسابقه مشروطا بان تطل تلك التهديئة الطويلة كافة الاراضي الفلسطينية وليس غزة فقط. واستمرت الحكومة المقالة باعلان رغبتها في التوصل الى تهديئة طويلة وشاملة ومتزامنة مع الاحتلال الاسرائيلي وهو ما رفضته الحكومة الاسرائيلية مرارا وتكرارا. وفي علامة فارقة، اكد غازي حمد الناطق باسم مكتب رئيس الوزراء المقال اسماعيل هنية وأحد قادة حماس في 10/16 بان حركة حماس لا تمنع من حيث المبدأ في الدخول في مفاوضات مع الحكومة الاسرائيلية. واستمرت جهود الحركة المقالة بمحاولة كسر الحصار، ويمكن تسجيل خطوة الحكومة المقالة بتشكيل مجلس العدل الاعلى لضبط وتفعل مرفق القضاء وتطبيق القانون في قطاع غزة كخطوة كبيرة جرت عليها هجوما لا يرحم من مركبات الجهاز القضائي خصوصا من رام الله.

وبدأت الحكومة المقالة باستدعاء الصحافيين ومداومة مكاتبتهم موضحة بان ذلك لا يتم الا من خلال لجنة مخولة بذلك. وكرد على الانتهاكات ضد الصحافيين، قررت لجنة المصور الصحافي مقاطعة تغطية اخبار حركة حماس في غزة وانشطتها. كما قررت الحكومة المقالة في 9/4 منع اي تجمعات حتى تحت "ادعاء" صلاة الجمعة لان هذه التجمعات تجاوزت هدف الصلاة مبررة ذلك بقيام حركة فتح باستغلال تلك التجمعات من أجل نشر الفوضى والفتنة واعمال الشغب وممارسة الارهاب على حد وصف الحكومة المقالة، وأكدت بانها تستخدم كافة الاجراءات اللازمة لتعزيز الامن والنظام العام والقانون في قطاع غزة في اشارة واضحة الى حركة فتح وتبنيها من القيام باي خطوة ضد الحكومة المقالة. وكانت الاخيرة قد لجأت الى هذا القرار بعد تنظيم حركة فتح ودعواتها للصلاة في العراء والساحات

العامة نتيجة لسيطرة خطباء حماس على مساجد القطاع من جهة، ومحاولة فتح القيام بعمل للفت الانظار وايصال رسائل بانها موجودة وقوية في الشارع حيث قمعت القوة التنفيذية التابعة للحكومة المقالة آلاف المصلين الذين حاولوا أداء صلاة الجمعة في الساحات العامة بقطاع غزة احتجاجا على ممارساتها واعتداءاتها على القيادات والمؤسسات وسياسة التكفير والتخوين، وشملت الاعتداءات التي نفذتها القوة التنفيذية اعتقال قيادات وكوادر فتحاوية ومن فصائل اخرى ما اسفر عن اصابة العشرات من المحتجين كان بينهم حالات خطيرة.

الا ان الوضع تفاقم بوصول الامور الى ذروتها في 11/15 بعد نجاح حركة فتح وبشكل لافت للنظر في حشد قرابة نصف مليون شخص لاجياء الذكرى الثالثة لرحيل الرئيس عرفات في مدينة غزة ووقوع مصادمات قمعت خلالها الشرطة والقوة التنفيذية التابعة للحكومة المقالة المحتفلين بشدة اسفر عنها سقوط اكثر من عشر ضحايا وجرح العشرات واعتقال امثالهم، كما وتمت عمليات اعتداء على الصحافيين ايضا. وبعد هذه الاحداث الاليمية، قرر رئيس الوزراء المقال هنية اطلاق سراح المعتقلين الذين اوقفوا اثر الحوادث التي تلت المهرجان، واعلن عن تشكيل لجنة للتحقيق في الاحداث. كما صعدت القوة التنفيذية من محاولتها ضبط الامن العام وواصلت عمليات الاعتقال الذي ترافق احيانا مع عمليات اشتباك مسلح وسقوط قتلى وجرحى مثلما حدث في 10/20 حيث سقط ثلاثة قتلى وعشرات الجرحى في الاشتباكات التي اندلعت وتجددت بين افراد من القوة التنفيذية وعائلة حلس.

الفلسطينيون في العالم

بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في العالم مع نهاية عام 2005 نحو (10.1) مليون بواقع 3.8 مليون في الاراضي الفلسطينية منهم 2.4 مليون في الضفة والقدس و1.4 مليون في غزة وحوالي 1.1 مليون فلسطيني يقيمون داخل الخط الاخضر و3 ملايين في الاردن ونحو 462 الفا في سوريا والبقية توزعت في جميع انحاء العالم. واكد الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني بان عدد الافراد الذين نقل اعمارهم عن 18 سنة لنفس الفترة بلغ نحو مليوني طفل بما نسبته 52% من مجموع السكان في الاراضي الفلسطينية ويتوزعون على قرابة مليون ذكر مقابل 987 الف انثى مما يثبت ان المجتمع الفلسطيني هو مجتمع فتي. وحول تقديرات اعداد الشعب الفلسطيني المقيمين خارج الوطن فانه يبلغ زهاء 5.1 مليون نسمة مع نهاية 2005، وما نسبته 42.5% من المواطنين في الضفة وغزة لاجئون. اما عدد السكان المقدر خلال 2006 في الاراضي الفلسطينية فقد بلغ 3.9 مليون نسمة، منهم حوالي مليوني ذكر و1.9 مليون انثى يتوزعون بواقع 2.5 مليون نسمة في الضفة و1.4 مليون في قطاع غزة.¹⁹ ويقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين في العالم خلال النصف الاول من العام 2007، بحوالي 6 ملايين لاجئ، منهم حوالي 4 مليون لاجئ مسجل لدى "الاونرو"، بينما يقدر عدد غير المسجلين بحوالي مليون ونصف المليون لاجئ حسب تقديرات وكالة الغوث الدولية الخاصة بمعدل النمو السنوي للاجئين الفلسطينيين في الفترة 1953-2000. كما وبلغ تقدير الأمم المتحدة للاجئين بعيد النكبة حوالي 957 ألف لاجئ.

ويتوزع اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى "الاونرو" بواقع 1.9 مليون لاجئ في الاردن، و409 آلاف لاجئ في لبنان، و444 ألف لاجئ في سورية. أما في الأراضي الفلسطينية، فقد بلغ عدد اللاجئين المسجلين في الضفة الغربية 727 ألف لاجئ، ومليون لاجئ مسجل في قطاع غزة، ويضاف اليهم حوالي 950 ألف فلسطيني نزحوا عام 1967 بسبب طردهم او هربهم خوفا من الاعتداءات الاسرائيلية عليهم بعد حرب حزيران 1967. وتجدر الاشارة الى أن أقل من ثلث اللاجئين (حوالي 3 مليون) مسجلون في 59 مخيما تعترف بها الوكالة في الأراضي الفلسطينية والدول العربية، تتوزع بواقع 12 مخيماً في لبنان، في حين يتساوى عدد المخيمات في الأردن وسورية (10 مخيمات في كل منهما). أما في الأراضي الفلسطينية، فيبلغ عدد المخيمات 27 مخيماً موزعة بواقع 19 مخيماً في الضفة و8 مخيمات في القطاع. ونظرا لارتفاع معدلات الانجاب وانخفاض معدلات الوفيات لدى اللاجئين، ومع معدل الزيادة الطبيعية المقدر بنحو (3.7%)، وبافتراض ثبات هذا المعدل وعدم عودة لاجئين فلسطينيين من الشتات، فانه يتوقع ان يتضاعف عدد اللاجئين الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية بعد نحو 20 عاما ليبلغ عددهم نحو 3.4 مليون مع نهاية العام 2026، في حين يتوقع ان يكون العدد الاجمالي للاجئين في العالم حوالي 12 مليون لاجئ بافتراض معدل نمو ثابت قيمته 3.5%²⁰.

¹⁹ تقرير الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2006

²⁰ تقرير الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني حزيران 2007

الإيجابيات

1. مجرد تعاقب اربع حكومات خلال عام انتهت بحكومتين متضادتين ووطن منقسم يجعل من الصعب الحديث عن اي ايجابيات حتى لو تمكنت الحكومتان من مواصلة تصريف العمل ولو بشروط الحد الأدنى.
2. انغماس حكومة الطوارئ ومن ثم حكومة تسيير الاعمال في فرض النظام والقانون ووقف مظاهر الفلتان من خلال نشر قوات الامن الفلسطينية في مدن وقرى الضفة الغربية رغم صعوبة المهمة يعتبر ظاهرة ايجابية.
3. لم تستطع الحكومة المقالة فك الحصار المضروب عليها وعلى المناطق التي تسيطر عليها، كما ان الانجازات جاءت متواضعة رغم ضبطها للامور الميدانية وبسط سيطرتها على كامل اراضي قطاع غزة.
4. وجود بداية جدية لضبط امور التوظيف والتعيينات والصرف في الدوائر الرسمية، وعمل مراجعات للمندرجة اسماؤهم في ديوان الموظفين العام يعتبر مدخلا مهما لمأسسة الحكم.
4. ويحظى رئيس الوزراء سلام فياض اسوة بالرئيس بقبول دولي واسع ايضا لمرونة مواقفه السياسية ولمهنية الاداء خاصة بما يتعلق بالامور المالية.

السلبيات

1. تعاقب الحكومات الاربعة انتهاء بحكومتين متضادتين ووطن منقسم لا يعتبر فقط مؤشرا سلبيا، بل اعلانا بالفشل السياسي الكامل.
2. محاولات سحب سلاح الفصائل المقاومة تلبية لخرطة الطريق يعتبر اسهاما في توتير الاجواء بين مركبات المجتمع الفلسطيني، خاصة وان الجانب الاسرائيلي ينتصل من هذه الخرطة ويستخدمها كتكتيك في ايقاع النزاع بين السلطة الفلسطينية والاجنحة المسلحة.
3. استمرت المماحكات ومعركة الصلاحيات بين حكومتي رام الله وغزة حيث امتازت العلاقة بالقرارات والقرارات المضادة بين الجهتين راح المواطن العادي ضحية لها.
4. شكلت عمليات القمع للمسيرات السلمية المنطلقة في الضفة الغربية وفي اكثر من مناسبة قام بها اكثر من تنظيم فلسطيني في النصف الثاني من هذا العام مؤشرا خطيرا في منع حرية الكلمة وحظر التجمع السلمي.

نشاط الوزارات

جاء رصيد وأداء الوزارات خلال العام زهيدا، ويمكن تعداد جملة من الانشطة على النحو التالي:

اولا: الصحة والسلامة العامة

حصد الفلتان الامني في قطاع غزة 482 قتيلا و 2371 جريحا خلال العام الماضي.²¹ كما وتكررت الاعتداءات على الاطعم الطبية خاصة اعتداء افراد من الامن الوطني على مستشفى رام الله الحكومي وموظفيه الامر الذي جعلهم يعتصمون على دوار المنارة احتجاجا على الاعتداء عليهم، ويشار الى تحول مستشفيات قطاع غزة الى ساحات حرب داخلها وفي ارجائها بين فتح وحماس طوال الفترة الماضية.

اما عدد الشهداء الذين سقطوا على يد قوات الاحتلال الاسرائيلي منذ اندلاع انتفاضة الاقصى في 2000/9/28 وحتى 2007/2/28 فقد بلغ 5056 شهيدا، فيما بلغ عدد الجرحى 49948 جريحا، وبلغ عدد الشهداء من الاطفال اقل من 18 عاما 939 شهيدا، في حين وصل عدد الشهداء الذين سقطوا جراء سياسة الاغتيالات والتصفية الجسدية الى 481 شهيدا، وعدد الشهداء 351 شهيدة، فقد بلغ عدد الشهداء المرضى جراء الاعاقة على الحواجز العسكرية الاسرائيلية 150 شهيدا ما بين طفل وسيدة وشيخ مسن، اضافة الى شهداء اعتداءات المستوطنين والذين بلغ عددهم 66 شهيدا، كما بلغ عدد شهداء الاطعم الطبية والدفاع المدني في هذه الفترة 36 شهيدا، واستشهد 9 من العاملين في الحقل الاعلامي. وعلى الاجمال، سجلت السنوات السبع الاولى من انتفاضة الاقصى سقوط 5135 شهيدا حوالي 25% منهم من الاطفال.²²

وعلى صعيد هيكلية الوزارة، فقد درست كافة عقود التوظيف استنادا لمعايير التوظيف والاحتياجات مع الاشارة الى وجود نقص كبير في اطمم المراكز الصحية في العديد من التخصصات رغم وجود فائض في الكوادر في تخصصات اخرى، تمهيدا لبناء الخطة الاستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع الصحي خلال السنوات الثلاث المقبلة. وحذرت الوزارة من انهيار القطاع الصحي في غزة نتيجة نقص الادوية والمعدات، ووقعت عدة اتفاقيات دعم طارئ لعدد من المستشفيات الحكومية بهدف تقوية خدمات الصحة ودعم مستشفيات القطاع. وامتلكت وزارة الصحة 69 جهازاً لغسيل الكلى موزعة على أربعة مستشفيات منها 20 معطلة جراء منع الاحتلال الإسرائيلي إدخال قطع غيار لإصلاحها، وثلاثة أجهزة تعدت فترة الصلاحية للعمل بها ومعرضة للعطل في أية لحظة ما يقلل القدرة على تغطية العجز في هذا الجانب. واستمرت النشاطات المتعلقة باستقبال الوفود الطبية من الخارج لاجراء عمليات جراحية.

وتعاني مستشفيات غزة من عدم توفر المعدات والأدوية اللازمة لإنقاذ حياة المرضى والمراجعين فضلا عن وجود نقص خطير في إمدادات حليب الأطفال، كذلك فان مخزون الدواء يتعرض لتناقص مستمر، وفقدان حوالي 85 صنفاً من الأدوية الأساسية، فضلاً عن أن 138 صنفاً آخر في طريقها إلى النفاذ خلال فترة ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر، و 12 صنفاً من الأدوية للمرضى النفسيين بدأت تصل إلى معدلات النفاذ. كما أن هناك نقصاً في كافة المواد الأساسية اللازمة لتشغيل القطاع الصحي، من الغازات الطبية ومواد النظافة والقرطاسية والأغذية والمطبوعات والملبوسات، كما ويوجد 450 مريضاً بالسرطان في قطاع غزة و 400 مصاب بالفشل الكلوي ونحو 450 مريضاً بالقلب تتعرض حياتهم لتهديد حقيقي لعدم توفر الأدوية والأجهزة الكافية لمتابعة حالاتهم فضلاً عن منعهم من السفر لتلقي العلاج اللازم مع الاشارة ان نحو 17% من المرضى الذين يحملون تحويلات للعلاج في الخارج منعوا من مغادرة غزة وحتى مطلع تموز. من جهتها، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتنسيق نقل 137 مريضا من قطاع غزة لتلقي العلاج في مستشفيات إسرائيلية وفي الضفة الغربية حيث افيد ان قرابة 700 مريض يحتاجون للسفر شهرياً لتلقي علاج عاجل.²³

²¹ احصائيات مركز الميزان لحقوق الانسان القدس 2007/12/14

²² تقرير وزارة الصحة 2007/9/30

²³ مكتب تنسيق الشؤون الانسانية التابع للامم المتحدة الايام 2007/12/26

ومن جهة اخرى، صدمت المؤسسات الرسمية بما فيها وزارة الصحة وسلطة المياه وسلطة البيئة ووزارة الحكم المحلي بكارثة قرية ام النصر في قطاع غزة التي غرقت وبنسبة تزيد عن 70% من مساحتها بفيضان المياه العادمة ومصرع خمسة مواطنين واصابة العشرات في 3/27 جراء ذلك.

انفجار محطة الوقود في البيرة

هز الحادث المفجع في 2007/6/23 المشاعر عندما قتل ثمانية مواطنين واصيب اكثر من 20 آخرين بحروق وجروح بعضها بليغة في انفجار محطة للوقود في حي أم الشرايط بمدينة البيرة حيث دمرت المحطة بالكامل، وكان من بين الضحايا ثلاثة من العاملين فيها وخمسة من الزبائن قضوا في حفرة تحت الانقاض. وقد الحق الانفجار اضراراً فادحة في عدد من المركبات والمنازل والمحال التجارية المجاورة. وسيطرت فرق الدفاع المدني على الحريق بسرعة وحالت دون انتشاره وامتداده الى الجوار فيما تواصلت عمليات البحث ورفع الانقاض زهاء 9 ساعات متواصلة. لقد شكلت لجنة تحقيق لمعرفة اسباب الحادث، وتبين عدم استخراج التراخيص المطلوبة حسب النظام المعمول به، وعدم التقيد بالشروط والمواصفات اللازمة مما يطرح ضرورة تشكيل لجنة من ذوي الاختصاص لمتابعة الشركات المرخصة وضمان التقيد بالشروط اللازمة لضمان الامن والسلامة العامة. لقد اوصى تقرير تقصي الحقائق حول حادثة انفجار محطة النبالى اعدهته الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن²⁴ بضرورة اسراع النيابة العامة في التحقيقات الجارية، وتحديد الاسباب الحقيقية وراء الانفجار، وتحديد المسؤولين عنه، وتشكيل لجنة فنية مختصة من ذوي الخبرة المهنية لتحديد اسباب الحادث. واكدت اللجنة في تقريرها على ضرورة العمل على تفعيل الدور الرقابي الدوري على محطات المحروقات من الجهات المختصة ولا سيما الهيئة العامة للبترول وجهاز الدفاع المدني.²⁵ وشملت التوصيات ايضا:

- توفير فرص التدريب للعاملين وتوفير ادوات الوقاية الشخصية.
 - الالتزام بالشروط البيئية حفاظا على سلامة العاملين والمواطنين المجاورين للمحطات.
 - الالتزام بالشروط التنظيمية في القانون المعدل لسنة 2006 بالنسبة لمحطات الغاز والوقود.
 - ضرورة التنسيق بين جميع جهات الاختصاص بالنسبة لترخيص المحطات.
 - الالتزام بالمواصفات والمقاييس وشروط الوقاية والسلامة في محطات الغاز والوقود.
 - تدريب العاملين على التعامل مع أي حريق او تسرب غاز بالتنسيق مع الدفاع المدني.
 - توحيد شروط ترخيص المحطات بين شطري الوطن.²⁶
- واكدت الهيئة العامة للبترول انه لا تزال هناك قرابة 100 محطة وقود غير مرخصة منتشرة في ارجاء الضفة الغربية فيما بلغ عدد المحطات المرخصة 150 محطة تخضع لرقابة الهيئة المباشرة.

²⁴تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن

²⁵القدس 2007/5/10

²⁶جمعية اصحاب محطات البترول والغاز، القدس 2007/3/26

الدروع البشرية

لسنوات عديدة يشكّي الفلسطينيون من استخدام الجيش الاسرائيلي للمواطنين كدروع بشرية، بيد ان الاتيان بالدليل كان صعبا. ولكن في 25 شباط 2007 التقطت أخبار تلفزيون الاسوشيتيدبرس صوراً لشاب فلسطيني تم اجباره على السير أمام جنود إسرائيليين مسلحين جيداً خلال عملية ملاحقة لنشطاء مطلوبين من منزل الى منزل. وقد تشجع آخرون، ومن بينهم طفلة في الحادية عشرة من عمرها على التقدم بروايات مشابهة عن إجبارهم على السير أمام جنود يبحثون عن نشطاء. ويحظر القانون الدولي ومن ضمنه موثيق جنيف وانظمة لاهاي تعريض المدنيين للخطر خلال العمليات العسكرية.

وكانت منظمة "بتسيلم" الاسرائيلية لحقوق الانسان قد ذكرت انه خلال قيام جنود اسرائيليين بتنفيذ عملية عسكرية كبيرة ضد مسلحين فلسطينيين في نابلس (اذار 2007) اصطحبوا معهم قاصرين فلسطينيين هما صبي في الخامسة عشرة وطفلة في الحادية عشرة خلال تفتيش منازل بحثاً عن ناشطين واسلحة حيث اجبروهما على الدخول الى المنازل اولاً. وبثت القناة العاشرة في التلفزيون الاسرائيلي في 15 اذار 2007 صوراً التقطتها وكالة انباء دولية ظهر فيها جنود اسرائيليون يتقدمهم فتى فلسطيني خلال عملية اعتقال ناشطين فلسطينيين مطلوبين في منازلهم في نابلس اوائل اذار. وتحدثت جمعية "بتسيلم" عن حالتين على الاقل استخدم خلالها الجيش فلسطينيين دروعاً بشرية.²⁷ وتعتبر المشاهد التي التقطت لهذه الحادثة دليلاً آخرًا يؤكد قيام الجيش الاسرائيلي ومواصلته استخدام الفلسطينيين كدروع بشرية في انتهاك فاضح للقانون الدولي ولقرار المحكمة العليا الاسرائيلية من عام 2005 والذي حظر هذه الممارسة.²⁸

واظهرت الصور سامح عميرة (24 عاماً) يصطحبه جنود اسرائيليون خلال دخولهم الى شقق بمنطقة القصبية في البلدة القديمة بمدينة نابلس. وكانت المشاهد قد صورت من قبل ناشط سلام اجنبي أثناء مدهامة الجنود لمنزل احد المسلحين المطلوبين، وقد تم بثها على الموقع الالكتروني لصحيفة "يديعوت احرونوت". وخلال العملية قام الجنود بتدمير المنزل ولكن الفلسطيني المطلوب لم يكن بداخله.

وكانت المحكمة العليا الاسرائيلية قد قضت بأن استخدام الجيش الاسرائيلي للمدنيين الفلسطينيين في العمليات العسكرية غير قانوني ومحظور بأوامر عسكرية. وقضت ذات المحكمة في قرارها عام 2005 بان هذا الأسلوب مخالف للقانون، وحظرت اي استخدام للمدنيين في عمليات عسكرية، جاء ذلك بعد ان استشهد الطالب الفلسطيني نضال دراغمة (19 عاماً) في آب 2002 عندما أجبره جنود اسرائيليون في بلدة طوباس على طرق باب مبنى مجاور كان يختبئ فيه ناشط من حماس حيث اندلع اشتباك مسلح بين الطرفين استشهد خلاله دراغمة.

وابلغ ابن عم عميرة، عماد عميرة وعمره (15 عاماً) منظمة "بتسيلم" ان جنوداً اخذوه في نفس الوقت الذي اخذوا سامح وان الجنود اجبروه على المجيء معهم في الوقت الذي قاموا فيه بتفتيش ثلاثة منازل وجعلوه يدخل الغرف اولاً. وابلغت جيهان دادوش (11 عاماً) "بتسيلم" ان جنوداً اخذوها من منزلها بعد ثلاثة أيام من ذلك في 28 شباط واجبروها على فتح باب شقة مجاورة والدخول اليها قبلهم، وازافت ان الجنود اعادوها بعد ذلك الى منزلها. وحتى عام 2005، كان الجنود الاسرائيليون يستخدمون طريقة إجبار المدنيين على طرق أبواب منازل جيرانهم لتحذيرهم من اقتحام وشيك، زاعمين ان ذلك يحمي المارة عن طريق دفع الناشطين الى الاستسلام بصورة سلمية.

وذكر الجيش الاسرائيلي انه ينظر في ادعاءات جديدة حول ان جنوده استخدموا فلسطينيين كدروع بشرية خلال عملية عسكرية بمدينة

²⁷ القدس 2007/3/17

²⁸ القدس 2007/4/14

نابلس. وتعهد الجيش بإجراء تحقيق شامل حول الحادثة. وقال الجيش انه فتح تحقيقا حول عملية يبدو ان عددا من جنوده استخدموا خلالها مدنيين فلسطينيين دروعا بشرية. وقال بيان عسكري ان النائب العام في الجيش البريغادير افيهاي مندلبيت امر الشرطة العسكرية بالتحقيق بشأن اتهامات تفيد ان القوات الاسرائيلية قد تكون انتهكت قانون منع استخدام المدنيين الفلسطينيين خلال عملية في نابلس قبل اسبوعين. وذكر مكتب المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي امس ان الجيش فصل بصورة مؤقتة قائد عملية عسكرية قام خلالها جنود اسرائيليون باجبار شابين فلسطينيين بالضفة الغربية الوقوف أمام مركبتهم لحمايتها من الحجارة التي القاها السكان. وقال بيان الجيش، في أعقاب الحادثة التي قام خلالها على ما يبدو جنود من الجيش الاسرائيلي باستخدام محظور للمدنيين، بان قائد القيادة الوسطى الميجر جنرال يائير نافيه أمر بالوقوف المؤقت لقائد المهمة عن جميع النشاط العملياتي.

ثانيا: التعليم

يبلغ عدد الطلبة الفلسطينيين الاجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة 1.067.489 طالبا مقابل 48282 معلما ومعلمة في 2277 مدرسة منها 1659 مدرسة حكومية ومن بينها 400 مدرسة جديدة تم بناؤها منذ قيام السلطة، كما وستشرع الوزارة بتنفيذ بناء وترميم نحو 50 مدرسة جديدة.

واستمرت احتجاجات المعلمين بالاضرابات على طوال الفترة لمطالبة الحكومة بتسديد مستحقاتهم ودفع رواتبهم. كما دافعت الوزارة عن المناهج الفلسطينية التي وصفت صانعيها بالمختصين والاكاديميين المبدعين مشيرة الى عدم احداث اية اضافات على تلك المناهج مؤكدة انها منشورة على المواقع الالكترونية التابعة للوزارة. وتحدثت الوزارة وجود اي اساءة او كراهية لاحد في هذه المناهج على عكس المناهج الاسرائيلية التي تتبنى الكراهية والعداء للعرب والمسلمين. وقد دعا وزير التربية والتعليم الى اجراء دراسة مقارنة بين المنهاجين الفلسطيني والاسرائيلي وبإشراف دولي من الامم المتحدة مشددا ان المناهج الفلسطينية تؤسس للسلام وانها صناعة متخصصين واكاديميين مبدعين بامتياز، وتحدى وجود أي اساءة او كراهية لاحد في هذه المناهج.

وتعرضت أسرة وزارة التربية والتعليم لمجموعة من الانتهاكات الاسرائيلية بحق قطاع التعليم منها اختطاف وزير التربية والتعليم ناصر الدين الشاعر فضلا عن اعتقال مدرء مدارس ومعلمين. ومنذ عام 2001 بلغ عدد المدارس والجامعات التي تم اغلاقها باوامر عسكرية نحو 12 مدرسة وجامعة، في حين تم تعطيل الدراسة جراء العدوان الاسرائيلي في 1125 مدرسة ومؤسسة تعليم عالي، وبلغ عدد مؤسسات التربية والتعليم التي تعرضت للقصف 359 مدرسة ومديرية ومكاتب تربية وتعليم وجامعة. وقد حولت 43 مدرسة الى تكنات عسكرية اسرائيلية، ووصل عدد الطلاب الذين استشهدوا برصاص الجيش الاسرائيلي الى 848 طالبا من طلبة المدارس والكليات فيما وصل عدد الطلبة والطالبات والموظفين الذين اصيبوا برصاص الاحتلال الى 4792 طالبا وطالبة وموظفا.²⁹

وحول المعتقلين من طلبة المدارس والجامعات، افاد تقرير صادر عن الوزارة بوجود 1175 طالبا وطالبة في المعتقلات الاسرائيلية، منهم 330 من الاطفال دون سن الثامنة عشر، اما اجمالي عدد المعتقلين من المعلمين والموظفين في التربية والتعليم فقد بلغ 106 معلما وموظفا، فيما بلغ عدد الاسيرات الاناث 118 اسيرة.

كما عقدت امتحانات شهادة الثانوية العامة في الضفة وغزة، الا ان هذه العملية لم تستمر حسب ما تم اعداده بفعل الانقسام السياسي الذي حصل حتى اعلنت وزارة التربية في رام الله نتائج امتحانات الطلبة في الضفة واتهمت النتائج في غزة بانها غير شرعية وغير رسمية الامر الذي اربك الطلبة. وقد ذكرت وزيرة التربية والتعليم بان العدد الكلي للمتقدمين للتوجيهي في محافظات الضفة الغربية لعام 2007 قد بلغ 43817 طالبا وطالبة وصل عدد الناجحين منهم 25510 في كل التخصصات والفروع وبنسبة نجاح بلغت 58.8%.

يصل عدد الطلبة المقدسيين في نحو 120 مدرسة أكثر من 75 ألف طالب منهم 25 ألف طالب يدرسون في مدارس التربية والتعليم، ومدارس وكالة الغوث والمدارس الأهلية، بينما يدرس نحو 30 ألفا في 45 في مدارس البلدية الإسرائيلية. وفيما يصل عدد المعلمين في

²⁹تقرير الهيئة العامة للاستعلامات، القدس 2007/4/3

المدارس الفلسطينية الرسمية والأهلية إلى نحو 1600 معلم، فإن عدد هؤلاء في مدارس البلدية يصل إلى 2000 معلم يتقاضون رواتب تصل أضعاف ما يتقاضاه المعلمون في المدارس الرسمية الفلسطينية. أن أزمة الرواتب التي مرّ بها معلمو هذه المدارس منذ نحو عام، دفعت أعداداً منهم إلى الالتحاق بمدارس البلدية، إضافة إلى أن أوضاع المدارس التابعة للوزارة في حالة مزريّة من حيث ضيق المساحة والازدحام الشديد في الصفوف فضلاً عن النقص في الوسائل التعليمية وأجهزة الحاسوب، علماً بأن الجزء الأكبر من مباني المدارس مستأجر وهي مهياة بالأصل لتكون مسكناً وليست مقرات للدراسة والتعلم وذلك على عكس المدارس الأهلية.

لم يتمكن أكثر من ألف طالب مقدسي عام 2007 من الالتحاق بالمدارس بسبب النقص في الغرف الدراسية، وعدم قدرة المدارس على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة المقدسيين. وتعاني المدارس التي تشرف عليها بلدية القدس من نقص في عدد الصفوف الدراسية يزيد على 1500 غرفة، في حين يرتفع هذا النقص في المدارس الرسمية التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية ومدارس وكالة الغوث والمدارس الأهلية إلى أكثر من 1200 غرفة. كما فقد أعداد كبيرة من الطلبة المقدسيين سكان البلدات والضواحي الواقعة خارج حدود البلدية للقدس حقهم في التعلم بمدارس المدينة بسبب الحواجز وأنظمة التصاريح والدخول إلى القدس. في مقابل ذلك، تتبع بلدية الاحتلال في القدس سياسة تقوم على التمييز "العنصري" فيما يتعلق بالميزانيات المخصصة للمدارس في القدس الشرقية والغربية إضافة إلى النقص الحاد في الغرف الدراسية مما فاقم من مشكلة التسرب من المدارس.³⁰

التعليم الجامعي

يشمل جهاز التعليم الجامعي الفلسطيني 11 جامعة و25 كلية مجتمع تضم 120 ألف طالب منهم 35% في جامعة القدس المفتوحة و7% في مؤسسات التعليم التقني. وتعتبر نسبة الالتحاق في الجامعات الفلسطينية من أعلى النسب في العالم. غير أن المؤشرات تشير إلى قصور الجامعات عن تأدية وظائفها وتحقيق أهدافها بسبب غياب التنسيق بينها رغم أن الجامعات الفلسطينية تعرضت لظروف سياسية وعسكرية قاسية أثرت على ادائها طوال سنوات الاحتلال، إلا أنها لم تتوان عن القيام بعدد من الإصلاحات التي استهدفت تحسين المناهج والاساليب التدريس وكذلك في الهياكل. غير أن تركيز النشاط الأكاديمي لدى الجامعات الفلسطينية على التعليم مع إيلاء جزء قليل من الاهتمام بالبحث العلمي، ورغم تفاوت الجامعات الفلسطينية المختلفة بهذه المسألة، وإن كان الوضع لا بأس به في بعض الجامعات فيما يتعلق بالبحوث التطبيقية، إضافة إلى القيام بالأبحاث الخاصة بالمجتمع المحلي ويوجد عدد كبير من المعاهد التي يستفيد منها المجتمع المحلي، لكن لم يتم الوصول غالباً إلى مستوى الجامعات البحثية في الوقت الذي ترتفع فيه عالمياً قيمة الجامعة البحثية خاصة أن فلسطين كبلد نام تحتاج إلى الجامعة البحثية. لا شك أن الحالة في الجامعات الفلسطينية هي جزء من حالة عامة، حيث تعمل جميع تلك المراكز والمعاهد ضمن ما هو متوفر من دعم للمشاريع المقدمة للجهات غير الحكومية، ومنها ما يقدم درجات علمية لكنها ممولة من الأقساط الجامعية.

إن الحفاظ على المستوى الأكاديمي للجامعات الفلسطينية يحتاج إلى عدد كبير من حملة الدكتوراه المؤهلين للانخراط في سلك التعليم العالي خاصة أن هذا العدد غير متوفر، بل بدأت الجامعات تفقد قدرتها على استقطاب الكفاءات، وحتى الحفاظ على الكوادر الموجودة لديها بسبب ظروف المعيشة الصعبة في فلسطين مما ينعكس على قدرة الجامعات الفلسطينية في توفير نوعية التعليم المطلوبة. كذلك، فإن المستوى الأكاديمي يمكن أن يكون أفضل في ظل توفر ظروف مواتية خاصة من حيث توفير الموارد المالية والبشرية الكافية.

تحاول الجامعات الحصول على الموارد المالية لتغطية نفقاتها التشغيلية من المصادر غير الحكومية، لكن لا توجد نجاحات تذكر في هذا الشأن، خاصة أن الجهات غير الحكومية تساعد في مجالات تطويرية وليست تشغيلية، بالتالي يحصل عجز في الميزانية التشغيلية للجامعات الفلسطينية علماً أن هذا العجز يتراكم منذ سنوات. وتضطر الجامعات في بعض الأحيان إلى دفع نصف راتب للموظفين والعاملين فيها، وفي حالات أخرى تستدين من البنوك المحلية لدفع رواتب العاملين، لكن هناك مخصصات من الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية تم إقرارها من المجلس التشريعي الفلسطيني لم تلتزم حتى الحكومات السابقة بدفع كافة ما تم إقراره للجامعات الفلسطينية. أما الإشكالية الأخيرة فإنها تتعلق بقدرة الطلبة على دفع الأقساط المطلوبة منهم وحاجة الجامعه للحصول على تلك الأقساط من

³⁰ الايام 2007/9/21

اجل قيامها بمهامها وواجباتها. وفي احابين كثيرة، وبعد مفاوضات بين ادارة الجامعات وممثلي الطلبة، تمت الموافقة على أن يقوم الطلبة غير المقتردين على دفع الرسوم بتقسيط تلك المبالغ المتبقية بعد الحصول على منح. غير ان تجربة التقسيط الجديدة بدورها تتنابها اشكالية جوهرية اساسها مدى قدرة الطلبة على دفع الاقساط المطلوبة منهم وحاجة الجامعة للحصول على تلك الاقساط لاجل قيامها بمهامها وواجباتها.

واستمرت معاناة الطلاب والكوادر من اجراءات سلطات الاحتلال. بيد ان الاسوأ هذا العام جاء وللأسف، من الانتهاكات الفلسطينية للحياة الجامعية: فقد سقط طالب واحد واصيب 16 طالبا اخر في جامعة النجاح خلال اشتباكات مؤسفة بين انصار كل من حركتي فتح وحماس في الجامعة في 7/24، كما استمرت القوة التنفيذية في اقتحام جامعات قطاع غزة في اكثر من مرة، وقام احد عناصر الاجهزة الامنية باطلاق النار داخل حرم جامعة القدس المفتوحة في سلفيت مسببا اضرارا داخل القاعات وملحقا الاذى بالعاملين وبالممتلكات، ووقعت اشتباكات بالايدي والعصي في جامعة بير زيت في 7/11 بين انصار حماس وفتح، ولم يغادر الطلبة المحسوبون على حركة حماس الحرم الجامعي خشية الاعتقال من القوة المشتركة الامنية الفلسطينية حيث سبق ذلك اعتقال تلك الاجهزة لرئيس الكتلة الاسلامية وطالبين اخرين.³¹

ثالثا: البنية التحتية والاسكان

انهى المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار "بكدار" استكمال مشروع تطوير واعادة تاهيل وتعبيد شارع القدس - رام الله الرئيسي باجزائه الثلاثة بطول اجمالي بحوالي 2660 مترا في 30 من تشرين الاول. ويربط الشارع بين شمال الضفة وجنوبها ويمر من خلاله يوميا 45 الف وسيلة نقل، وينتفع منه 1.5 مليون مواطن، ولم يكن الشارع آمنا اوصالها للسفر، بل كان كابوسا مزعجا ومصدر معاناة للمشاة والسائقين، وبلغت تكاليف المشروع الاجمالية 1.7 مليون دولار. كما تواصل نفس الجهة العمل في مشروع ازالة انقاض مقرات المقاطعة في مختلف المحافظات في الضفة الغربية التي تعرضت للهدم والتدمير من قبل قوات الاحتلال اثناء الاجتياحات المتكررة للمدن الفلسطينية، ويأتي هذا ضمن مشروع اعادة بناء هذه المقار بناء على قرار الحكومة الفلسطينية وبإشراف وزارة الاشغال والاسكان ووزارة الداخلية.

وعرضت وزارة الاشغال العامة والاسكان في 5/29 خطة التنمية التشغيلية الطارئة لعام 2007 تمهيدا للحصول على تمويل للمشاريع الطارئة التي تضمنتها. وركزت مشاريع الخطة المتوسطة المدى للسنوات الثلاث المقبلة 2008 - 2010 على دعم مشاريع الاسكان لمحدودي الدخل وصيانة وتطوير المباني الحكومية. ويشار الى ان عدد المباني العامة والمباني والمنشآت الامنية المتضررة من الاعتداءات الاسرائيلية حتى 2007/2/28 بلغ 645 مقرا عاما ومنشأة امنية، وبلغ اجمالي المنازل التي تضررت بشكل كلي وجزئي 72437 منزلا فيما بلغ عدد المنازل التي تضررت بشكل كلي 30871 منزلا منها 4785 منزلا في قطاع غزة، اما عدد المنازل التي تضررت بشكل جزئي فبلغ 64693 منها 23622 منزلا في غزة.

وتجري الاستعدادات لوضع حجر الأساس لمشروع بناء بلدة قرب مدينة رام الله اطلق عليها اسم بلدة "روابي" تضم 4 آلاف وحدة سكنية بكلفة تقدر بحوالي 200 مليون دولار وستكون هذه البلدة تجمعا عمرانيا جديدا، وسيتم بناء الشقق لتكون جاهزة للسكن الفوري في العام 2010. وكشف النقاب عن إمكانية إقامة مدينة فلسطينية بين اريحا ورام الله، ومن المشكوك فيه نجاح هذا المشروع دون تعاون الجانب الإسرائيلي لان مد خطوط المياه والكهرباء والطرق وغيرها من القضايا المتعلقة بالبنية التحتية لا بد من موافقة الجانب الإسرائيلي عليها. ويقدر المختصون بأنه يمكن ان تشغل هذه المدينة أكثر من عشرين ألف عامل بتكلفة 33 مليون دولار وتضم المدينة المقترحة 7000 وحدة سكنية تتسع لحوالي 50 الف نسمة.

النقل والمواصلات

³¹تقرير الوزارة في 6/3 حول سير العملية التعليمية

اعدت وزارة النقل والمواصلات رزمة من المشاريع والبرامج المتعلقة بانشاء طرق جديدة وتطوير وصيانة الطرق القائمة. واصدرت الوزارة في 7/15 قرارا بتعليق العمل بترخيص السيارات في قطاع غزة معتبرة ان فحص الدينوميتر كاف بدون ترخيص، ثم الحقت الوزارة هذا القرار بآخر اوقفت بموجبه العمل في دوائر سلطة الترخيص في قطاع غزة. وبعد انقطاع طويل لموظفي الوزارة عن الالتحاق بعملهم في الوزارة في غزة، اصدر الوزير قرارا في 8/13 يقضي بعودة جميع موظفي الوزارة والهيئات التابعة لها في غزة الى عملهم والانتظام في دوامهم وفقا للنظام المعروف. و اشارت الوزارة بانها بدأت بوضع خطة عمل استراتيجية تهدف الى وضع حد لحالة الفوضى في قطاع النقل والمواصلات واعادة تنظيمه ووضع حد للتكلفة العالية لرسم المواصلات. كما شددت الوزارة على قرارها القاضي بوقف منح الارقام العمومية واعادة النظر في الاوضاع الحالية لمكاتب التكمسي العاملة في معظم المدن. ووقعت الوزارة اتفاقية لتطوير امكانيات دوائر السير في المدن الفلسطينية الكبيرة ومن اجل تقديم افضل خدمة للمواطن ومواكبة التطور التكنولوجي. **وبدأت** الوزارة بالعمل على حوسبة ادارات الوزارة المختلفة وربطها بشبكة عمل واحدة بدءا من الادارة العامة لسلطة الترخيص ودوائرها المنتشرة في كافة مناطق السلطة مرورا بسلطة الطيران المدني وسلطة الموانئ البحرية والخطوط الجوية وانتهاء بهيئة الارصاد الجوية بهدف النهوض بمستوى الوزارة فنيا واداريا.

وأعد المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار - بكدار دراسة عن شبكة الطرق والمواصلات في فلسطين **ورد فيها** ان اهم مشكلة تقف عائقا امام تطور قطاع النقل هي عدم التواصل الجغرافي ما بين اجزاء اراضي السلطة الوطنية، وعرضت الدراسة لحال الطرق والمواصلات في محاولة لتكوين استراتيجية قادرة على معالجة التحديات التطويرية المختلفة التي تواجه هذا القطاع.³²

³² تقرير المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار - بكدار

الحواجز العسكرية

يبلغ عدد الحواجز العسكرية الاسرائيلية 527 حاجزا ثابتا و610 حواجز طائرة تستخدم كوسيلة ومكان للتكيد والبطش بالمواطنين. من جهة اخرى، ومواصلة لسياسة تقطيع اوصال الاراضي الفلسطينية وتحويلها الى معازل، سعت وزارة الجيش الى زيادة ميزانية الجدار الى "1,8" مليار شيكل وبمعدل كلفة يتراوح ما بين "9-13" مليون شيكل للكيلومتر الواحد.³³

يتقن جنود كل حاجز بالتكيد بالمواطنين وابتكار اساليب لاشباع مرضهم لاعاقبة المواطن الفلسطيني واذلاله حتى وجدت المجنزرات العسكرية التي تطارد وتلاحق كل مواطن يمسي على قدميه. وكانت وقعت العديد من الأحداث القريبة من قبيل اعتقال فتاة بعد إصابتها بعيارات نارية أطلقها جنود الاحتلال عليها وذلك لأنها، حسب ادعائهم، لم تلتزم بأوامر الجنود المشرفون على الحاجز.³⁴ وإذا ما حاول أحد المشي على الأقدام، بادر الجنود بالصراخ عليه، للالتزام بالجلوس داخل السيارة. أحيانا قد يمضي المواطن ساعة أو أكثر بانتظار دوره، ورغم ذلك فهو ملزم بالبقاء داخل السيارة. فعلى طول الطريق من طوباس وحتى قباطية، تبقى معرضاً للانتظار على الحواجز التي ينصبها جنود الاحتلال يوميا في غير مكان على هذا الشارع. وطوال السفر على طول هذه المسافة، فإنك تبقى مشدود الأعصاب، فليس هناك مكان محدد لإقامة هذا الحاجز. وما يلفت النظر أن هذه الحواجز التي تقام على طول الشارع تمتاز بطول الانتظار الذي قد يمتد لساعتين في بعض الأحيان. وبعد أن تصل الحاجز تقف أمام مجموعة من الجنود المهوسين، والذين ليس لهم هم أو شغل إلا التلذذ بعذاب العباد.

وغالبا ما يلاحق الجنود أي سيارة تتحرف باتجاه السهول، حتى تلاحقها الجيبات العسكرية، وذلك بدعوى أنها تتهرب من الحاجز. وإذا كانت السيارات أو الجرارات الزراعية بعيدة عن الحاجز، فيكون الرصاص أسلوباً لتحذير ركاب السيارة، ودعوتهم للوصول للحاجز. كثيرة هي الحواجز، وأكثر منها الحوادث التي تحدث يوميا على هذه الحواجز. وكل حكاية، وكل حدث، يشكل قصة أخرى من قصص المعاناة. قد لا نلم بها جميعاً، وقد لا تصلنا لأن الناس قد يكونون اعتادوا على ما يواجهون، وقد يكون تسارع الأحداث حائلاً بين المواطنين وبين وسائل الإعلام، ولكن أياً كان السبب فإن الحواجز تبقى وسائل تنغيص وقهر تضاف لما يشكله الاحتلال من قهر وإذلال يعيشه المواطن في يومه وليله.³⁵

فيما كشفت منظمة (بمكوم) في 1/22 بان جدار الفصل العنصري الذي تقيمه سلطات الاحتلال في عمق الضفة الغربية والقدس يشكل ما لا يقل عن 21 جيباً مغلقاً لتجمعات فلسطينية بما يمثل سجناً كبيراً حيث تعمد سلطات الاحتلال الى وضع (بوابة) او منفذ واحد لكل تجمع بحيث يتحكم به الجيش الاسرائيلي ومزاجية الجندي. وقدرت المنظمة عدد سكان هذه الجيوب بنحو 248 الف فلسطيني في الضفة وحوالي 250 الف فلسطيني في القدس الشرقية. ورصدت عدة منظمات حقوقية في تشرين الاول وجود 561 حاجزا وعائقا في الضفة الغربية، واثبتت الدراسات بان غالبية هذه العوائق والحواجز هي لحماية المستوطنين في الضفة الغربية من خلال السيطرة على حركة الفلسطينيين على شوارع تستخدم من قبلهم، تقرير مكتب تنسيق مساعدات الشؤون الانسانية التابع للامم المتحدة بانه منذ شهر نيسان 2007 تم ازالة 80 عائقا، الا انه تم في الوقت ذاته اقامة 115 عائقا اخر شمل التلال الترابية والكتل الاسمنية وانشاء 3 حواجز جديدة يتواجد فيها الجنود الاسرائيليون بشكل متواصل.³⁶

ربما كانت انجازات اهالي بلعين غرب مدينة رام الله وما حققوه من انتصار بعد اصدار المحكمة العليا الاسرائيلية في 9/4 أمراً يقضي بتغيير مسار هذا الجدار بفضل مقاومتهم السلمية المتواصلة ضد الجدار العنصري الذي تستمر سلطات الاحتلال

³³ الايام يغثال سيرينا 2007/8/7

³⁴ ليلي غليلي هاريس - 2007/8/17

³⁵ الحياة 2007/2/17

³⁶ منظمة الدفاع عن حقوق الانسان (هيومان رايتس ووتش) في تقريرها السنوي والمنشور في 2007/1/11

بإقامته على أراضي الفلسطينيين بعد الانعكاسات السلبية له على حياة المواطنين الذين تكبدوا خسائر فادحة علما انه تم اقتلاع اكثر من 6 آلاف شجرة زيتون ومصادرة نحو نصف اراضي القرية، اضافة الى ان المسيرة السلمية ضد الجدار في القرية بعد ظهر كل يوم جمعة وتتضم شخصيات دولية لامعة الى التظاهرة الاسبوعية ضد الجدار في بلعين فضلا عن الاستمرار فيها حتى بعد هذا القرار لاستكمال تحرير بقية اراضي القرية. وافادت الحملة الشعبية لمقاومة الجدار بان نحو 315 الف مواطن في 80 قرية وتجمع في الضفة الغربية يعانون اشكالا من العزل والحصار والتهجير بسبب الجدار.

بسبب التعدي الاسرائيلي، ما زال غير ممكن اعادة تشغيل الخطوط الجوية الفلسطينية رغم تفعيل التمويل المتعهد به دوليا لاعادة تأهيل وبناء مطار غزة الدولي ولتنفيذ مشروع ميناء غزة. وتقوم سلطة الطيران بادارة الحركة المحدودة من خلال مطار العريش، فقد تم اصلاح طائرتي "الفوكر" وابرام عقود لاستئجار طائرتين اضافيتين. في الاثناء، تمارس التجارة مع مصر من خلال الموانئ البحرية والجوية والبرية. مستفيدة من قيام وزارة الطيران المدني المصرية بتقديم معونات ومعاملة جميع طائرات الخطوط الجوية الفلسطينية كشركات الطيران المصرية من خلال استثنائها من نظام التامين الشامل والسماح بتسيير رحلاتها من مطار العريش مع اغلاق مطار غزة. الى ذلك، دمرت طائرات حربية إسرائيلية، برج المراقبة الرئيسي في مطار غزة الدولي محدثة أضراراً جسيمة في بعض البنايات القريبة منه. وبُعيد عملية القصف، بدأت أرتال من الدبابات ترافقها جرافات بتنفيذ عمليات قصف عنيفة باتجاهه مستخدمة الأسلحة المتوسطة والثقيلة وقذائف الدبابات.

نجحت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية في ضم فلسطين الى مشروع الربط الكهربائي السباعي والذي اعتبره مراقبون بمثابة خطوة غير مسبوقة تساعد على التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الخارجية، ويشار الى ان تلك الدول هي مصر وليبيا والاردن وسوريا والعراق ولبنان وتركيا. واستمرت الجهود والترتيبات الفنية لتزويد محطة توليد الكهرباء بالغاز المصري وتفعيل مشروع الربط الكهربائي بين مصر وقطاع غزة. وشرعت السلطة في اطار جهودها المبذولة لرفد قطاع غزة بالطاقة الكهربائية اللازمة لسد الاحتياجات بتفعيل مشروع الربط الكهربائي المشترك مع الجانب المصري بعد ان تعطلت المباحثات الفنية لهذا المشروع عدة اشهر اثر المستجدات التي شهدها قطاع غزة في اعقاب الحسم العسكري منتصف حزيران 2007. كما وقعت شركة كهرباء محافظة القدس وشركة "نانوفو" الاميركية اتفاقية للشروع بإنشاء محطة لتوليد الكهرباء في اريحا باستخدام الطاقة الشمسية هي الاولى من نوعها في منطقة الشرق الاوسط، وستعمل المحطة لمدة 24 ساعة على مدار العام فيما تلتزم شركة كهرباء محافظة القدس بشراء كامل انتاجها من الكهرباء، ومن المتوقع ان تكون قدرتها الانتاجية 3 ميغاواط بكلفة 17 مليون دولار ثم تبدأ المرحلة الثانية بتوسيع المحطة لانتاج 100 ميغاواط مع امكانية توسيعها مرة اخرى في المستقبل لانتاج كمية اكبر من الكهرباء. وتبلغ كلفة المشروع بجميع مراحل 300 مليون دولار حيث من المفترض ان يحقق جملة من الفوائد من بينها استخدام طاقة مجانية ليس لها تأثيرات سلبية على البيئة فضلا عن التحرر من ضغوط استيراد البترول.

وبمقابل كل تلك المشاريع والتحضيرات، أعطت المحكمة العليا الإسرائيلية الضوء الأخضر للحكومة الإسرائيلية للمضي قدماً في مخططاتها القاضية بتقليص تزويد الوقود إلى قطاع غزة، ويعد قرار المحكمة الإسرائيلية مساساً خطيراً بمبدأ أساسي في القانون الدولي يحظر ممارسة العقاب الجماعي واستغلال أي نوع من العقاب ضد مدنيين لأغراض سياسية ذلك ان تقليص كمية الوقود ألحق ضرراً كبيراً بالمنشآت الحيويّة في غزة. وفي واقع الامر، يعاني ما يقارب من الـ 250 ألف فلسطيني في القطاع من تشويشات في تزويد المياه وفي تزويد المواد الأساسية، وتناقض هذه السياسة القانون الدولي بشكل فج و صارخ لانه يلزم السلطة المحتلة بتلبية وضمن جميع الحقوق للفلسطينيين ويمنعها من المسّ بهم بطريقة موجهة.³⁷

وتشابه اوضاع تزويد الكهرباء في غزة إلى حدّ كبير الأوضاع التي سادت عندما قصفت طائرات الاحتلال محطة الكهرباء صيف العام 2006 حيث إوقفت محطة غزة لتوليد الكهرباء، نتيجة لمنع الجانب الإسرائيلي إدخال المحروقات إلى قطاع غزة ما أدى الى توقف المحطة كلياً عن إنتاج الطاقة علما ان المحطة تحتاج يومياً إلى 270 متراً مكعباً من الوقود، ويشار إلى أن محطة كهرباء غزة تزود

القطاع بنحو 65 ميغاواط، فيما تزود شركة الكهرباء الإسرائيلية القطاع بنحو 120 ميغاواط، وتزود شركة الكهرباء المصرية جنوب القطاع بطاقة قدرتها 17 ميغاواط.

ويمول الاتحاد الأوروبي امدادات الوقود الى قطاع غزة في اطار نظام مؤقت تقرر لتفادي تقديم تمويل مباشر لحركة حماس المسيطرة على قطاع غزة منذ حزيران. وحذرت المفوضية الأوروبية من ان الاتحاد الأوروبي لن يستأنف تمويل عمليات تسليم الوقود الى قطاع غزة اذا ما فرضت حماس ضريبة على فواتير الكهرباء. وأكدت الشركة أن كافة إيرادات الشركة تذهب للحساب الموحد التابع لشركة الكهرباء في البنوك المتعددة ويخضع لإشراف سلطة الطاقة بصفتها المشرفة على عمل الشركة، وان الحساب الموحد التابع للشركة يخضع لرقابة سلطة الطاقة سواء بغزة أو رام الله.³⁸

وبلغ صافي ربح الشركة الفلسطينية للكهرباء حوالي 3.3 مليون دولار في النصف الاول من العام 2007، مقابل حوالي 3,684 مليون دولار في النصف الاول من العام الذي سبقه، وبلغ مجموع موجودات الشركة حوالي 161 مليون دولار في نهاية النصف الاول من العام 2007 مقابل حوالي 168 مليون دولار في نهاية النصف الاول من العام الماضي، ووصلت صافي حقوق المساهمين الى حوالي 70 مليون دولار مقابل حوالي 73 مليون دولار في نهاية النصف الاول من العام الماضي.³⁹

ومن ناحية اخرى، انتهت سلطة الطاقة ربط 19 قرية بالتيار الكهربائي في شمال الضفة. كما وافق الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي على تمويل انشاء اربع محطات كهربائية للضغط العالي تقام لأول مرة في الضفة الغربية. كما تم المصادقة على اعتماد الغاز الطبيعي كوقود بديل للمركبات بترخيص وتحويل المركبات العاملة بالوقود التقليدي الى مركبات تعمل بالغاز البترولي المسال.

اما فيما يتصل بالوضع المائي، فتبلغ كمية المياه المخصصة للقطاع المنزلي في الاراضي الفلسطينية من كافة المصادر 153 مليون متر مكعب، وتبلغ حصة الفرد الفلسطيني من المياه المزودة للاستخدام المنزلي 111 لتراً يومياً بلغت في الضفة الغربية 86 لتراً للفرد يومياً مقابل 145 لتراً في قطاع غزة. ومن الجدير ذكره ان منظمة الصحة العالمية توصي بان لا تقل حاجة الفرد اليومية من المياه المأمونة عن 100 لتر. وللمقارنة، فقد بلغت كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي الاسرائيلي حوالي 815 مليون متر مكعب اي ان حصة الفرد تعادل 331 لتراً يومياً. ولا يزال 184 تجمعاً سكانياً في الاراضي الفلسطينية بدون شبكة مياه عامة بما يمثل ما نسبته 31% من التجمعات السكانية بعدد سكان يقدر بنحو 220 الف نسمة. وتوجد 109 تجمعات سكانية في الضفة الغربية متصلة بالشبكة العامة من خلال دائرة مياه الضفة الغربية و117 تجمعاً تحصل على المياه من خلال شركة ميكوروت الاسرائيلية. اما في قطاع غزة فان العدد الاكبر من التجمعات والبالغ 24 تجمعاً تعتمد على الآبار كمصدر رئيسي للمياه، بينما تعتمد 4 تجمعات على شركة ميكوروت الاسرائيلية بواقع 27% مع العلم ان 7% من الاسر في الاراضي الفلسطينية تحصل على مياهها عن طريق شراء صهاريج المياه.

من الواضح ان الوضع المائي في القطاع صعب بسبب استنزاف المياه من الخزان الجوفي الذي يشكل المصدر المائي الوحيد في القطاع حيث تبلغ كمية المياه المتجددة من الأمطار بـ 50-70 مليون متر مكعب في السنة، إلا أن كميات السحب منه تجاوزت 120 مليون متر مكعب سنوياً حيث يؤدي ذلك الى انهيار المخزون الجوفي الوحيد في قطاع غزة اضافة لكميات المياه التي يستولي عليها الاحتلال بشكل ممنهج هناك.

وبدأت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتفعيل وحدة الشكاوى في الوزارة، وعلقت مؤقتاً العمل في كافة فروع مكاتب البريد في عموم محافظات غزة كاجراء مؤقت حفاظاً على عدم المساس بالانظمة والقوانين ولوقف التدخلات غير القانونية في عمل البريد في اشارة الى تدخلات حركة حماس والقوة التنفيذية التابعة لها. واستمر اعتصام موظفي الوزارة احتجاجاً على ايقاف موظفين عن العمل واحالتهم للتحقيق على خلفية تمثيلهم النقابية بصفتها جسماً غير شرعي مطالبين وزير الاتصالات بالتراجع عن قراراته غير القانونية.

³⁸القدس 2007/8/21

³⁹الايام 2007/8/15

كارثة مياه المجاري

كارثة مياه المجاري في قرية ام النصر شمال قطاع غزة التي غرقت وبنسبة تزيد عن 70% بفيضان المياه العادمة ما ادى الى مصرع خمسة مواطنين واصابة العشرات في 3/27 والتي حدثت نتيجة تدفق مياه المجاري من مناطق شمال قطاع غزة الى احواض ترابية بدائية تم انشاؤها من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي في منطقة مغلقة دون وجود مخرج طبيعي لهذه المياه. وكما يبدو، فان كميات مياه المجاري والامطار التي دخلت الى هذه البركة ادت الى انهيار جدران البركة وتدفق كميات كبيرة تقدر بحوالي 60 الف متر مكعب من مياه المجاري الى داخل قرية ام النصر مسببة حدوث كارثة انسانية كبيرة.⁴⁰ وعقدت السلطة اجتماعات طارئة مع ممثلين عن الجانبين الاميركي والاسرائيلي وذلك للبحث في ايجاد حلول للوضع الحرج الناجم عن تجمع مياه المجاري في الحوض العشوائي الكبير وذلك لتجنب حدوث انهيار جديد للاحواض في هذه المنطقة، ولمعالجة الوضع من خلال تخفيف الضغط على الحوض الكبير وضخ كميات اضافية من مياه المجاري من داخله باتجاه بركة تصريف ثالثة وموقفة حيث تركز النقاش بين الاطراف المجتمعة حول البركة الثالثة وموقعها.

خامسا: الاسرى

انطلق 255 أسيراً من السجون الإسرائيلية إلى الحرية⁴¹ وهم جزء من قرابة 800 فلسطيني اعتقلهم الجيش الاسرائيلي منذ 1967 وحتى منتصف 2007 بنسبة تقدر بحوالي 25% من اجمالي عدد سكان القدس والضفة وغزة وهي اكبر نسبة اعتقال في العالم بالنسبة الى عدد السكان. وطراً تصاعد ملحوظ على سياسة الاعتقال التي تمارسها قوات جيش الاحتلال الاسرائيلي بحق ابناء الشعب الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الاقصى عام 2000 حتى وصل عدد المعتقلين الى 60 الف مواطن ومواطنة بقي منهم حتى ايلول 2007 قرابة 10 آلاف وخمسمائة أسير اضافة الى 543 أسيرا معتقلين منذ ما قبل انتفاضة الاقصى موزعين على اكثر من 30 سجنا ومعتقلا ومركز توقيف اسرائيلي، ومن هؤلاء الاسرى 1150 اسيرا يعانون من امراض مزمنة. وقد بلغ عدد الذين تم اعتقالهم خلال عام 2007 وحده نحو 3 آلاف مواطن. واعلنت الحكومة الفلسطينية في 12/12 بانها ستطلق خطة لتدويل قضية الاسرى والاسيرات في سجون الاحتلال، واستهلت الخطة بتنظيم زيارات لنحو 14 دولة اوروبية بغرض شرح الظروف الصحية والمساوية التي يعيشها نحو 10 الاف اسير وأسيرة.⁴² وقد افادت التقارير الرسمية باعتقال 220 طفلا خلال عام 2007 فيما بلغ اجمالي عدد الاطفال الاسرى 350 طفلا، ووصل عدد النساء المعتقلات الى اكثر من 700 مواطنة خلال انتفاضة الاقصى بقي منهن 97 اسيرة فيما تم اعتقال 60 امرأة في عام 2007.

ارقام قياسية لسنوات الاسر

حفر الاسير سعيد العتبة المعتقل منذ اكثر من ثلاثين عاما اسمه في موسوعة "جينيس" للارقام القياسية بتخطيه اطول فترة في العالم قيد الاسر، ولم يسبق لاي اسير سياسي ان امضى مثل هذه الفترة، حيث بز الاسير الفلسطيني سعيد العتبة نظيره نيلسون مانديلا مثلا الذي لم يمض سوى 26 عاما رهن الاسر. كذلك يوجد بين الاسرى القدامى 232 اسيرا امضوا اكثر من خمسة عشر عاما بينهم 73 اسيرا مضى على اعتقالهم اكثر من عشرين عاما. ولم يسبق وان سجلت تجارب الشعوب حالة جماعية لاسرى سياسيين بهذا العدد، وسيشهد العام 2008 اكثر من اسير وقد مضى على اعتقاله اكثر من ثلاثين عاما اذا استمر حالهم داخل السجون الاسرائيلية.⁴³

⁴⁰ بيان سلطة المياه الفلسطينية 2007/3/28

⁴¹ الايام 2008/7/21

⁴² تقرير احصائي من وزارة شؤون الاسرى والمحريين، 2007

⁴³ دائرة الاحصاء بوزارة الاسرى والمحريين الفلسطينية، القدس 2007/12/24

القتل المتعمد، التحقيق و قمع الاسرى داخل المعتقلات

تصاعدت حدة الانتهاكات التي اقترفتها مصلحة السجون الاسرائيلية بحق الاسرى الفلسطينيين حيث تستخدم اجهزة الامن الاسرائيلية 180 اسلوبا في التحقيق مع الاسرى في وقت تزداد فيه ظروفهم الاعتقالية صعوبة. و اشار تقرير احصائي ان نسبة الاعتقالات خلال الاعوام الاخيرة تضاعفت بمعدل 200% عن السنوات السابقة. وتشمل هذه الاساليب: الهز العنيف، والحشر داخل التلاجة، والضغط والضرب على الخصيتين، والموسيقى الصاخبة، والحرمان من النوم، والخنق، والجلوس على كرسي اطفال، والتعليق من اليدين، ومحاولات التحرش الجنسي بالاسرى خصوصا القصر منهم، والتعرية من الملابس، والعزل، وتكبييل اليدين والرجلين، والحشر في زنزانة مليئة بالاسرى، وزج الاسير بغرفة خاصة بالعملاء، والضرب فوق القلب.

وكشف تقرير مؤسسة حقوقية اسرائيلية وسائل التحقيق التي يتبعها جهاز الامن العام الاسرائيلي استنادا الى افادات 73 فلسطينيا تم التحقيق معهم في الفترة الواقعة بين تموز 2005 و آذار 2006 حيث وصف التقرير الذي اعلنت نتائجه من خلال مؤتمر صحافي ظروف الاعتقال التي يتم فيها الاحتجاز بالمخزية والتي تشمل العزل وتعمية الحواس التي تستخدم من اجل تفعيل الضغط النفسي و اضعاف قدرة الجسم على الصمود.⁴⁴

وكشفت جمعية نفحة للدفاع عن حقوق الاسرى والانسان عن ممارسات قمعية بحق النواب والوزراء المعتقلين في سجون الاحتلال، ومن تلك الممارسات التقييد بالايدي والارجل لفترات طويلة قد تصل في بعض الاحيان الى 15 ساعة متواصلة.⁴⁵

اما النسب الاعلى للتعذيب في السجون في السنوات الاخيرة فهي:

98% تعرضوا للتعذيب سواء خلال عملية اعتقالهم او التحقيق معهم.

86% في غرفة باردة "التلاجة".

87% تعرضوا لعملية الشبح وهي الربط للخلف وقوفا.

88% الوقوف لفترات طويلة مع كيس ذو رائحة كريهة.

92% الحرمان من النوم خلال فترات التحقيق.⁴⁶

وحملت وزارة شؤون الاسرى السلطات الاسرائيلية المسؤولية الكاملة عن استشهد الاسير شادي سعيد الصعايدة الذي استشهد في سجن نفحة الصحراوي في 7/31 والمحكوم بالسجن المؤبد ثمانى مرات، وطالبت بتشكيل لجنة تحقيق دولية للبحث في ظروف الاستشهاد. كما استشهد الاسير ماهر عطا مصطفى دندن البالغ من العمر 38 عاما في سجن جلبوع المحكوم عليه بالسجن لمدة 31 عاما امضى منها الشهيد 8 اعوام وجاء استشهاده في 6/10 . كما واستشهد الاسير عمر عابد مسالمة البالغ من العمر 24 عاما من قرية بيت عوا قضاء الخليل في سجن الرملة يوم 8/25 لعدم تقديم العلاج له. وافاد تقرير صادر عن وزارة الاسرى تفاقم خطورة وضع الاسرى خلال عام 2007 التي تعتبر استثنائية: حيث تدهورت الحياة الانسانية والمعيشية داخل السجون بشكل غير مسبوق نتيجة سقوط سبعة شهداء عام 2007 معظمهم بسبب المرض والاهمال الطبي وعدم توفر العلاج والمماطلة في اجراء العمليات الجراحية ناهيك عن ظروف الاحتجاز السيئة من قلة النظافة والاكتظاظ وانتشار الحشرات وقلة الطعام. وتشير مصادر حقوقية الى ان "جرائم حرب" واضحة ترتكب في السجون مثل عمليات القتل المتعمد في التعذيب أو من خلال القمع بوسائل عنيفة ومحرمة دوليا كما جرى في حالة استشهد الاسير محمد الاشقر في سجن النقب، ولم تجر السلطات الاسرائيلية كعادتها اي تحقيق رسمي مع الضباط المسؤولين عن عمليات القتل، كما ان كل الاجراءات المتخذة بحق الاسرى والجرائم المتوالية قد تم السكوت عنها بما يعطي شرعية وغطاء لاستمرار القمع الوحشي بحق الاسرى. وتصاعدت

⁴⁴تقرير مركز الدفاع عن حقوق الفرد (هموكيد) بالتعاون مع (بيتسيلم)

⁴⁵احصائيات حديثة صادرة عن مؤسسة انقاذ الطفل

⁴⁶المحامي احمد شواهنة، مركز شؤون الاسرى في جنين

سياسة العزل الانفرادي عام 2007 حتى وصل عدد المعزولين انفراديا الي 25 اسيرا وأسيرة اضافة الي حرمان عائلات كثيرة من زيارة ابنائها المسجونين دون اي اسباب منطقية.

واستشهد الأسير محمد صافي الأشقر في مستشفى سوروكا بعد أن مرّ في حالة موت سريري بعد أن اخترقت جسده رصاصات سجاني الاحتلال في سجن النقب الصحراوي. وفتحت حادثة إعدام الأسير فواز عوني فريجات (19 عاماً) بعد اعتقاله ملفاً قديماً جديداً يتعلق بجرائم الاحتلال ضد الأسرى الفلسطينيين. ووصفت مصادر حقوقية وقانونية ما جرى مع الأسير فريجات وفقاً لشهادات متعددة، ان قوات الاحتلال أطلقت النار عليه مباشرة ومن مسافة متر فأصابته بعدة عيارات نارية في البطن والقلب والكتف، مؤكدة أن فريجات وصل إلى المستشفى الحكومي في جنين وهو مكبل اليدين بقطعة قماش عسكرية. من جهته يروي الأسير المحرر علي درويش "القطاوي" (57 عاماً) ما حدث معه حين حاولت قوات الاحتلال إعدامه بعد اعتقاله بأيام. وأفاد درويش الذي أمضى في السجن ما يزيد على عشرين عاماً بأن قوات الاحتلال أخذته بعد اعتقاله بنحو أسبوعين اي في النصف الثاني من شهر أيلول لعام 1971 حيث قال: "عندما أخرجني جنود الاحتلال، وكبلوا يدي وقدمي بالحبال على غير العادة"، ويؤكد درويش أن جنود الاحتلال أوقفوه بجوار مدرسة إعدادية في مخيم البريج، وحلوا وثاقه، وأمره بالذهاب إلى المنزل، تمهيداً لإطلاق النار عليه. ويشير درويش إلى أن الصليب الأحمر تمكن من معرفة مكانه في إحدى البيارات، وتم إنقاذه وإرجاعه إلى السجن. ويتحدث درويش عن عمليات إعدام مشابهة حدثت لعدد من الأسرى، وخاصة الأسرى علي أبو سلطان وسميح حسب الله، وأسير من عائلة أبو ركية من مخيم جباليا، مؤكداً ان قوات الاحتلال قتلت بهذه الطريقة 67 شهيداً منذ العام 1967 وأن عدد من تم قتلهم وتصفيتهم خلال انتفاضة الأقصى وحدها بلغ 52 أسيراً، لافتاً إلى أن عدد شهداء الحركة الأسيرة يبلغ 194 شهيداً⁴⁷. وشدد بان سياسة قتل الأسرى وإعدامهم بعد الاعتقال مباشرة سياسة قديمة جديدة بدأت مع بدايات الاحتلال وأخذت أشكالاً عدة. وأضاف: إنه كانت تتم تصفية الأسير لحظة الاعتقال أو إطلاق النار عليه من مسافة قريبة جداً بعد توفر إمكانية السيطرة عليه، إلى جانب إطلاق النار على الأسير والادعاء أنه هرب من السجن. كما أن هناك 7 أسرى استشهدوا بعد أن أطلقت النار عليهم عمداً من قبل حراس السجن أو القوات الخاصة سواء أثناء تواجدهم في السجن أو خلال احتجاجات المعتقلين على أوضاعهم الصعبة. وقال: "إن الرواية الإسرائيلية في ما يتعلق بالأسير فريجات لم تخرج عن المألوف حيث إن الرواية الإسرائيلية حول إعدامه لم تخرج عن المألوف"، مؤكداً أن لغة القتل والإعدام هي اللغة السائدة لدى جنود الاحتلال. ويستنتج بأن الاهتمام بحياة الأسير هبط إلى أدنى المستويات، وأشار إلى أن غياب الرادع القانوني والملاحقة القضائية شجع قوات الاحتلال على الاستمرار في هذه السياسة.

إن هذا النوع من الجرائم تعتبر بحق جرائم حرب وعمليات إعدام خارج إطار القضاء حيث يتم إعدام الشخص دون توفير الحد الأدنى من المحاكم أو العرض على العدالة، وبالتالي هو قتل مع سبق الإصرار والترصد دون أي إجراء قانوني⁴⁸، لقد سبق وأن ارتكبت قوات الاحتلال هذه الجرائم، وما زالت تنفذها بحق المواطنين الفلسطينيين، ويعتبر من ينفذ هذه الجرائم مجرم حرب يستوجب تقديمه إلى المحاكم، ويشار إلى أن القانون الدولي واضح في مثل هذه الظروف.

ولم تنفع المطالبات بتشكيل لجنة تحقيق دولية للبحث في ظروف استشهاد الأسرى، كما لم تجدي نفعا تحميل المسؤولية لمصلحة السجنون الاسرائيلية، وذهبت ادراج الرياح المناشدات وعمليات التتويه بالاهمال الطبي وسوء المعاملة التي تمارسها مصلحة السجنون بحق الاسرى. واتهمت الوزارة ادارة السجنون الاسرائيلية بانها تماطل في ادخال المواد الغذائية للاسرى الفلسطينيين رغم ان السلطة تدفع شهريا نحو 1300 شيكل (300 دولار) كمصاريف المقصف لكل سجين.

لقد تصاعدت عمليات قمع الاسرى قد بشكل ملحوظ في الاعوام الاخيرة، لكنها سجلت ارتفاعا لم يسبق له مثيل عام 2007 حيث وصل اجمالي عمليات القمع العنيف للمعتقلين اكثر من 50 عملية خلال عام 2007 وحده، واكدت كافة التقارير والدراسات المهمة باوضاع الاسرى والمعتقلين وظروفهم في السجنون والمعتقلات الاسرائيلية بان عام 2007 كان فعلا الاكثر سوءا ودموية وبؤسا في حياة الاسرى منذ سنين طويلة، اذ ترتفع اعداد الاسرى والمعتقلين باضطراد، وتستمر مصلحة السجنون الاسرائيلية في سياسات التعذيب والعزل والاذلال بحقهم لكسر ارادتهم. اما المتغير الجديد فهو سقوط سبعة شهداء من الاسرى خلال عام 2007 وحده ليرتفع بذلك عدد شهداء الحركة

⁴⁷ الباحث المختص بقضايا الاسرى عبد الناصر فروانة

⁴⁸ مركز الميزان لحقوق الإنسان

الاسيرة الى 193 شهيدا. ويشار الى ان شرطة إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية ووحدات القمع التابعة لها "تخشون" شنت عملية قمع وحشية واسعة ضد الأسرى الفلسطينيين في سجن النقب، استخدمت فيها الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت والرصاص المطاطي والهراتم ما أدى الى استشهاد أسير وإصابة ما يزيد على 250 أسيراً آخر بجراح ورضوض واختناقات، كما وأسفر الاعتداء أيضاً الى إحراق خيمتين للأسرى وإتلاف موجوداتهم وأعراضهم. واستخدمت مصلحة السجون قوات "متسادا" و"تخشون" الخاصتين لمهاجمة ثمانية أقسام من سجن النقب مستخدمة الفلفل والذي يحدث حروقا وتقرحات في أجسادهم، إضافة للغازات والعصي والضرب واستعمال رصاص الدمدم المحرم دولياً مما أدى لإصابة عدد غير معروف من المعتقلين نقلوا للمستشفيات كان بعضهم في حالة حرجة".

إن جريمة بشعة وعملية قمع وحشية ارتكبتها ادارة سجن النقب الصحراوي ومصلحة السجون الاسرائيلية بحق الأسرى الفلسطينيين، عندما اقتحم المئات من الوحدات الخاصة "تخشون" وشرطة السجون خيام وغرف الأسرى واعتدت على الأسرى وامطرتهم بقنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي.⁴⁹ واصيب الأسرى بكسور في الأرجل والأقدام واصابات في الصدر والعيون والرأس، وان نوعاً من الرصاص المعدني اطلق على الأسرى بعد اقتحام الاقسام بمئات الجنود، والذي استمر على مدى خمس ساعات وحتى ساعات الصباح الاولى. واعلان نادي الاسير في وقت لاحق ان الاسرى الفلسطينيين الـ 11 ألفاً في كافة السجون الاسرائيلية قرروا الاضراب عن الطعام احتجاجاً على "القمع الاسرائيلي" في كتسيعوت.

وأبدى اهالي الأسرى قلقهم على حياة ابنائهم الأسرى في سجن النقب الصحراوي، وطالبوا بتحريك سريع من قبل المنظمات التي تعنى بشؤون الأسرى من اجل معرفة مصير ابنائهم والاطمئنان على حياتهم مما أقدمت عليه إدارة سجن النقب الصحراوي. من جهتها، أعلنت متحدثة باسم إدارة السجون الاسرائيلية أن مئات الاسرى الفلسطينيين قاموا باعمال شغب بسجن النقب الصحراوي الاسرائيلي "كتسيعوت"، حيث ألقوا بأغراض على حراس السجن وأحرقوا الخيام الامر الذي اجبر الحراس إلى استخدام العصي والغاز المسيل للدموع لانهاء الشغب. وقالت المتحدثة إن 15 سجيناً أصيبوا واستدعت حالة أربعة منهم نقلهم للمستشفيات، حيث وصفت حالة أحدهم بالخطيرة.⁵⁰

وتتعامل دولة الاحتلال مع الأراضي الفلسطينية وكأنها خارج إطار الإجراءات القانونية، ولا تعترف بحدوث الجرائم، كما حدث عندما اعتدت مجموعة من الجنود في معسكر حوارة حيث اقتحموا غرف الاسرى داخل المعسكر وانهالوا عليهم بالضرب بالعصي واجبروهم على المبيت في الساحة دون فراش.⁵¹ أن سلطات الاحتلال لم تقدم الضباط والعسكريين الذين يرتكبون مثل هذه الجرائم إلى المحاكم وتعتمد قوات الاحتلال أحياناً إلى توقيف ترفقيات من يرتكب هذه الجرائم أو تقرر نقله إلى مكان آخر، مع قيامها بترقية عدد من الضباط الذين أدينوا بارتكاب جرائم حرب، موفرة لهم بذلك غطاء سياسياً.

سادساً: الاقتصاد والتجارة

ترجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام 2007 الى حوالي 3.9 مليار دولار، وهو أقل بنسبة 41% من أعلى مستوياته في العام 1999. ونظراً للنمو السكاني السريع خلال الفترة نفسها، فقد انخفضت حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 40% عن أعلى مستوياتها نتيجة عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة والعبور وقطع المعونات المباشرة بعد انتخاب حركة حماس. ويقدر صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الخاص انخفض بنسبة تزيد على 15% بين عامي 2005 و 2006، وليس هنالك ما يشير إلى ارتفاعه بدرجة كبيرة في العام 2007، وقد وجد تقييم للمناخ الاستثماري أجراه البنك الدولي مؤخراً أن أقل من ربع منشآت القطاع الخاص قد قامت بأي استثمار في عامي 2005 و2006 مما أدى الى انكماش القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، وزيادة الاعتماد على المعونات.

أصبحت فرص الضفة الغربية وقطاع غزة لتحقيق معظم أهداف التنمية المؤبقة بحلول العام 2015 تحدياً كبيراً نتيجة سياسة الإغلاق المفروضة على القطاع منذ سيطرة حركة حماس عليه في حزيران 2007، والتي أدت إلى إرهاب اقتصادي أصبح من الصعب تداركه،

⁴⁹ النائب عيسى قراقع، مقرر لجنة الأسرى في المجلس التشريعي

⁵⁰ بيان جمعية "نقطة" للدفاع عن حقوق الأسرى والإنسان. القدس 2007/7/14

⁵¹ المصدر السابق

وكذلك على ضوء البيئة الصعبة الموجودة في الأراضي الفلسطينية الناتجة عن نمو المستوطنات والقيود المفروضة على الحركة والعبور والنشاط الاستيطاني الذي قسم الاقتصاد إلى كاتنونات منفصلة. ورغم التدفق للمعونات، فقد أدى الاقتصاد المنكمش إلى تزايد الفقر وعلى الأرجح أن يزداد ذلك بتحول حالات إنهاء الخدمات في القطاع الصناعي إلى حالات دائمة. وتبين مستويات الفقر بوضوح درجة الاعتماد على المعونات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وإذا استنتجت التحويلات المالية والمعونات الغذائية وتم تقدير الفقر اعتماداً على مدخول الأسرة، فإن معدل الفقر في غزة سيقفز إلى حوالي 67% بينما كان ازدياد الفقر في الضفة الغربية أقل حدة ولكنه مع ذلك مرتفع. ويعيش حوالي 53% من الاسر الفلسطينية تحت خط الفقر المقدر بحوالي 385 دولاراً في الشهر للأسرة الواحدة (حوالي دولارين في اليوم للفرد) فيما يعيش أكثر من 71% من موظفي السلطة الوطنية تحت خط الفقر منهم 64% لا يتوفر لديهم ما يكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وبالمحصلة، فإن عدد الفلسطينيين الذي يعيشون في فقر شديد تضاعف في العام الماضي إلى مليون شخص، فيما وصل معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى نسبة 30%، تزيد بنسبة 6% في قطاع غزة.

كما قررت وزارة الشؤون الاجتماعية اغلاق المراكز الاجتماعية للتأهيل في قطاع غزة بسبب اعتداءات "ميليشيات حماس" حسب وصفها على تلك المراكز واصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية تعليمات لكافة مراكز المسؤولية في الوزارة للبدء بحصر الجمعيات الخيرية التابعة لاشرف الوزارة في كل من الضفة وغزة والعمل على اخذ كافة الاجراءات من اجل تنفيذ المرسوم الرئاسي والمتضمن اعادة ترخيص الجمعيات، جاء ذلك بناء على المرسوم الرئاسي بخصوص مراجعة ترخيص الجمعيات.

ونشطت الوزارة في تقديم المساعدات وبدأت في 7/25 بصرف الدفعة الثالثة من مخصصات الاسر الفلسطينية الفقيرة المسجلة في برنامج شبكة الامان الاجتماعي بقيمة اجمالية تصل الى مليون دولار و اعلنت عن تقديم رزمة المساعدات الرمضانية العينية والنقدية، وخصصت الحكومة مساعدة مالية بقيمة 12 مليون دولار للاسر المحتاجة والفقيرة استفاد منها 117 الف اسرة 54% منها في قطاع غزة و46% في الضفة. كما كشفت الوزارة في 10/16 عن مشروع في طور التنفيذ لدعم الاسر الفقيرة وتمكينها اقتصادياً يستهدف نحو 4 الاف اسرة وتبلغ قيمته 30 مليون دولار.

وتراجع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 6.6%، الى 4ر150 مليار دولار في العام 2006، من حوالي 4.4 مليار دولار في العام 2005. كما تراجعت ايرادات السلطة بنسبة 50% الى اقل من 600 مليون دولار، كما تقلص الانفاق العام بنسبة 30% الى 655 مليون دولار، فيما ارتفع العجز في الميزانية العامة الى 791 مليون دولار تشكل 19% من الناتج المحلي الاجمالي.

ان سياسة الاغلاق الاسرائيلية المتصاعدة منذ ايلول 2000 في الاراضي الفلسطينية، واحتجاز سلطات الاحتلال لحوالي 1ر2 مليار دولار من مداخل الضرائب الفلسطينية، وتعليق الدعم الدولي عقب الانتخابات التشريعية الاخيرة في كانون الاول 2006، عزلت الاقتصاد الفلسطيني تماماً وحدثت تشوهات عميقة في عملية التنمية الفلسطينية. وقد خسرت السلطة الفلسطينية حوالي 8ر4 مليار دولار خلال السنوات 2000 – 2005 هي عبارة عن تكاليف فرص ضائعة، فيما بلغت الخسائر المتراكمة في الإيرادات العامة حوالي 1ر2 مليار دولار. وتستأثر دولة الاحتلال بحوالي 92% من القيمة الاجمالية للتجارة الفلسطينية (3ر2 مليار دولار من الواردات و413 مليون دولار من الصادرات) مقابل 2% للاردن و1% لمصر و3% للاتحاد الأوروبي. وبالارقام المطلقة، فإن اجمالي الواردات الفلسطينية السنوية يصل الى حوالي 2ر2 مليار دولار، مقابل 457 مليون دولار صادرات. ان ازالة القيود الاسرائيلية، على اهمية ذلك، لن تكون كافية لانقاذ الاقتصاد الفلسطيني، اذ ان شرط تحقيق الاستقرار الاقتصادي والخروج من الوضع الراهن يتمثل بتغيير مسارات التجارة لكسر التبعية والعزلة من خلال توسيع الخيارات التجارية للسلطة وذلك بتمكين التجارة الفلسطينية من استخدام الموانئ المصرية والاردنية بدلا من الاعتماد الكلي على الموانئ الاسرائيلية.

كما اطلقت الحكومة خطة للاصلاح والتنمية متوسطة الامد للاعوام 2008-2010 للأراضي الفلسطينية بما فيها قطاع غزة. وستشكل هذه الخطة الاطار الأكثر شمولاً لاولويات المجتمع الفلسطيني وتقدم تصوراً شاملاً لكافة الوزارات والمؤسسات الحكومية. ستدرج هذه الخطة في الموازنة العامة، وسيجري تمويلها من الموارد الذاتية الفلسطينية ومساعدات عدد من الدول المانحة.⁵² لكن السلطة الفلسطينية تعتبر

⁵² القدس 2007/8/23

ان "خطة الاصلاح والتنمية الفلسطينية" هذه قد لا تحقق اهدافها من دون رفع القيود الاسرائيلية المفروضة على الضفة الغربية والاغلاق الذي يعاني منه قطاع غزة. وتشير الخطة الى أن 70% من المساعدة المرجوة ستستخدم في سد عجز الميزانية المتوقعة خلال فترة 2008 – 2010 فيما يخصص نحو 30% لتمويل مشاريع انمائية.⁵³ كما طرحت ايضا على مؤتمر المانحين الذي عقد في كانون الأول في باريس الخطط القطاعية حول احتياجات مؤسسات السلطة من المشاريع والبرامج المختلفة للسنوات الثلاث "2008 – 2010". وبالرغم من حالة الانقسام التي تشهدها الأراضي الفلسطينية في ظل سيطرة "حماس" على قطاع غزة، إلا أن المشاريع والبرامج المعتمت تنفيذها في إطار الخطة تركز على أولويات واحتياجات قطاع غزة.⁵⁴

تعتبر تجربة صناديق الاستثمار في فلسطين جيدة من حيث المساهمة في تطوير الأسواق المالية، وذلك بتشجيع أعداد متزايدة من الشركات المؤهلة على طرح أسهمها للتداول، وهذا مهم جداً للسوق الفلسطينية. وعالجت هيئة سوق رأس المال العقبة النهائية امام إنشاء صناديق الاستثمار والتي تتمثل في قانون ضريبة الدخل حيث يفرض القانون ضريبة على الأرباح الرأس مالية للصناديق بصفتها شركات مالية. وهذا القانون غير معمول به في معظم دول المنطقة التي تعفي الصناديق الاستثمارية من الضرائب، حيث ان قانون ضريبة الدخل الفلسطيني "يناقض نفسه ذلك إن الفرد لا يدفع ضريبة على الأرباح الرأس مالية، وبالتالي فهو يعلم أنه إذا اشترى أسهماً من السوق الفلسطينية باسمه، فإنه يجني كل الأرباح، أما إذا استثمر عن طريق صندوق فلسطيني، فهو يدفع ضريبة على هذه الأرباح، وبالتالي، فلن يستثمر في الصندوق."⁵⁵

وحقق صندوق الاستثمار الفلسطيني الذي يتولى ادارة الانشطة التجارية والاستثمارية للسلطة ارباحا بمقدار 94 مليون دولار عام 2007 وأعلن الصندوق عن تخصيص مبلغ 250 الف دولار لمدينة القدس ومؤسساتها كجزء من المسؤولية الاجتماعية الفلسطينية، كما وقع الصندوق مع شركة الارض القابضة للاستثمار والتطوير العقاري وهي احدى الشركات السعودية اتفاقية لاطلاق مشروع تطوير الوسط التجاري لرام الله والبييرة بكلفة 200 مليون دولار.

وكشفت وزارة الزراعة عن البدء بتنفيذ خطة طوارئ و اغائة متوازية مع خطتها الاستراتيجية في تطوير القطاع الزراعي والمتضمنة انشاء بنية تحتية لكافة المناحي الزراعية خصوصا فيما يتعلق بتطوير المشاتل وزراعة الاشجار المثمرة. وبهذا الاطار، قررت وزارة الزراعة اعفاء جميع المواطنين في قطاع غزة من كافة رسوم الخدمات الزراعية، واعلنت عن تشكيل لجنة علمية للمبيدات الزراعية لتكون الجهة الوحيدة المخولة بتحديد انواع المبيدات المسموح بتداولها في الاراضي الفلسطينية. واعلنت عن البدء بتأسيس صندوق خاص لتعويض المزارعين عن الاضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية، كما وأشارت بانها أقرت قانونا اخر لتعويض خسائر المزارعين جراء ممارسات الاحتلال، وتم توزيع 800 الف دولار على مزارعي العنب الذين تضرروا نتيجة الممارسات الاسرائيلية خاصة في محافظتي بيت لحم والخليل.

وتواصلت الاعتداءات الاسرائيلية التي استهدفت القطاع الزراعي الذي بلغت خسائره المباشرة وغير المباشرة خلال الاعوام الستة الماضية نحو 135 مليون دولار، وبلغ عدد المزارعين المتضررين 16200 مزارع، وبلغ اجمالي مساحة الاراضي التي تم تجريفها 80700 دونما، في حين بلغ عدد الاشجار التي تم اقتلاعها في الضفة وغزة 140 مليون شجرة، وتم هدم 784 مخزنا زراعي و 790 مزرعة دواجن وحظائر حيوانات تم تدميرها بمعداتها. وقد نفق 15 ألف رأس من الأغنام، وتم اتلاف 16 ألف خلية نحل وهدمت 425 بئرا ، كما هدمت 207 منازل للمزارعين.⁵⁶ ونفق نحو مليون ونصف دجاجة، وجرفت قوات الاحتلال 33800 دونم من شبكات الري، وهدمت 1362 بركة وخزان مياه، وجرفت 630 ألف متر من اسيجة المزارع وجدران استنادية، كما تم تجريف مليون متر طولي من خطوط المياه الرئيسية، فيما بلغ عدد المشاتل المجرفة 16 مشتلا، وقام الجيش الاسرائيلي باتلاف 16 جرارا. ويعاني 680 صيادا من البطالة

⁵³ الايام 2007/10/16

⁵⁴ الايام 2007/12/15

⁵⁵ الايام 2007/9/10

⁵⁶ المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار "بكدار" التقرير السنوي لعام 2007

لفقدانهم مصدر دخلهم الوحيد بعد أن أغلقت قوات الاحتلال مناطق الصيد بشكل كامل، وفرضت حصارا بحريا شاملا على شاطئ البحر ووضعت شتى العراقل التي حرمت الصيادين من ممارسة مهنة الصيد⁵⁷.

الفقر في الأراضي الفلسطينية

بلغ عدد من يعانون من الفقر الشديد في الأراضي الفلسطينية 1.764 مليون شخص، فقد بلغت نسبة معدلات الفقر المدقع في الأراضي الفلسطينية 44.1%، أي أن 44.1% من السكان الفلسطينيين يقل دخلهم عن 1837 شيكلا شهريا، بمعدل ارتفاع عن العام 2001 بنسبة بلغت 16.36%.

منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية شرعت في محاربة الفقر من خلال برامجها يذكر منها ما يأتي:

1. **خطة التنمية متوسطة المدى:** تركز خطة التنمية التي يتم إعدادها من قبل وزارة التخطيط مع مختلف الجهات على الأنشطة الاغاثية في المدى القصير وبعضها يرتبط بالتأسيس لأنشطة تنموية متوسطة المدى، الا أن المانحين لا يتقيدون بأولويات تلك الخطة حيث يبرز لكل منح خطة خاصة به وينفذ الخطة الموضوعية من قبله ولا يعبر اهتماما كافيا بخطة التنمية الفلسطينية.

2. **برنامج مساعدات البطالة والتشغيل:** يهدف البرنامج الى الحد من مشكلة البطالة عن طريق توفير فرص عمل للمتطلين الباحثين عن عمل لمدة مؤقتة (شهرين) حيث يستفيد من البرنامج شهريا 50 ألف مستفيد للضفة الغربية وقطاع غزة.

3. **الهيئة الوطنية لمكافحة الفقر:** تشكلت الهيئة بتاريخ 2005/1/31 وتتلخص مهامها بالإشراف على وضع السياسات والاستراتيجيات والخطة الهادفة الى مكافحة الفقر، التأكد من إدماج وجهات نظر الفقراء واحتياجاتهم في الخطط الوطنية ومراجعة الخطط الوطنية للتأكد من أنها تركز على مكافحة الفقر ومتابعة تنفيذ الخطط الوطنية والتنموية ومراقبتها والإشراف على تحديث البيانات والمعلومات حول ظاهرة الفقر في فلسطين.

4. **صندوق الرعاية الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي:** يتم الصرف عبر صندوق الرعاية الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي حيث يتم تغطية مخصصات البطالة ودعم الفقراء والمجموعات المهمشة والمتضررين والنساء والأطفال والأسر في ظروف صعبة.

5. **برنامج حماية أفقر الفقراء:** أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية برنامج حماية أفقر الفقراء لفائدة نحو 400 ألف مواطن بمعدل 55 ألف أسرة منها 45% في الضفة الغربية و 55% في قطاع غزة. وتستفيد أفقر 10-15% من الأسر الفلسطينية الفقيرة التي يقل دخلها عن 600 شيكل شهريا من هذا البرنامج، والأولوية فيه لذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الأمراض المزمنة الذين لا يتلقون أي مساعدة من أي جهة والأسر الفقيرة التي ترأسها نساء والأيتام القصر.

6. **صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية:** يهدف الصندوق الى مواجهة مشاكل البطالة والفقر من خلال تعزيز رأس المال الاجتماعي والبشري، ودعم تنمية القطاع الخاص، واستحداث مشاريع مختلفة للإنتاج والخدمات لتوفير فرص عمل.

ويمكن تبني جملة من التوصيات حول ظاهرة الفقر في فلسطين وعلى النحو التالي:

- الفقر في قطاع غزة أشد من الفقر في الضفة الغربية، وأكثر حدة.
- أكثر المناطق فقرا في الضفة الغربية هي منطقة جنوب الضفة الغربية.
- ضرورة إيلاء العناية للمواطنين الذين يقطنون في المخيمات الفلسطينية.
- ضرورة العمل على برامج لخلق فرص العمل في الأراضي الفلسطينية للتخفيف من حدة الفقر.

- ضرورة التركيز في برامج مكافحة الفقر على القرى الفلسطينية المهمشة البعيدة عن مراكز المدن.
- توجيه الدعم والمساعدات للأسر الفقيرة التي ترأسها نساء.
- تفعيل القطاع الزراعي وذلك لأن هذا القطاع يستهدف على الأغلب الفقراء.
- تفعيل برنامج شبكة الأمان الاجتماعي وتوفير الدعم اللازم له.
- دعم برامج التشغيل الطارئ التي تركز فكرة التشغيل الذاتي وتحقيق مفهوم التنمية بها.
- تفعيل صندوق التشغيل والرعاية الاجتماعية والإقراض الصغير والتشغيل الذاتي.
- تأسيس بنك للفقراء يعتمد على برامج الإقراض الصغير التي تستهدف ذوي الدخل المحدود.
- تطبيق وتفعيل صندوق الضمان الاجتماعي.
- تطوير وتوسعة خدمات الرعاية الاجتماعية خاصة التي تستهدف المسنين والمعاقين والأيتام.
- تفعيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفقر للقيام بدورها للتخفيف من حدة الفقر.⁵⁸

بضائع الحاويات والشاحنات

بلغ عدد الحاويات المتوجهة لقطاع غزة والمحتجزة في الموانئ الإسرائيلية 1600 حاوية تبلغ قيمتها أكثر من (130) مليون دولار بينما يقدر إجمالي الغرامات عليها بمعدل 3 ملايين دولار. وقدرت الأمم المتحدة احتياجات قطاع غزة بضرورة دخول 900 شاحنة أسبوعياً لتلبية الاحتياجات الأساسية منها: 625 شاحنة مساعدات غذائية أساسية و مواد طبية و 275 شاحنة للمواد الضرورية الأخرى. وسمح فقط لحمولة 5377 شاحنة بالدخول الى قطاع غزة، منها 535 شاحنة محملة بالمساعدات الانسانية مقارنة بـ 20016 شاحنة تم ادخالها من خلال معبر المنطار في الشهرين السابقين للإغلاق.⁵⁹

ودعت دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الحكومة الإسرائيلية الى التوقيع في اسرع وقت ممكن على بروتوكول الجمارك الخاص باتفاقية العبور والحركة والذي عرف في حينه بـ (اتفاقية المرور والحركة) ونص على ان الصادرات من قطاع غزة الى مصر تتم عبر معبر رفح ومنها الى العالم اما الواردات من مصر والعالم فتمر عبر معبر كرم ابو سالم. وما زال الجانب الإسرائيلي يرفض توقيع بروتوكول الجمارك مما يمنع إخراج البضائع الفلسطينية من قطاع غزة عبر معبر رفح واستيراد البضائع عبر معبر كرم ابو سالم. ولم تصادق سلطة الاحتلال على الاتفاق بشأن فتح المعبر للتصدير. وفي هذه الاثناء، تم تهيئة الارضية في معبر ايرز بحيث يتاح مرور محدود للبضائع (من 60 الى 80 شاحنة في اليوم) الى قطاع غزة. وبالتوازي، سيعاد ترميم منطقة الدخول الى القطاع في الجانب الفلسطيني من معبر ايرز.

وشهد القطاع السياحي بعض الانتعاش، فقد بلغ عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 82 فندقاً حتى نهاية عام 2007 بسعة 4,109 غرفة تضم 9,088 سريراً منها 25 فندقاً في منطقة القدس يتوفر فيها 1,143 غرفة و 2537 سريراً، كما أن متوسط عدد العاملين في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال العام 2007 بلغ 1263 عاملاً. وبلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية نحو 316000 نزلياً، في حين بلغ العدد 152000 خلال عام 2006 مما يعكس تحسناً كبيراً في عدد النزلاء بنسبة تصل إلى 108%. وقد شكل النزلاء من دول الإتحاد الأوروبي العدد الأكبر من بين الجنسيات بنسبة بلغت 36%، ثم الوافدون من داخل مناطق 1948 بنسبة 15% من مجموع النزلاء، وأقام ما نسبته 47% من إجمالي النزلاء في فنادق منطقة القدس، تبعتها منطقة وسط الضفة الغربية التي تضم محافظتي رام الله والبيرة وأريحا بنسبة 33%، يليها منطقة جنوب الضفة الغربية التي تضم محافظتي بيت لحم والخليل بنسبة بلغت 18%، أما في فنادق منطقة شمال الضفة الغربية فقد بلغت نسبة النزلاء بها 1.3% فقط، بينما بلغت نسبة النزلاء المقيمين في فنادق قطاع غزة 0.5%.⁶⁰

⁵⁸ تقرير دائرة السياسات الاقتصادية في المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكار)

⁵⁹ الأيام 2007/8/31

⁶⁰ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

وقررت الحكومة الموافقة على طلب وزارة السياحة والآثار بتخفيض رسوم الترخيص للمؤسسات الفندقية بنسبة 50% للأعوام 2005، 2006، 2007، وذلك استمراراً لقرارات سابقة من مجلس الوزراء بتخفيض رسوم الترخيص بنسبة 50% للأعوام من 2001 حتى 2004 لكافة القطاعات السياحية. ويأتي هذا القرار "نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الوطن وخاصة قطاع الفنادق السياحية والتدني الكبير في نسبة الإشغال للغرف الفندقية في المدن".

وشاركت وزارة السياحة والآثار في المعرض السياحي الدولي في وارسو، وتركز الوزارة على السوق السياحية البولندية باعتباره سوقاً مهماً وواعداً أمام السياحة الفلسطينية خاصة بعد زيارة أكثر من 13 الف سائح بولندي للبلاد في الشهور السابقة الأربعة. وفي هذا، دعت الوزارة نظيرتها الإسرائيلية بالالتزام بتنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالمجال السياحي خاصة بروتوكول باريس الاقتصادي الذي ينص على تسهيل حركة السياح الوافدين الى الأراضي المقدسة، وحرية حركة العاملين في القطاع السياحي بين الجانبين، ودعت الوزارة لانتاج برامج سياحية بيئية وتسويقها عالمياً وتضافر جهود القطاعين العام والخاص في إطار شراكة حقيقية كاملة. وأكدت الوزارة بان احتفالات مدينة بيت لحم بعيد الميلاد لهذا العام كانت الأكثر نجاحاً منذ سبع سنوات بحضور 40 الف سائح عشية عيد الميلاد ليرتفع عدد زوار المدينة خلال شهر كانون الأول الى 150 الف زائر، فيما يصل عدد الزوار الكلي على طوال العام للمدينة الى أكثر من 750 الف زائر.

ويواجه قطاع الصناعة في قطاع غزة ضغطاً كبيراً نتيجة لعدم القدرة على استيراد المواد الخام وكذلك عدم القدرة على تصدير المنتجات الجاهزة. ويشار الى أن أكثر من 2900 مصنع من بين 3900 إما تم إغلاقه أو يعمل بقدرة أقل من 20% من طاقته الانتاجية، ويواجه نحو 35000 موظف في هذه المصانع خطر فقدان أشغالهم ومصدر رزقهم. ويمثل عمال المصانع 10% من العمال في قطاع غزة وهم يعملون حوالي 210 آلاف شخص.⁶¹ ويقدر اتحاد الصناعات الفلسطينية في القطاع الخسارة اليومية للقطاع الصناعي بمبلغ نصف مليون دولار على الأقل نتيجة لإغلاق معبر كارني، وبلغت خسارة هذا القطاع المباشرة نحو 10 ملايين دولار كقيمة لمنتجاته المكسدة. ويعتمد القطاع الصناعي بشكل شبه كلي على المواد الخام المستوردة. وبالمقابل، يمكن تصدير ما معدله 748 حمولة شاحنة من المنتجات المصنعة في الشهر الواحد.⁶²

كثير الحديث عن النية في انشاء مناطق صناعية جديدة. وبينما يوجد فعلاً مناطق صناعية جاهزة في فلسطين مثل منطقة غزة الصناعية التي استثمر فيها حتى الآن أكثر من 50 مليون دولار، إلا ان السؤال الذي يطرح بالحاح مفاده: لماذا لا يعمل على تفعيل المناطق الصناعية التي يمكن ان تستوعب 20 ألف عامل إذا ما تم حل المشاكل التي هي عملياً تتعلق بعملية دخول وخروج البضائع من هذه المنطقة؟ لقد تم رصد 5 ملايين دولار للشروع في إعادة تأهيل عدد من المناطق الصناعية القائمة، وتحديدًا في نابلس، والبييرة، وسلفيت ومدينة اخرى على أطراف مدينة القدس، كما أن هناك توجهاً لإقامة منطقتين صناعيتين متخصصتين: الأولى في جنين خاصة بالصناعات الإنشائية، ورصد لها 2 مليوناً دولار، فيما الثانية ذات طابع زراعي من المقرر إقامتها في منطقة الأغوار، ويأتي ذلك ضمن برنامج لإقامة تسع مناطق صناعية في الضفة والقطاع، لكن الإجراءات الإسرائيلية لم تسمح سوى بإقامة منطقة واحدة في القطاع.⁶³

وحصلت الحكومة مؤخراً على موافقة أكثر من جهة مانحة لتمويل ثلاث مناطق صناعية حدودية وداخلية في الضفة الغربية من بينها منطقة جنين الصناعية والتي ستمول من الحكومة الألمانية بكلفة 10 ملايين يورو. ووقعت وزارة الاقتصاد ثلاث اتفاقيات لإعادة تأهيل البنى التحتية لمناطق صناعية في نابلس وسلفيت والبييرة بقيمة 2.5 مليون دولار مع لفت النظر الى رصد 3 ملايين دولار لإقامة منطقة صناعية على اطراف مدينة القدس أيضاً.

⁶¹ تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (اوتشا) - القدس 2007/7/7

⁶² تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة الايام 12/26

⁶³ الايام 2007/7/11

الدفينات الزراعية

في خطوة تعكس المماحكات، حذرت وزارة الزراعة من خطورة اقدم البعض من افراد او شركات او مؤسسات على استئجار اي مساحة من الاراضي الزراعية المحررة في قطاع غزة، مع توعدهم بملاحقة كل من يستجيب لدعوة وزير الزراعة في الحكومة المقالة بشأن تاجير الاراضي. ونفت وزارة الزراعة طرد أي حارس من حراس الدفينات الزراعية في المناطق المحررة، بل أكدت انها على استعداد لاستيعاب كافة الحراس السابقين بعد التأكد انهم لم يرتكبوا مخالفات بحق طواقم وزارة الزراعة. بيد ان المشكلة تكمن بوجود طلبات غير متوقعة تتمثل بمضاعفة عدد الحراس الى 1200 حيث ان استقدام حراس جدد جاء بعد رفض الحراس المتواجدين التعامل مع الوزارة بعد استلامها المحررات والدفينات من صندوق الاستثمار وشركة تطوير غزة.⁶⁴

أما بخصوص استثمار هذه الاراضي فلم يتم حتى الان، لان طبيعة الأوضاع التي تمر بها محافظات غزة بسبب الحصار المفروض وما ترتب على سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة حال دون تطبيق خطة العمل الموضوعة لاستثمار هذه المساحات من الأراضي الزراعية الحكومية. ويذكر أن أفضل سعر قدم لاستئجار الدفينة الواحدة بلغ نحو 500 دولار حيث تقدم آنذاك عدد محدود لاستئجار عشرات الدفينات القائمة علماً بأن عدد الدفينات المؤهلة للاستئجار يتجاوز الألف دفيئة.⁶⁵

وكان مجلس الوزراء قد قرر وقف العمل مؤقتاً في سلطة الأراضي في قطاع غزة. وجاء في القرار، أن أية معاملات أو مستندات تصدر عن دائرة الطابو أو المساحة أو عمليات التسجيل والبيع والشراء والنقل في قطاع غزة تعتبر لاغية وغير قانونية وباطلة وكأنها لم تكن.⁶⁶

سابعاً: الاوضاع المالية والموازنة العامة

يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمعدل 5 % سنوياً خلال الفترة من 2008-2010 وذلك تبعاً الى معدل النمو السكاني والذي هو 3.5 % سنوياً وحيث ان معدل البطالة حوالي 33 % في غزة و 19 % في الضفة الغربية كما كان عليه في الربع الثالث من 2007.⁶⁷ علماً بأن عدد الفلسطينيين العاملين في السوق الإسرائيلي قد تناقص من 116 الف عامل في العام 2000 حتى وصل إلى اقل من 64 الفاً في النصف الأول من العام 2007. وللتعويض عن هذا، زاد التوظيف في السلطة الوطنية الفلسطينية من حوالي 115 الف موظف إلى اكثر من 150 الفاً، وأدى هذا الأمر، بالإضافة إلى الزيادات المختلفة في الرواتب، إلى زيادة فاتورة الاجور لدى السلطة بنسبة 80% بين عامي 1999 و 2007. ومع هذه التوقعات، وعلى ضوء الارتفاع السريع في القوة العاملة، فإن الدخل الحقيقي للفرد الواحد سيرتفع بشكل طفيف فقط.

لقد وصل العجز المالي الى ما قيمته مليار و 200 الف دولار أو 26 % من الناتج المحلي الاجمالي. وتراكم حوالي 900 مليون دولار من المتأخرات المستحقة للموظفين الحكوميين الذين لم يتلقوا سوى 60 % من رواتبهم العادية في 2006، وبعد وصول ايرادات المقاصة في تموز، أمكن منذ ذلك الحين السداد الكامل للاجور في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين ظلت الايرادات المحلية مكبوحة، بينما زادت التزامات الانفاق بوتيرة اسرع مما كانت عليه في 2006 بسبب الطفرة في الوظائف الحكومية، وارتفاع تكلفة الواردات البترولية. وعلى الرغم من أن التمويل الخارجي وصلت قيمته بصورة غير متوقعة إلى 560 مليون دولار، فإن مجموع المتأخرات التي تراكمت منذ كانون الثاني 2006 تصل الى ما قيمته 400 مليون دولار اضافية لتصل الى مليار و 300 مليون دولار (27 % من الناتج المحلي الاجمالي) بحلول نهاية حزيران 2007 . وعلى ذلك، فإن العجز المالي للعام 2007 الذي بلغ 28 % من الناتج المحلي الاجمالي، لا يزال مرتفعاً للغاية وغير محتمل وقد أمكن تمويله عام 2007 فقط بسبب عوامل استثنائية بما في ذلك تحويل الاموال المحتجزة في 2006.

وبخصوص الحصار الدولي، حاولت وزارة المالية العثور على آلية للتعامل مع المصارف في ظل القيود المفروضة على البنوك، حيث تقدم وزير المالية باقتراح للبنوك يقضي بحل أزمة المتأخرات المالية الكبيرة للموظفين المدنيين والعسكريين على الحكومة العاشرة التي

⁶⁴ الحياة 2007/1/29

⁶⁵ الأيام 2007/7/23

⁶⁶ الحياة 2007/7/10

⁶⁷ ورقة صندوق النقد الدولي الى اجتماع المانحين في باريس، 2007/12/10

عجزت عن تسديد رواتب الموظفين خلال ولايتها. ويقضي الاقتراح بأن تقوم البنوك الفلسطينية بإقراض حكومة الوحدة الوطنية بمبالغ مالية تعادل قيمة المتأخرات المالية للموظفين بنسبة فائدة (6%) يتم تقسيمها بالتساوي بين الحكومة والموظفين بحيث تدفع الحكومة (3%) ويتم خصم نفس النسبة من كل راتب كل موظف على أن تقوم البنوك بعد موافقتها على الاقتراح بدفع قيمة المتأخرات المالية دفعة واحدة للموظفين وتقوم الحكومة لاحقاً بتسديد قيمة القرض مع التتويه بان قيمة المتأخرات تبلغ نحو 90 مليون دولار فيما تبلغ متأخرات رواتب العام 2006 حوالي 640 مليون دولار الامر الذي جرى رفضه من قبل نقابة ممثلي الموظفين العموميين.

وتمكنت وزارة المالية من تقديم مشروع الموازنة للمجلس التشريعي في 1/16 واقرت الحكومة مشروع الموازنة لعام 2007 بمبلغ إجمالي 2866 مليار دولار.⁶⁸ وتقدر نفقات السلطة الفلسطينية بمائة وستين مليون دولار شهريا على أدنى تقدير لا يتوفر منها ما يزيد على 40 مليون دولار شهريا. ومن المستحيل دفع هذه المستحقات دون الاعتماد على وصول المساعدات بمجموع يتراوح ما بين 60 الى 70 مليون دولار شهريا. وشهدت الميزانية العامة للسلطة فجوة مالية بالمصاريف الجارية والرأسمالية بحوالي 1 مليار دولار.

واعلنت وزارة المالية عن عدة تحويلات مالية اضافية من عدة جهات مشيرة الى وجود تحسن في عملية تحويل المساعدات. وفي خطوة لم يكن من السهل ايجاد تفسير لها، صرفت وزارة المالية في رام الله عن طريق الخطأ رواتب لنصف افراد القوة التنفيذية التابعة لحركة حماس والحكومة المقالة في غزة بسبب وجود خطأ فني حاسوبي علما بان وزارة المالية ترفض تحويل الأموال للوزارات بقطاع غزة اذا كان الوزير فيها من حركة حماس لان هذا الأمر يتنافى مع قواعد الشرعية ولا يمكن تحويل أموال الى جهة غير شرعية بعد تشكيل هذه الحكومة في 2007/6/17.

واتخذ مؤتمر القمة المنعقد في الرياض قرارا باستمرار تقديم الدعم المقدم لموازنة السلطة لمدة عام كامل يبدأ من مطلع نيسان 2007 بمعدل 55 مليون دولار شهريا سيخصص الجزء الاكبر من مساعدات التنمية المتوقعة لـ"برامج اجتماعية" في قطاعي التربية والصحة بحدود 506 ملايين خصوصا، وسيستخدم مبلغ بحوالي 393 مليون دولار في تمويل مشاريع "الادارة الرشيدة" ولا سيما لاصلاح الاجهزة الامنية وتحديث النظام القضائي، كما وستستفيد مشاريع تطوير القطاع الخاص من مساعدة قدرها 343 مليون دولار، وسيخصص كذلك مبلغ 403 ملايين دولار لمشاريع البنى التحتية وسيخصص ما بين 35 الى 40% من المشاريع المقررة لقطاع غزة.⁶⁹

وكشف تقرير باسم حركة "فتح" النقاب عن أن حكومة "حماس" أثقلت كاهل الميزانية العامة بألاف عقود العمل خصصتها لتوظيف أفراد من "حماس" وبشكل حصري لما يسمى بالقوة "التنفيذية".⁷⁰ وأكد مجلس الوزراء ان عدد من شملهم قرار وقف الراتب من الذين تم تعيينهم أو تم تغيير في وضعهم الوظيفي منذ 2005/12/13 بلغ 31 ألف موظف (23 الف عسكري وحوالي 8 آلاف موظف في الخدمة المدنية) من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقررت الحكومة استثناء 31 الف موظف منهم 23 الف موظف في القطاع العسكري و 8 الاف موظف في القطاع المدني في اطار عملية مراجعة شاملة لبدن الرواتب في السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي ضوء المخالفات، تقرر وقف كل ما تم بعد 2005-12-13 وشكلت لجنة للمدنيين ولجنة للعسكريين.⁷¹ وتلقى موظفو السلطة الوطنية في القطاعين العسكري والمدني سلفا الرواتب مع بداية شباط بعد ان حولت الرئاسة المبالغ المطلوبة الى حساباتهم مباشرة.

⁶⁸ الحياة 2007/8/21

⁶⁹ الايام 2007/12/15

⁷⁰ الحياة 2007/1/23

⁷¹ القدس 2007/7/5

القدس 2007/4/18

افتراضات خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية 2008-2010

- وجود تحسن في البيئة التجارية كنتيجة لتخفيف القيود الى المستويات التي كانت سائدة في عام 2000، والتخفيف بشكل كبير من القيود حول غزة للسماح بتدفق المساعدة الانسانية والمدخلات العامة للمشاريع الاستثمارية دون عراقيل.
- ستتبع السلطة الفلسطينية سياسة مالية حكيمة تستند الى تضييق الإنفاق. إن توسيع نشاط القطاع الخاص من شأنه أن يمكن من خفض العجز المستمر في الميزانية على اساس سياسة عمالة صارمة للحكومة وتجميد الأجور.
- الحد من العجز في الميزانية بمتوسط قدره 7.3 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي سنويا خلال الفترة ما بين 2008-2010.
- الانخفاض المستمر في النفقات التشغيلية وصافي الاقراض من خلال:
 - أولاً- تجميد مستوى الأجور والتشغيل الجديد (باستثناء قطاعي التعليم والصحة)
 - ثانياً- تدابير لخفض الاعانات المالية لفواتير المرافق
 - ثالثاً- متابعة التحسينات في نظام الادارة المالية العامة.

سلطة النقد

وصل عدد فروع البنوك في الاراضي الفلسطينية إلى 152 فرعاً، وعلى الرغم من صعوبة البيئة الاقتصادية، فان ودائع البنوك استمرت في النمو، وهذا يعكس الى حد كبير التحويلات المالية من الفلسطينيين في الشتات: فقد زادت الودائع بنسبة 19 % في السنة حتى شهر ايلول 2007، ما رفع الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي الى حوالي 100 %. في حين ان اجمالي الائتمان ارتفع بنسبة 8 % في الضفة الغربية حتى ايلول 2007 . وعززت سلطة النقد الفلسطينية المعايير التنظيمية لضمان العلاقات المالية في اعقاب القرار الذي اتخذه اثنان من المصارف الاسرائيلية لوقف تعاملهما مع البنوك في غزة. وفي غضون ذلك، حذرت سلطة النقد من امكانية تعرض الجهاز المصرفي والبنوك الفلسطينية الى مخاطر وأزمة مصرفية اذا لم يحدث حل جذري لرواتب الموظفين العموميين وصرفها بانتظام.

استخدمت الحكومة الاسرائيلية والولايات المتحدة قيودا على البنوك للحد من قدرة المانحين على تحويل أموال الى حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية. وظلت البنوك الدولية والاقليمية والفلسطينية قادرة على ارسال أموال الى مكتب الرئيس مباشرة كما هو الحال منذ تولت حركة "حماس" السلطة. غير أن الحكومة الاسرائيلية والولايات المتحدة اعطت البنوك الضوء الاخضر لاستئناف تحويل الاموال بشكل مباشر لحكومة تصريف الاعمال.⁷²

اعلنت السلطة بأن بعض البنوك الفلسطينية قد تضطر لاغلاق فروعها في قطاع غزة بنهاية العام بسبب الحصار المالي الاسرائيلي على قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس نتيجة ان المعروض من الشيكال الاسرائيلي في غزة قد يبدأ في النفاد. كذلك فان 42 فرعاً مصرفياً في قطاع غزة اخذت تعاني بسبب التدهور الاقتصادي في القطاع والتراجع الحاد في الواردات والصادرات والقيود على امدادات الشيكال المستخدم في المعاملات اليومية. وابلغت السلطة في 8/13 سوق فلسطين للاوراق المالية رسمياً موافقتها على السماح للبنوك العاملة في الاراضي الفلسطينية بالاقراض لغرض المتاجرة بالاسهم وفق ضوابط معينة ستم مناقشتها بين الجانبين اضافة الى سوق رأس المال.

وبعد معركة قضائية استمرت عدة سنوات، انهت محكمة اميركية تجميد 30 مليون دولار من اموال سلطة النقد وسمحت لها باستئناف عملياتها في الولايات المتحدة الاميركية بعد ان كانت سلطة النقد عاجزة عن التصرف بتلك الاموال او القيام باية تعاملات مالية هناك منذ 2005 بسبب دعوى قضائية أقامت اسرة يهودي اميركي قتل مع زوجته في هجوم شنه نشطاء فلسطينيون عام 1996.

واكد البنك العربي عدم صحة الاتهامات بتحويله عشرات ملايين الدولارات الى مجموعات فلسطينية تمول منفاذي الهجمات وعائلاتهم. واكد المصرف عدم صحة المزاعم الواردة في لوائح الدعاوى المقامة ضده وانه سيقوم بتقديم البيانات الكفيلة باثبات ذلك. وكان المصرف

⁷²القدس 2007/4/10

قد وافق في العام 2005 على دفع غرامات بقيمة 24 مليون دولار الى الحكومة الفدرالية لانتهاكه القوانين الاميركية الهادفة الى منع تمويل الارهاب، كما ويلحق المصرف ايضا من قبل اميركيين واسرائيليين اصيبوا بجروح في عمليات عسكرية.⁷³

تاسعا: العمل والشباب و شؤون المرأة

تعرضت وزارة الشباب والرياضة الى ازمة "التعيينات العنيفة" حيث وقع الخلاف بين الوزير من حركة حماس وبين وكيل الوزارة من حركة فتح. كما وأثيرت مسألة واقع الحركة الرياضية الفلسطينية ومؤسساتها لجهة التقصير في تنفيذ الانتخابات للنوادي والاتحادات الرياضية وعدم الالتزام بالانظمة الداخلية وعدم وجود اليات للانتخاب مع غياب للانظمة الداخلية في عمل الاندية ما اثر على انجازات المنتخبات والفرق والمستوى المتدني الذي بات سمة الحركة الرياضية الفلسطينية على المستويين الوطني والمحلي. واهتمت وزارة شؤون المرأة بالمشاركة في المؤتمرات الخارجية وبموضوع القتل على خلفية الشرف، واعلنت عن وجود توجهات في خطة الاصلاح التي تعدها للعام 2008 لتوفير البيئة القانونية لحماية النساء من العنف بما في ذلك تقديم مقترح اولي لمشروع قانون بهذا الخصوص.

عاشرا: حرية الراي والتعبير

كان العام 2007 الاسوأ على الحريات الاعلامية في الاراضي الفلسطينية منذ قيام السلطة الفلسطينية في العام 1994⁷⁴ الذي شهد ما يزيد على 250 انتهاكا للحريات الاعلامية، اكثر من نصفها ارتكب من قبل اطراف فلسطينية خلال الاحداث التي ادت الى سيطرة "حماس" على قطاع غزة في حزيران 2007 من ضمنها إعدام ثلاثة إعلاميين (سليمان العشي ومحمد عبدو، وعصام الجوجو)، وتم الاعتداء على العشرات واحتجاز واعتقال وتهديد الكثير من الصحفيين، وتم الاستيلاء على مقر مؤسسات إعلامية، ومصادرة أو تدمير معداتها، ومنع بعضها من العمل مثل تلفزيون فلسطين، وإذاعة صوت العمال، وإذاعة صوت فلسطين، إذاعة صوت الحرية، إذاعة صوت الشعب، مكتب تلفزيون الأقصى، إذاعة جبل النار، تلفزيون آفاق، ومكتب رواد للصحافة، ومكتب البيان للصحافة. وكذلك تم منع صحف من الطباعة والتوزيع شملت الصحف التالية: فلسطين والرسالة في الضفة الغربية والصحافة في الصباح في قطاع غزة.⁷⁵ وكانت منظمة "صحافيون بلا حدود" العالمية، صنفت الاراضي الفلسطينية في المرتبة 158 بين 169 دولة في العام 2007 ضمن التصنيف العالمي لحرية الصحافة، مقارنة مع المرتبة رقم 134 في العام 2006.⁷⁶

كما سجل استمرار ظاهرة خطف الصحفيين الأجانب رغم انخفاضها مقارنة بالعام الذي سبقه، ومن ذلك خطف مصور وكالة "فرانس برس، ومراسل "بي بي سي" ألن جونستون، الذي تعرض لأطول عملية اختطاف (استمرت من 3/12 إلى 3/12/2007)، في حين تم خطف 6 صحافيين في العام الذي سبقه. وأدى الفلتان الامني في قطاع غزة إلى مغادرة الصحفيين الأجانب، وقامت وسائل الإعلام الدولية بالاعتماد على المراسلين المحليين في تغطية الأحداث هناك. كما لم تتج بعض وسائل الإعلام العربية من الانتهاكات خاصة في ظل الاتهامات التي كانت توجهها حركة فتح لقناة الجزيرة بالانحياز لحركة حماس، واتهامات حركة حماس لقناة العربية بالانحياز لحركة فتح. ونتيجة لذلك، هز انفجار كبير مقر فضائية "العربية" في مدينة غزة ما أدى الى تدمير المقر بالكامل، كما تضررت عدة مؤسسات صحفية اخرى في المبني.⁷⁷ وتعرض مكتب قناة "العربية" والعاملون فيه في غزة للتهديد على خلفية بث القناة شريطا لرئيس الوزراء اسماعيل هنية حيث جرى اغلاق مكتب القناة على اثر هذه التهديدات التي تعرض لها العاملون فيه.

وللمرة الأولى منذ قيام السلطة الوطنية، فقد تم تقديم صحافيين للمحاكمة على خلفية عملهم الصحافي (علاء الطيطي واسيد عمارنة من تلفزيون الأقصى)، وللمرة الأولى ايضا، جرى الإعلان عن مناطق بأنها "عسكرية مغلقة" لمنع الصحفيين من تغطية الأحداث التي تجري فيها مسيرات ومؤتمرات صحافية، كما تصاعدت حملات التحريض في بعض وسائل الإعلام التابعة للطرفين (فتح وحماس) خاصة

⁷³القدس 2007/3/5

⁷⁴ تقرير صادر عن المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية (مدى)، كانون ثاني 2008

⁷⁵ الايام 2008/1/9

⁷⁶ يبلغ عدد المؤسسات الثقافية نحو 300 مؤسسة ثقافية في الاراضي الفلسطينية تتوزع بواقع 216 في الضفة مقابل 84 في غزة مع الاشارة الى وجود 127 مؤسسة ثقافية مغلقة او متوقفة عن العمل منها 92 في الضفة.⁷⁶

⁷⁷ القدس 2007/1/23

في بعض المواقع الإخبارية الإلكترونية، ويشار إلى ان مسلحين اقتحموا مقر نقابة الصحفيين في غزة واستولوا على محتوياتها واجهزة الكمبيوتر وبعض الملفات وجميع الاجهزة الكهربائية في المقر. وطالب مجلس النقابة الجهات المختصة والمسؤولة في قطاع غزة بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يجري من تخريب ممنهج للمؤسسات الوطنية.⁷⁸ من جهة ثانية، اقتحمت ميليشيا القوة التنفيذية مقر الهيئة الفلسطينية للثقافة والاعلام ومكتب الحدث للصحافة بدير البلح في المحافظة الوسطى ونهبت محتوياته من اجهزة حاسوب وطابعات وتلفونات وحطمت جميع المكاتب دون استثناء، كما قامت بنمزيق صورة الشهيد الراحل القائد ياسر عرفات.

أدى هذا الوضع إلى هبوط مستوى الإعلام الفلسطيني إلى مستويات متدنية، وتسارع ابتعاده عن المعايير المهنية، وحرمان المواطن الفلسطيني من استقاء المعلومات الصحيحة من مصادر محلية في كثير من الأحيان ما أدى إلى تواصل هروب القراء والمستمعين والمشاهدين لمتابعة وسائل الإعلام العربية والأجنبية. وأدى احتدام الصراع في الساحة الفلسطينية إلى تعزيز الاستقطاب في وسائل الإعلام، وانقسامها عامودياً، خاصة بعد الانقسام الجغرافي الذي حدث على اثر سيطرة "حماس" على قطاع غزة، ومما زاد من حدة الاستقطاب ان وسائل الإعلام الموالية لـ"فتح" أو التابعة للسلطة الفلسطينية أصبحت ممنوعة من العمل في قطاع غزة، ووسائل الاعلام التابعة أو الموالية لـ "حماس" أصبحت ممنوعة من العمل في الضفة الغربية، وترافق ذلك مع ازدياد الضغوط على وسائل الإعلام القليلة المستقلة للانحياز إلى احد الطرفين.

من جهة اخرى، تعاني هيئة الاداعة والتلفزيون الفلسطينية اوضاعا مالية صعبة، تتمثل بعدم توفر الامكانيات المادية لانتاج برامج ونشرها وبثها على المشاهد والمستمع، وهي تعاني نقصا حادا في التجهيزات التقنية والهندسية، وهي بحاجة الى مبنى جديد في الضفة الغربية، حيث ان المبنى الحالي في حالة يرثى لها ولا يليق ابدا باسم فلسطين، كذلك يجب اعادة هيكلة هيئة الاداعة والتلفزيون ومعالجة التضخم الوظيفي نظرا لامتلاكها عددا من الموظفين يفرض عن الحاجة. وبعد التدمير الاسرائيلي لمبنى الارسال الاداعي، تقلصت مساحة الاستماع والانتشار كون الاداعة تبث على موجة fm محدودة المدى ما ادى الى تراجع عدد المستمعين اليها وانحسار البث، حتى تبرعت دولة الامارات العربية المتحدة بأجهزة بث جديدة. وحتى التجهيزات الموجودة في غزة، فإنها قديمة حيث يتم الارتكاز على نفس المعدات منذ العام 1994.

وبالمحصلة، فقد تعرض الحق بحرية الرأي والتعبير، وحق الصحفيين بالحماية أثناء النزاعات المسلحة إلى انتهاكات جسيمة وذلك ناجم عن كثرة الاعتداءات التي تعرضت لها المؤسسات الإعلامية في كل من قطاع غزة والضفة، وتهديد ومنع الصحفيين من تغطية المجريات، وخلق جو من الإرهاب الفكري على ضوء ملاحقة من يعبرون عن آرائهم لوسائل الإعلام، إضافة إلى فقدان بعض وسائل الإعلام لدورها الإعلامي، وإحلالها لأسلوب التحريض مكان الرأي والتعبير.

وتوج مؤتمر وطني لحماية الصحفيين ومؤسساتهم نظمته نقابة الصحفيين بميثاق شرف وطني يؤكد ويطالب بتجسيد هذه الحماية، واعتبر المؤتمر ان عدو الصحافة الاول هو الاحتلال الذي مارس شتى جرائم القتل والاعتداء والخطف والاعتقال والرقابة العسكرية ومنع النشر والتوزيع. ورصدت مؤسسات صحافية حصول 316 اعتداء من قبل الجيش الاسرائيلي على الصحافة في الاراضي الفلسطينية في الفترة بين 4/1 - 10/31 تشمل انتهاك الحق في الحياة والسلامة الشخصية للصحفيين.

وفي سياق التجاذب السياسي والاستقطاب الحاد بين الفصيلين وحكومتهم رام الله وغزة، اصدرت وزارة الاعلام في 6/14 قرارا بايقاف فضائية الاقصى الناطقة بلسان حركة حماس عن العمل لعدم حصولها على ترخيص قانوني اضافة لخروقيتها لنصوص القوانين والانظمة في فلسطين حسب وزارة الاعلام في رام الله. وفي ذات السياق، ثار غضب المواطنين بعد ان حطم مجهولون نصب الجندي المجهول في اواسط حزيران وسط مدينة غزة، وأزالوه عن الوجود، ويمثل نصب الجندي المجهول رمزا لكل المناضلين الفلسطينيين الذين قدموا ارواحهم فداءً للوطن، ويعتبر أحد المعالم الحضارية والثقافية في المدينة.

من جهة اخرى أوصى خبراء الآثار في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو" في مؤتمر الاثريين العرب المنعقد في اذار 2007 تشكيل لجنة خبراء آثار لتقصي الحقائق حول المعالم الحضارية الإسلامية في القدس، وتحديد المواقع المعرضة للأخطار ودراسة سبل حمايتها، والتحقق مما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من حفريات واعتداءات على المسجد الأقصى ومخالفتها للقوانين الدولية. واقترح الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار المصرية في مؤتمر الاثريين العرب وضع قائمة سوداء للاثريين الاجانب المشاركين في الحفريات التي تجريها سلطات الاحتلال الإسرائيلي قرب المسجد الأقصى وذلك بمنع كل العاملين من بعثات تابعة لجامعات او متاحف او افراد اجانب يعملون مع سلطات الاحتلال في القدس المحتلة في مجال الآثار او المتاحف او النشر الاثري العلمي من العمل في الدول العربية.

واشادت وزارة الاعلام بقرار المجلس الأعلى للاكاديميين البريطانيين فرض مقاطعة اكااديمية على الجامعات والمعاهد الاسرائيلية احتجاجا على سياسات وممارسات الحكومة الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

كما اصدر مجلس الوزراء في ايلول قراراً بطباعة طابع بريدي تذكاري عليه صورة الشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش. واعلنت هيئة الاذاعة والتلفزيون عن بدء التحضيرات للمشاركة في مهرجان الاغنية الاوروبية وذلك بهدف وضع فلسطين على الخريطة الدولية على المستوى الموسيقي والثقافي. وفي موضوع منفصل، فجر قرار وزارة التربية والتعليم في 3/5 باتلاف نسخ الكتاب التراثي "قول يا طير" الموجودة في مكتبات المدارس الفلسطينية بتهمة خدش الحياء خلافاً حادة وردود فعل متباينة وحتى ضجة مفتعلة بينما نفت الوزارة في حينه العلم بالموضوع.

حادي عشر: الداخلية والشؤون المدنية

اعلنت وزارة الداخلية عن البدء خلال عام 2008 باعادة هيكله القوات الامنية المختلفة، ولكنها لم تحدد الوظائف والمسميات التي سيتم تقليصها، وأفيد بأن الهدف من الخطة هو توفير الاموال على المدى البعيد، وتشكيل قوة اصغر يسهل السيطرة عليها وتسليحها وتدريبها بشكل افضل حتى يتسنى لها حماية المدنيين ومنع الفصائل المسلحة من تعريض اتفاقات السلام للخطر. واكدت الوزارة، بانها مصممة على مواصلة تنفيذ الخطة الامنية وفق ما هو مخطط لها.

كما كشف وزير الداخلية في حكومة الوحدة عن اعداد الوزارة لخطة امنية وعرضها على مجلس الوزراء للمصادقة عليها والتي تهدف الى بسط الامن والنظام وانهاء مظاهر الفلتان الامني وفوضى السلاح. واكدت الوزارة في مناسبات عدة على ضرورة تكاتف الجهود لانجاح الخطة الامنية التي اقرتها الحكومة. من جهة اخرى، استمرت حملة الوزارة وبوتائر متصاعدة بحق المؤسسات والجمعيات الاهلية بالاسراع في تصويب وضعها القانوني تمثيلاً مع المرسوم الرئاسي وقرارات مجلس الوزراء بخصوص المؤسسات والجمعيات.

ثاني عشر: الخارجية، التخطيط، اللاجئين وشؤون المفاوضات

اعلنت وزارة التخطيط بان الوزارة ستسلم الخطط القطاعية التي اعدتها وزارات ومؤسسات السلطة حول احتياجاتها من المشاريع والبرامج المختلفة للسنوات الثلاث المقبلة. ونظمت الوزارة تخريجا لدورتي الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، ويأتي هذا البرنامج ضمن برنامج التعاون لتطوير وتأهيل كوادر السلطة الوطنية ورفع كفاءة المشاركين في مجالي النظم الجغرافية والاستشعار عن بعد. ونشطت الوزارة في التوقيع على جملة من الاتفاقيات مع الدول المانحة مثل التوقيع في 11/20 على اتفاقيتي تعاون مالي وفني بين منظمة التحرير والحكومة الالمانية لصالح السلطة الفلسطينية بقيمة 37.5 مليون يورو و5 ملايين يورو لكل اتفاقية وبالترتيب. واهتمت الوزارة بمحاولات انعاش الاقتصاد الفلسطيني المدمر حيث اعلنت في 6/27 بان الحكومة ستطلق خطة تدخل سريع لمدة ستة اشهر لانعاش الاقتصاد الفلسطيني.

واثارت المسألة التي تعرض لها مخيم نهر البارد في لبنان المخاوف مما يعتبر لجوء ثانيا لسكان المخيم بعد ان تم تدميره بالكامل نتيجة المعارك بين الجيش اللبناني وحركة ما يسمى "بفتح الاسلام". واعاد فلسطينيو لبنان مشهد اللجوء حيث اصطفوا في 10/10 امام الاسلاك الشائكة يحملون اطفالهم على ايديهم وينتظرون تحت لهيب الشمس الحارقة عبور نقطة تفتيش الجيش اللبناني في طريقهم للعودة الى

منازلهم في مخيم نهر البارد المدمر بعد انتهاء العمليات العسكرية فيه، وللحقيقة لا يعرف الى اين سيعودون بعد تدمير غالبية مساكنهم بعد المعارك الضارية بين الجيش اللبناني وجماعة فتح الاسلام.

ثالث عشر: الشؤون الدينية والاقواف

قررت الحكومة الاسرائيلية مواصلة أعمال الحفر قرب المسجد الأقصى بالقدس رغم احتجاجات عربية واسلامية، فيما شن وزراء اسرائيليون حملة تحريض ضد الحركة الاسلامية داخل الخط الأخضر، وعبأت شرطة الاحتلال الفي شرطي لقمع التظاهرات السلمية الداعية الى وقف الحفريات في محيط المسجد الأقصى.⁷⁹

منعت السلطات الاسرائيلية عشرات الالاف من المواطنين الفلسطينيين من دخول القدس لاداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى المبارك عشية «يوم الغفران» عند اليهود. وأبعدت الشرطة والجنود الاسرائيليون عند نقاط التفتيش الالاف من الفلسطينيين الذين حاولوا دخول القدس لاداء صلاة الجمعة في الأقصى. وأدى الكثيرون من الذين احتجزوا الصلاة عند نقاط التفتيش تحت اشعة الشمس الحارقة. واعلن الجيش الاسرائيلي انه لن يسمح بدخول أي فلسطيني من الضفة الغربية الا في حالات انسانية حتى انتهاء يوم الغفران.

وأبلغ الشيخ محمد حسين المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية أن الحظر الاسرائيلي التعسفي يشكل انتهاكا لحرية العبادة وأن سلطة الاحتلال تحتفل بعيدها الديني على حساب الشعب الفلسطيني مشيرا الى أن المسجد الأقصى يمكنه استيعاب نحو 200 ألف مصلى لكن عدد المصلين الذين تمكنوا من الوصول الى المسجد الأقصى لم يتجاوز 20 ألف مصلى.⁸⁰

كما سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي لمجموعات من الاسرائيليين بدخول ساحات المسجد الأقصى المبارك بمناسبة الفصح اليهودي حيث قامت هذه المجموعة بجولة في ساحات المسجد تحت حماية قوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود والقوات الخاصة. ويذكر ان 115 مستوطناً اقتحموا المسجد الأقصى المبارك في العام 2006 في مثل هذا اليوم (4/6) تحت حماية الشرطة والقوات الخاصة، وتخشى الاوقاف الإسلامية من ان يصبح الأمر طبيعياً في نظر سلطات الاحتلال وان تتم العملية تدريجياً نحو تدمير المسجد أو استباحة ساحاته. وفي ختام مسيرة منظمة ما يسمى ب "أمناء جبل الهيكل" صرح "جرشون سلمون" انّ بناء الهيكل مكان قبة الصخرة سيكون قريباً، وعندما سئل هل معنى ذلك انكم ستهدمون المسجد الأقصى؟ أجاب: "الجواب واضح جداً، فأحجار الهيكل جاهزة وستبنى في مكان الصخرة".⁸¹

من جهته ادان المفتي العام قرار السلطات الاسرائيلية القاضي بمنع المسلمين من دفن موتاهم في مقبرة باب الرحمة في القدس لان هذا القرار يلغي حق المسلمين ويتعارض مع الشرائع السماوية والاعراف الدولية خاصة وان هذه المقبرة هي ملك للمسلمين ولا يحق للسلطات الاسرائيلية التصرف بها او منع المسلمين من دفن موتاهم فيها لان ذلك يعني وضع يدهم على المقدسات فعليا.

وتحقق التدابير العسكرية الإسرائيلية المطبقة في الحرم الإبراهيمي من الخليل خفضاً لعدد المواطنين القادمين الى الصلاة ويتضمن المشهد حول الحرم، لا سيما فيما يتصل بحجم التدابير العسكرية الإسرائيلية أشكالاً من القمع يعانيتها المواطنون بصورة يومية، إلى جانب تدابير الحصار والإغلاق وعمليات الاحتجاز بذريعة التدقيق في البطاقات الشخصية.⁸² وعاش رواد الصلاة كابوساً حقيقياً، وذلك لإغلاق الحرم أول أيام شهر رمضان بسبب الأعياد اليهودية، مما حرم الآلاف من رواده من الوصول إليه للعبادة وأداء الصلاة فيه.

وللحرم الإبراهيمي قصة مأساوية خاصة في شهر رمضان، ابتدأت فصولها عقب نكسة حزيران عام 1967، حيث أصبحت الاعتداءات تنفذ يوميا من اغلاقات للحرم الى رفع السجاد وسكب المواد الحارقة على المصلين ومحاولة إحراق المنبر وإدخال الكلاب ومنع رفع الأذان وضرب المصلين والتتكيل بهم وتخريب الأقسام الداخلية والتدخل في شؤونهم الى ان وصل بهم الحد الى منع الصلاة فيه، وتوجت

⁷⁹الحياة 2007/2/12

⁸⁰القدس 2007/9/22

⁸¹القدس 2007/4/7

⁸²الايام 2007/10/7

هذه الاعتداءات في الخامس عشر من رمضان (شباط عام 1994) حين نفذ المستوطن باروخ غولدشتين مجزرة مروعة راح ضحيتها العشرات من المصلين، ومنذ ذلك الحين والحرم مقسم الى قسمين الاول للمصلين المسلمين والثاني لليهود. وللوصول الى الحرم الإبراهيمي، يمر المصلون ببوابة معدنية ثم بباب دوار تليه ستة ابواب الكترونية.⁸³

وفي اطار الانفلات والفوضى، اعيد العزف على "نغمة" استهداف المسيحيين بعد الجريمة المروعة التي راح ضحيتها المواطن رامي عياد والذي يعمل محاسباً لجمعية الكتاب المقدس في غزة في 10/7 وكان قد عثر على جثة المغدور مقتولاً بعد اختطافه على يد مسلحين مجهولين في غزة. وكان مسلحون ملثمون، قد اقدموا على سرقة وتدمير وحرق دير ومدرسة راهبات الوردية في مدينة غزة بعد تفجير أبوابها الرئيسية واقتحامها وإطلاق النار في جميع الاتجاهات بداخلها، وعبر الرئيس محمود عباس عن تضامنه ومحبهه لأبناء الطائفة المسيحية، واستنكاره لما حدث، كما أنه بث روح العزيمة والثبات في جميع المسيحيين، وأعطاهم دفعة جديدة ورفع من معنوياتهم، بأن قال لهم إن جميع المسيحيين تحت رعايته وحماية المسلمين في الوطن، وأن ما حدث كان حادثاً شاذاً في العلاقة المسيحية – الإسلامية.⁸⁴ وأدان قضاة فلسطين احراق وتدمير دير ومدرسة راهبات الوردية في مدينة غزة والاقدام على نهب محتوياتها معتبراً هذه الفعل الجاهلية تشكل خروجاً عن مبادئ الاسلام ومخالفة صريحة لنصوص العهدة العمرية.

وأكد رئيس الوزراء المقال ان المسيحيين ليسوا في خطر وقال : "انتم في أمن وأمان، انتم منا ونحن منكم". وأضاف: "المسيحيون جزء أصيل من هذا المكون الفلسطيني، لهم ما لنا وعليهم ما علينا، ولا يمكن أن نقبل بأي مس بأمنهم، أو كنائسهم ومكونات المجتمع المسيحي الذي هو جزء أصيل في المجتمع الفلسطيني". وأشاد بالمسيحيين ودورهم في الدفاع عن الوطن، وتعهد هنية بالعمل على إلقاء القبض على من قاموا بأعمال تخريب في الكنيسة والمدرسة وتقديمهم للعدالة. وتحافظ حركة حماس على علاقات وطيدة مع المسيحيين، منذ زمن مؤسسها الراحل أحمد ياسين، كما دعمت الحركة العضو المسيحي في الانتخابات التشريعية على قائمتها النائب حسام الطويل، كما كان لأحد المسيحيين دور كبير في توفير مأوى للشيخ صلاح شحادة القائد العام لكثائب القسام الذراع العسكري لحركة حماس. وشكر راعي كنيسة اللاتين هنية لإرساله عدداً من الوزراء لمؤازرته في الكنيسة التي تعرضت للاعتداء، وخصه بمكانة في خطابه الأخير الذي وصفه بالرائع. و قال: "إن وجودنا كمسيحيين هنا في فلسطين هو قضية إسلامية، والمحافظة علينا من واجب المسلمين". و اردف قائلاً: "كشعب حريصون على دم كل فلسطيني، ولا يوجد بيننا فرق"، معتبراً ما حصل في المدرسة والكنيسة المسيحية بأنه إسفين للفتنة، وقال: "ما حدث في المدرسة والكنيسة لم يحدث من إخوتنا المسلمين، إنما حدث من فئة متعصبة، ويجب أن يتم القبض على هذا المجرم لان الذي ضرب الكنيسة سيضرب المسجد.⁸⁵

وحول تفجير مكتبة الكتاب المقدس في غزة، وهل ستعمل اللجنة على متابعتها، أوضح رئيس اللجنة العليا لمتابعة الشؤون المسيحية ان مثل هذه المشاكل والحوادث كانت ذات طابع عام بحيث ان التفجيرات لم تكن فقط مقصورة على الشأن المسيحي وإنما طالت المجتمع، وعلى سبيل المثال، هناك تفجيرات يومية لمقاهي انترنت، ومحلات تجارية، ومؤسسات أهلية، وبهذا نعتبر أن مثل هذا الحادث يأتي في إطار الفلتان الأمني الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية، وهو غير موجه للفلسطينيين المسيحيين، رغم أن الاملاك المستهدفة هي مسيحية، ولكن إذا كانت هناك اعتداءات جماعية على أملاك مسيحية، وفي فترة محددة، فإن اللجنة هنا ستفحص الأمر، وستضع تقديراتها أمام الرئيس الذي يقوم باتخاذ القرار لأنها استشارية وليست عاملة.⁸⁶

وبهدف التصدي للاشاعات المغرضة والاخبار المفبركة حول الوجود المسيحي في البلاد، اصدر الرئيس مرسوماً رئاسياً في 3/10 يقضي بتشكيل لجنة رئاسية عليا لمتابعة الشؤون المسيحية في الوطن برئاسة نبيل قسيس. وأوضح الأخير المهام المنوطة باللجنة وأهميتها مؤكداً أن اللجنة هي وطنية، وليست طائفية، والهدف من تشكيلها إيداء المشورة للرئيس محمود عباس في القضايا ذات الطابع العام والشامل

⁸³القدس 2007/9/14

⁸⁴الايام 2007/6/18

⁸⁵القدس 2007/6/28

⁸⁶الايام 2007/4/21

كقضايا الأملاك المسيحية والهجرة والحوار بين الأديان، ولا تتعامل اللجنة مع قضايا طائفية بمعنى أنها لجنة للشؤون المسيحية وليست لجنة لشؤون المسيحيين، أيضاً، هناك بعض الأمور التي تقع ضمن اختصاصات السلطة التنفيذية فهي المخولة بإيجاد الحلول له.⁸⁷

كما أعلن كل من الشيخ تيسير التميمي قاضي قضاة فلسطين والاب عطا الله حنا رئيس أساقفة سبسطية عن تأسيس الجبهة الإسلامية المسيحية للدفاع عن مدينة القدس ومقدساتها وذلك في ظل التهديدات التي تتعرض لها المدينة المقدسة. وقال الاب عطا الله حنا أن هذه الجبهة ليست حزبا سياسيا، ولا تحمل طابعا فئويا إنما هي هيئة وطنية لحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية التي تتعرض للتهويد والاسرلة من قبل الحكومة الاسرائيلية، خاصة ان مدينة القدس هي العاصمة الروحية والوطنية حيث تحتاج الى الجهود المتظافرة من قبل الجميع لحمايتها من الخطر الداهم. وأضاف ندعو الجميع للمشاركة في هذا التجمع، حتى نثبت للعالم المسيحي والإسلامي مدى العلاقات التاريخية التي تربط ابناء الشعب الواحد بغض النظر عن الانتماء الديني، وناشد المطران عطاالله حنا كافة القيادات الدينية الإسلامية والمسيحية لاجل الانضمام لهذه الجبهة لان هدفها الاول هو الحفاظ على مدينة القدس وحمايتها حيث سيكون مقرها الرئيس مدينة القدس، ومقر مؤقت لها في مدينة رام الله.⁸⁸

طالب ممثلون عن هيئة المبادرة الشعبية لدعم مواقف الإكليروس العربي الأرثوذكسي، القيادة اليونانية، بوقف كافة الإجراءات التي اتخذتها بحق المطران عطا الله حنا، رئيس أساقفة سبسطية، وفي مقدمتها قرار الحرمان الصادر ضده، إلى جانب القضاء على الفساد داخل البطريركية الأرثوذكسية، والحفاظ على الأملاك التابعة لها واستعادة الأملاك التابعة للبطريركية والتي تم تسريبها لإسرائيليين. كما دعوا قيادة البطريركية إلى رفع مكانة رجال الإكليروس العرب، ووضع حد للتصرفات الاستعلائية الصادرة عن البطريرك وكذلك مطالبة أبناء الشعب الفلسطيني وكافة الأرثوذكسيين الغيورين بالتحرك لإنصاف الطائفة العربية الأرثوذكسية.⁸⁹

من جهته، اتهم بطريرك الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية في القدس "ثيوفيلوس الثالث"، الحكومة الإسرائيلية بانها تبتزّه، معلنا انه يعتزم التوجه الى محكمة العدل الدولية ضد الحكومة الاسرائيلية. وقال: ان الحكومة الاسرائيلية لا تزال ترفض الاعتراف به بطريركا للكنيسة على الرغم من مرور عامين على انتخابه لرفضه الرضوخ لضغوط تمارسها للموافقة على صفقات عقارات للمستوطنين تملكها البطريركية الارثوذكسية في القدس الشرقية وخارجها. وكشف ثيوفيلوس عن المزيد من عمليات "التزوير والنصب والاحتيال التي نفذها مستوطنون ورجال اعمال يهود بهدف الاستيلاء على اراضي البطريركية خصوصا في القدس".⁹⁰

من جهة اخرى، قرر مجلس الوزراء الاردني سحب اعتراف الحكومة ببطريرك الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية نظرا لعدم وفائه بالتزاماته التي تعهد بها أمام الحكومة الاردنية خلال فترة عمله. وان على البطريرك ان يسعى لاستعادة الاوقاف التي قام اسلافه ببيعها لمستثمرين يهود وان يعين مطرانين عربيين في المجلس المقدس وان يقدم ميزانية مدققة من قبل مراجعين عالميين وان يهتم بالارثوذكس العرب من رعيته. وفي تطور لاحق اعلنت اليونان عن اسفها لقرار الاردن سحب اعترافها ببطريرك الكنيسة الارثوذكسية المقدسية كيربوس ثيوفيلوس الثالث معتبرة ان القرار جاء متسرا و نتيجة سوء تفاهم. ويذكر ان ثيوفيلوس انتخب بطريركا في 23 اب 2005 ليخلف البطريرك ايرينيوس بعد قضايا تتعلق بتسريب عقارات، وقد اعترفت به في حينه السلطة الفلسطينية والحكومة الاردنية، الا ان الحكومة الاسرائيلية رفضت الاعتراف به.⁹¹

وقامت وزيرة الخارجية اليونانية بزيارة رسمية لبطريركية الروم الأرثوذكس وتم خلال الإجتماع مناقشة الوثائق الرسمية التي تؤكد بطلان الادعاءات بأن بطريركية الروم الأرثوذكس ومنذ تولي البطريرك ثيوفيلوس الثالث رئاستها قد قامت بعقد أية صفقات تخالف الانظمة

⁸⁷الايام 2007/4/21

⁸⁸القدس 2007/3/4

⁸⁹الايام 2007/8/23

⁹⁰يديعوت احرونوت 2007/10/6

⁹¹القدس 2007/5/14

والقوانين المعمول بها أو من شأنها إلحاق الضرر بمصلحة الكنيسة الأرثوذكسية ورعيتهما في الأراضي المقدسة. كما تم شرح الأسس القانونية لموقف البطريرك الأرثوذكسي من قضية عقارات باب الخليل حيث أكد عدم اعترافه بها كونها لم تحصل على الشرعية من قبل المجمع المقدس الذي يمتلك الحق الحصري لإبرام أية عقود.⁹²

وفي تطور مهم، عاد منير القائد الإسلامي "صلاح الدين الأيوبي" إلى المسجد الأقصى المبارك في المدينة المقدسة في 23 كانون ثاني حيث انتصب في مكانه الطبيعي في صدر أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين بعد ان كانت قد امتدت إليه يد العدوان في 21 آب عام 1969 وقامت بإحراقه وإحراق أجزاء أخرى من المسجد. يذكر انه تمت إعادة بناء هذا المنبر بتوجيهات وتكليف من الملك عبد الله الثاني بعد ان أتت النيران على المنبر الأصلي الذي بناه نور الدين زنكي وحمله صلاح الدين الأيوبي قبل تحرير القدس من أيدي الصليبيين بعشرين عاما.

وكان التحدي الكبير الذي واجهه الحرفيون والمهندسون المشرفون على هذا العمل هو تجميع 16500 قطعة خشبية بعضها لا يتعدى طوله المليمترات القليلة معشقة بعضها مع بعض في بناء فني طوله ستة أمتار بدون استخدام مواد تثبيت.⁹³ فيما بلغ عرض الدرج مترا واحدا وهو مركب من خشب الجوز والابنوس ومن العاج الأصلي وبكلفة بلغت مليونين و200 ألف دينار. ويجسد منبر صلاح الدين تاريخيا الانتصار على الفرنجة المحتلين حيث استعمله صلاح الدين الأيوبي بعد تحرير القدس عام 1187، كما يجسد فنيا التحفة الوحيدة من نوعها لأنه لا يوجد منبر مماثل في حجمه أو حجم الزخارف فيه التي تعتمد التعشيق والحفر على الخشب من كلا الجانبين. يشار إلى أن عملية بناء منبر جديد ليكون نسخة طبق الأصل عن منبر صلاح الدين الذي حرق بالكامل في حريق المسجد الأقصى عام 1969 لم تكن بالعملية السهلة على الإطلاق حيث لم تكن هناك تصاميم أو نموذج متكامل للمنبر يمكن العمل على غرارها، وكاد العالم الإسلامي أن يفقد أسرار هذا النوع من الفن.

وفي مجال آخر، تقدمت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بخطة للنهوض بعملية الوعظ والإرشاد وتطوير الخطاب الديني بما يتناسب مع العصر ولضبط الأمور في المساجد. وحملت الوزارة حركة حماس والحكومة المقالة مسؤولية حرمان المواطنين في قطاع غزة من أداء فريضة الحج بسبب وضعها العراقل امامهم. وجاء ذلك على خلفية التنازع بين حكومتي رام الله وغزة على اللعب بورقة الحجج لاثبات فشل احدهما ونجاح الثانية.

هجرة المسيحيين الفلسطينيين

يعيش نحو 50 ألف مسيحي في الأراضي التي استولى عليها جيش الاحتلال الاسرائيلي في حرب 1967 وهي القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة، ويعيش 110 الاف آخرين داخل الحدود الاسرائيلية. ويسافر عدد كبير من المسيحيين الفلسطينيين للعيش في الخارج بعدما اصابهم اليأس من الحياة في ظل الاحتلال الاسرائيلي مما يهدد جذورهم التاريخية في بيت لحم مهد السيد المسيح. ويقول "متري الراهب" راعي الكنيسة اللوثرية في بيت لحم: هناك مخاوف حقيقية من ان تخلو الارض المقدسة من المسيحيين بعد 50 عاما من الان. ويطوق حائط اسمنتي شاهق الارتفاع بيت لحم وهو جزء من الجدار الامني العازل الذي تشيده سلطات الاحتلال وحين ينتهي بناؤه لن يتبقى سوى ثلاث بوابات، ستصبح بيت لحم سجنًا مفتوحًا مساحته عشرة كيلومترات مربعة وتقول مؤسسة اوكسفام الخيرية البريطانية ان ثلثي الفلسطينيين يكابدون الفقر الان وان اكثر من النصف لا يمكنهم تلبية الاحتياجات الغذائية اليومية لاسرهم دون مساعدة، وبصفة عامة فان حال الفلسطينيين المسيحيين افضل من الشرائح الاخرى من المجتمع ولكنهم يقاسون ايضا.⁹⁴

⁹²الحياة 2007/6/13

⁹³القدس 2007/1/24

⁹⁴القدس 2007/3/13

ثالث عشر: القدس

تعاني القدس من التمييز ضد العرب ومنع تخصيص مصادر للتنظيم في الاحياء العربية علاوة على ان التنظيم القائم لا يسد احتياجات الزيادة السكانية والتطوير في الاحياء العربية لكنها تفعل ذلك بسخاء لمن ينتهكون القانون لاقامة مبانٍ واحياء يهودية دون ترخيص.⁹⁵ و يبلغ متوسط عدد الغرف في المسكن في محافظة القدس 3.0 غرف عام 2006 بواقع 2.9 غرفة في منطقة J1 و 3.2 غرفة في منطقة J2، وبلغ متوسط كثافة السكن 1.7 افراد لكل غرفة حيث تعيش 15.6% من الاسر في مساكن كثافتها اقل من فرد واحد للغرفة و 43.5% من الاسر تعيش في مساكن ذات كثافة تتراوح من فرد واحد الى اقل من فردين و 40.9% من الاسر تعيش في مساكن ذات كثافة سكنية بنسبة فردين فاكثر لكل غرفة.⁹⁶ وفي توجه جديد لبلدية القدس والمدعي العام للبلدية، يجري بصورة خفية وحثيثة تفعيل واخراج العديد من الملفات الخاصة ببناء المقدسيين الذين حصلوا على رخص بناء سابقا ووقعوا في بعض التجاوزات خلال البناء لهدم هذه المنازل بحجة مخالفة الرخصة.⁹⁷ وبلغ عدد المنازل المهدومة في العام 2006 في المنطقة J1 من محافظة القدس 47 منزلا.

وفي توجه جديد لبلدية القدس غير الشرعية والمدعي العام للبلدية، يجري بصورة خفية تفعيل واخراج العديد من الملفات الخاصة ببناء المقدسيين خاصة اولئك الذين حصلوا على رخص بحجة مخالفة الرخصة حيث ذكر ان بلدية القدس ستعيد النظر في ملفات بنايات مرخصة وتعتزم الشروع في هدم 6 آلاف منزل مقدسي قريبا. واعلنت السلطات الاسرائيلية وجود 2200 عقار في القدس الشرقية تقع رسميا تحت مسؤولية حارس املاك الغائبين الاسرائيلية وان جزءا من هذه العقارات يقع داخل البلدة القديمة فيما يقع الباقي خارج اسوار القدس، واصدر قائد قوات الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية قرارا بمصادرة 1128 دونما من اراضي القدس في ابو ديس وعرب السواحة والنبى موسى والخان الاحمر، واعلن رئيس بلدية القدس عن المباشرة بمخطط تسويق بناء 20 الف وحدة سكنية جديدة في المناطق الواقعة بين الاحياء العربية في القدس. فضلا عن ذلك، تعاونت ادارة الاراضي الاسرائيلية مع الجمعية الاستيطانية "عطيرت كوهنيم" بهدف سلب اراضي بمساحة 30 دونما (كرم المفتي) في القدس الشرقية ونقل الاراضي للجمعية.

من جهة اخرى، نظم التجمع الوطني المسيحي حملة لفضح السياسة الاسرائيلية واجهزتها المختلفة في هدم المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية كجزء من مخطط توسعي يهدف الى زيادة عدد المستوطنين وتقليص عدد الفلسطينيين لتحقيق اهداف سياسية تخالف المواثيق والمعاهدات الدولية ذلك ان الأدلة تشير الى أن سياسة هدم البيوت التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة هي ذات طابع عنصري ممنهج منذ احتلال المدينة المقدسة في العام 67، وإن الحملة التي يقوم بها التجمع تهدف الى إبراز حقيقة المأساة التي يعاني منها أهالي المدينة المقدسة لأكثر عدد ممكن حول العالم خاصة في الولايات المتحدة واوروبا من اجل دفعهم للضغط على حكوماتهم لحث سلطة الاحتلال على الالتزام بالمواثيق الدولية.⁹⁸

كما نشن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة حملة تطهير عرقي ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة بوساطة وزارة الداخلية الإسرائيلية ومؤسسات إسرائيلية رسمية أخرى مثل بلدية القدس الإسرائيلية لارغام آلاف الفلسطينيين المقدسيين للسكن خارج حدود بلدية القدس. وترافق ذلك مع سياسة سحب هويات المقدسيين حيث تم في العام 2006 سحب الهوية من 1363 مواطنا مقدسيا الأمر الذي شكل زيادة بنسبة 500% عما كان عليه الوضع في العام 2005، علما أنه تم سحب هذا الحق من 222 مواطنا في العام 2005 وهي نسبة غير مسبوقه والأعلى منذ العام 1985 منذ اعتماد سياسة سحب حق الإقامة بالقدس من المواطنين الفلسطينيين من سكان المدينة المقدسة. وطبقاً للمستندات الرسمية، فقد انتهت صلاحية الإقامة الثابتة لأكثر من 3.000 شخص منذ كانون الأول 1995.⁹⁹ وبلغ عدد بطاقات الهوية المقدسية المصادرة خلال الفترة 1967-2006 نحو 8.269 بطاقة هوية منها 1.363 بطاقة صودرت في العام 2006، وبلغ عدد الاسر

⁹⁵القدس 2007/6/25

⁹⁶احصائيات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني - الحياة 2007/8/19

⁹⁷وهو ما حدث في قضية مبنى ماجد ابو عيشة في بيت حنينا والذي يتكون من 5 طوابق ويسكنه نحو 60 فردا منذ اكثر من 3 سنوات - القدس

2007/6/14

⁹⁸القدس 2007/7/18

⁹⁹القدس 2007/6/25

التي تم تهجيرها من محافظة القدس 1.635 اسرة بسبب بناء جدار الضم، ووصل عدد الافراد المهجرين في المحافظة الي 9.609 افراد، كما بلغت مساحة الاراضي المصادرة 11.100 دونم.¹⁰⁰

وكانت قضية سحب هويات المقدسيين محط اهتمام دولي وسياسي، غير ان هذا الاهتمام بدأ بالتراجع بعدما ادعت الحكومة الاسرائيلية انها اوقفت هذا الاجراء وانها ستسمح للمقدسيين بتصويب اوضاعهم مع وزارة الداخلية الاسرائيلية من خلال الاقامة في المدينة لمدة عامين او اكثر. وفي شهر آذار من العام 2000 قدم وزير الداخلية الاسرائيلي تصريحاً أعلن خلاله وقف سياسة "الترانسفير الهاديء". وطبقاً للتصريح، فان جميع مواطني شرقي القدس الذين يعودون إلى تجديد بطاقة الخروج الخاصة بهم في الموعد المحدد سيحافظون على مكانتهم كمواطنين ثابتين حتى لو كانوا يسكنون في الأردن أو دولة أخرى، وأنه يتم أيضاً إعادة مكانة المواطنين الثابتين من مواطني القدس الذين انتقلوا للعيش في أطراف القدس أو في أماكن أخرى من الضفة الغربية شريطة أن يمكنوا في القدس لمدة سنتين على الأقل. اما على الارض فيبدو المشهد مغايراً تماماً، اذ تشير المعطيات الى ان ما قاله "شيرانسكي" في حينه لا يدعو عن كونه محاولة للتغطية على عملية تهجير منظمة تستهدف اساساً تفريغ المدينة من سكانها ضمن مخطط يرمي الى تهويد القدس وطمس هويتها.¹⁰¹

كما تستمر مدهامة الطواقم الاسرائيلية المشتركة من ضريبة الدخل والشرطة لمنازل الفلسطينيين في احياء شمال مدينة القدس وفي ساعات مبكرة جدا حيث يجري استجواب اصحاب المنازل عن مصادر دخلهم وابرار عقود اجارات المنازل التي يقطنونها.¹⁰²

وفي تطور لافت تم الشروع بالتحضير للفعاليات والنشاطات الفلسطينية المرتقبة في المدينة المقدسة بمناسبة اختيارها العاصمة الثقافية للعرب لعام 2009، حيث تم تشكيل اللجنة الوطنية العليا للاشراف على الاحتفالية، وسيستمر التخطيط طوال عام 2008 بحيث يتم مباشرة الفعاليات على مدار العام 2009.

تكاليف حماية المستوطنين

منذ مطلع التسعينيات يقوم دافع الضرائب الاسرائيلي بدفع ميزانية وحدة الحماية المسؤولة عن أمن "طغمة" قليلة من المواطنين اليهود الذين اختاروا دق إسفين في البلدة القديمة ومحيطها. في عام 2005 وظفت الوحدة 350 شخصا بميزانية تبلغ أكثر من 32 مليون شاقل لحماية 56 موقعا سكنيا. وتجري اعمال الحراسة من دون رقابة جماهيرية، والمستوطنون هم الذين يوزعون الأوامر ويصدرونها لشركة الحراسة ويحولون هؤلاء الحراس الى ميليشيا خاصة بتمويل عام. عضو الكنيست حايم أوران من "ميرتس"، الذي يتابع ظاهرة الحراسة الخاصة لأتباع عطيرت كوهانيم وجمعية العاد، وجد أن كل مستوطن في شرقي القدس يكلف خزينة الدولة 18 ألف شيقل سنويا.¹⁰³ لا تمضي بضعة ايام على الرفع الشكلي للطوق العسكري المحكم الذي تفرضه قوات الاحتلال الاسرائيلي على الاراضي الفلسطينية حتى تعود لتفرضه مرة اخرى امام المواطنين من خلال المعابر والحواجز العسكرية المقامة على المداخل الرئيسية لمدينة القدس. ويتم الاغلاق اما

¹⁰⁰ كتاب القدس الاحصائي السنوي للعام 2006، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. حزيران 2007

¹⁰¹ اسبوعية "يروشاليم" 2007/6/12

¹⁰² مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية

¹⁰³ يدير شركة تطوير الحي اليهودي، التي تنتمي الى وزارة الاسكان والى بلدية القدس نسيم ايرز، بينما يرأس صندوق تركة حائط المبكى الذي

يسيطر على الباحة وعلى الانفاق مردخاي البيئيف، اما جدعون شمير فهو المدير العام لشركة تطوير شرقي القدس التي تملكها وزارة السياحة والبلدية وبمشاركة سلطة الاثار اكثر من مرة. وتعمل هذه الجهات مع جمعيات يمينية مثل "عطيرت كوهانيم" و"العاد"، وتطور على نحو مشترك مشروعات حول الحرم القدسي.

بسبب عيد "الغفران" اليهودي، أو بسبب عيد "المظلة"، في سلسلة اعياد يهودية تستمر على مدار العام، وفي كل مناسبة تكون القدس والمواطنون هم الضحية.¹⁰⁴ هذه عملية لامنتظمة ولكنها حقيقية. وكانت اجبرت عملية اقامة الجدار الامني حول حدود القدس عشرات آلاف الفلسطينيين من حملة الهويات الاسرائيلية الذين يقطنون خارج الجدار على الانتقال الى داخل المدينة خشية عدم السماح لهم بالدخول الى القدس. وفي الوقت نفسه يقوم آلاف السكان الفلسطينيين الاخرين القادمين من مناطق بعيدة بالسكن مكان المنتقلين الى داخل القدس لتمتلي الاحياء المجاورة للجدار من جديد. وفي غضون ذلك يضطر سكان شرقي المدينة الى البحث عن سكن ملائم في الاحياء اليهودية وعلى رأسها التلة الفرنسية وهو الحي الذي بني في مطلع السبعينيات من اجل "تهويد" القدس، والان اصبح مأهولا بمئات العائلات العربية. أسعار الشقق المرتفعة في شرقي المدينة تسببت ايضا بدفع سكانها ومعهم عرب من الجليل والسمثلث للاقامة في قرى مجاورة للقدس، وهكذا يطبق قانون اخر في القدس: كلما اضافوا البناء في جبل ابو غنيم ومعاليه ادوميم كلما ازداد عدد العرب القادمين الى القدس.¹⁰⁵

اجرى مركز العمل المجتمعي التابع لجامعة القدس دراسة ميدانية على الحواجز الضريبية هدفت الى تجميع المعلومات اللازمة لطبيعة هذه الحواجز والحصول على البيانات الكافية لتقديمها الى القضاء وتحديد المعاناة الانسانية التي تواجه المقدسيين. وأشارت الدراسة الى تربع منطقة بيت حنينا على قائمة المناطق الجغرافية التي تقام فيها هذه الحواجز بنسبة 40% تلتها العيسوية بنسبة 30% فرأس العامود بنسبة 25% وقلنديا بنسبة 5%، مع الاشارة الى ان "حواجز التامين" تقام بشكل دوري ليوم واحد في الاسبوع في منطقة العيسوية. وبينت الدراسة ان نسبة مكوث المواطنين على الحواجز لا تقل عن 78 دقيقة، ويتواجد مع موظفي هذه الدوائر قوات من حرس الحدود بهدف حراسة الموظفين الذين غالبا ما يعاملون المواطنين بشكل سيء وعدم مراعاتهم لظروف المحتجزين على الحواجز حيث احتجاز السيارات حتى لو لم تكن مدونة باسم سائقها ناهيك عن ان 90% من المواطنين يحتجزون في ساعات الصباح الباكر مما يؤدي الى التأخر عن العمل والدراسة.¹⁰⁶

لقد فاقمت الحملة المشتركة التي تنفذها الشرطة الاسرائيلية بالتعاون مع دائرتي ضريبة الدخل والتأمين الوطني على نقاط التفتيش والمعابر المقامة على مداخل مدينة القدس من الاوضاع الاقتصادية المتردية للمواطنين خاصة القطاعات التجارية اضافة الى العراقل التي فرضتها هذه الحواجز الشرطة على حرية وتنتقل المواطنين بعد ان تحولت الى مصادد للتجار المقدسيين تحت وطأة المطالبات الضريبية والحجوزات. وتشير المعطيات الى ان ما معدله 20-30 سيارة مملوكة لمواطنين يتم وضع اليد عليها من قبل طواقم الضريبة الاسرائيلية اضافة الى تحرير مخالفات مرورية تتعدى الـ 120 مخالفة يوميا تتراوح في معدلاتها ما بين 250 - 500 شيكل. ووفقا للمعطيات، فان مبالغ تقدر بما يقرب 45 مليون شيكل في غضون الشهور الاربعة الماضية تم جبايتها من المخالفات التي تفرضها البلدية والشرطة على المواطنين والتجار.¹⁰⁷

من جهة اخرى، رفعت مؤسسة التضامن الفرنسي الفلسطيني في فرنسا دعوى قضائية الاسبوع الماضي ضد شركتي فيوليا (Veolia) وألستوم (Alstom) الفرنسيتين لضلوعهما في بناء وتشغيل مشروع القطار الخفيف والذي سيمر عبر القدس ليصل المستوطنات الاسرائيلية بالقدس الغربية. وفي نفس السياق كلف الرئيس ممثلة منظمة التحرير الفلسطينية في فرنسا باتخاذ الاجراءات القانونية الكفيلة بانضمام المنظمة للدعوة القضائية المرفوعة ضد الشركتين الفرنسيتين اللتين تمثلان جزءا من اتحاد شركات خاصة وشركات اسرائيلية لتنفيذ الجزء الاول من مشروع القطار الخفيف في القدس الشرقية. واستندت مؤسسة التضامن على القانون المدني الفرنسي والذي يمنح القوة لالغاء أية اتفاقية او عقد يخل بالنظام العام او بحسن النوايا. وحيث ان القطار يأتي مخالفا للقانون الدولي لانه يمس بالمصالح الفلسطينية في القدس المحتلة، فان العقود التي وقعتها الشركتان الفرنسيتان مع سلطات الاحتلال تعتبر انتهاكا للقانون الفرنسي ووجب ابطالها.

¹⁰⁴الايام 2007/9/27

¹⁰⁵يهودا ليطاني، 2007/ 12/12

¹⁰⁶مركز العمل المجتمعي جامعة القدس، دراسة ميدانية، القدس 2008/2/23

¹⁰⁷تقرير مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، القدس 2007/9/23

الإيجابيات

1. رغم العقبات السياسية والجغرافية ووجود حكومتين متضاربتين، يتم تسيير الأمور الحياتية للمواطنين حتى ولو في نطاق الحد الأدنى.
2. مواصلة حكومة تسيير الأعمال الأنفاق في قطاع غزة، يعتبر امرا ايجابيا يسهم في خفض وطأة الحصار والمعاناة على المواطنين.

السلبيات

1. ليس هناك ما هو أسوأ من وجود حكومتين متضاربتين واحدة في كل جزء من اجزاء الوطن، لا تتمتع اي منهما بالشرعية الدستورية الكاملة.
2. استمرار اصدار المراسيم والقرارات من المرجعيات العليا يعمل على تقويض الاساس التشريعي والديمقراطي لعمل الحكومة خاصة وان الحكومتين خارج اطار المساءلة والرقابة النيابية.
3. رغم المعونات، تزداد وطأة الفقر ومعاناة المواطنين، وان كان يعزى قسم هام من هذه المعاناة الى سلطات الاحتلال باجرائتها القمعية والمعيقة.
4. رغم بعض حالات اطلاق سراح عدد من الاسرى، فان الجهود الرسمية لم تؤد الى اختراق حقيقي من اجل انهاء معاناة الاف المواطنين المعتقلين لدى سلطات الاحتلال.
5. كان العام 2007 قياسيما فيما يتعلق بانتهاك الحريات العامة، والتعبير عن الرأي، وحرية الصحافة، وتتحمل الحكومتان بنسب متفاوتة مسؤولية ذلك.
6. وكان العام 2007 قياسيما ايضا بحجم الانتهاكات الاسرائيلية للحقوق المدنية للفلسطينيين، ولم يتم مواجهة ذلك فلسطينيا بالمستوى المطلوب.
7. ويتواصل بشكل فظ انتهاك حقوق الفلسطينيين في مدينة الخليل وكذلك استمرار خنق نابلس دون وجود اي جهد فلسطيني ملموس لمواجهة ذلك.
8. اما مدينة القدس، فانها تمر بأسوأ اوضاعها بعد استفراد سلطات الاحتلال بها سواء من حيث عمليات التهويد المنظمة، او من حيث زيادة الخناق الاقتصادي والحصار على المواطنين، ولا تكاد تذكر الجهود الفلسطينية لمواجهة ذلك.
9. وشهد العام حالات مأساوية ازهقت ارواح اعداد من المواطنين الامر الذي يتطلب اضافة الى الاجراءات التحقيقية، المزيد من الاجراءات الوقائية، وكذلك اعتبار مبدأ التكافل والضمان الاجتماعي للضحايا وأملاكهم.

3.1.1 أجهزة الامن

انحدرت الأوضاع الامنية بشكل غير مسبوق واضعة الشعب الفلسطيني في مأزق الحرب الاهلية وفقدان البوصلة من خلال توجيه السلاح الى ابناء الشعب الواحد مع تجاهل غريب للاحتلال وجرائمه. فقد استمرت مظاهر الفلتان خلال الاشهر الاولى من عام 2007 بالتفاهم ووصولها حدا خطيرا بحيث ظهرت روح التربص بين الطرفين الكبيرين في حكومة الوحدة بما يدل على انها لن تعمر طويلا، وان التوافق بخصوصها ليس الا للاعداد لمعركة اشرس في قادم الايام.

لقد انهارت الأوضاع الامنية في البلاد بشكل مخيف وهو ما تدلل عليه ارقام الضحايا سواء كنتيجة للاشتباكات بين حركتي فتح وحماس او نتيجة اعتداءات نفذها اشخاص او جماعات. وفي القطاع، توالى سقوط القتلى والضحايا خاصة في الثلث الاخير من شهر كانون الثاني وصل عددهم الى 33 قتيلا ما بين 1/25 وحتى 1/29 بما يدل على شدة الاشتباكات، فيما بلغ العدد الاجمالي للقتلى حتى التوقيع على اتفاق مكة قرابة 60 قتيلا ومئات الجرحى.

ومن المؤشرات التي تحمل مغزى ودلالة، فقد سقط 48 قتيلا في اراضي السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تشكيل حكومة الوحدة بتاريخ 3/17 وحتى 4/30 بينما قتل في ذات الفترة من العام 2006 حوالي 35 قتيلا كان من بينها 22 حادثة في قطاع غزة و 8 حوادث في الضفة الغربية. ومن المثير ان اعدادا متزايدة من المدنيين ومن فئات الاطفال والنساء كانت تسقط ضحية تلك الصدمات والاشتباكات بين الطرفين دون ان يطرف جفن "للاخوة المتحاربين".

ان فشل تنفيذ الخطة الامنية هو نقطة محورية في فهم صيرورة الاحداث وتطورها ليس فقط لجهة عرقلة الامن الداخلي لها مستبقا تنفيذ الخطة الامنية في 5/10، وانما لان مطالب وزير الداخلية لم يتم الايفاء بها. وبعبارة اخرى كان وزير الداخلية يرى ان عمله يتمحور في وقف الفلتان الامني حيث رفض طلب الرئيس عباس تعديلا على الخطة الامنية باضافة مهمة العمل على وقف اطلاق الصواريخ وسحب الاسلحة من الفصائل. ويمكن الاستنتاج بان اساس الخلاف هو على الدور والوظيفة لاجهزة الامن بما فيها القوات التابعة لوزارة الداخلية، خصوصا ان كانت من اجل حماية الاتفاقيات المعقودة بين الاسرائيليين والفلسطينيين او اذا وجهت لمصلحة استقرار الوضع الداخلي، فاندلجت الاشتباكات التي وصفت بانها الاعنف بين اجهزة الامن وبين القوة التنفيذية في الثلث الثاني من ايار على خلفية تنفيذ الخطة الامنية وعرقلة تنفيذها والتي امتدت على مدار ثمانية ايام متوالية بلغ اجمالي الضحايا فيها وفق الاحصائيات الرسمية 55 قتيلا ونحو 240 جريحا منهم 22 قتيلا و 80 جريحا من حركة حماس وانصارها. وكانت هذه الاشتباكات مجرد "بروفة" للاسوأ في شهر حزيران.

لقد فتحت ابواب جهنم في قطاع غزة، واصبح الصراع بين حركتي فتح وحماس مفتوحا، واضحت المواجهة بلا قيود ولا شروط وصولا الى الذروة ايام الحسم العسكري وسيطرة حماس على المقار الامنية الذي انتهى في 6/14 حيث بلغت الامور ذروة نوعية حينما اعدمت كتائب عز الدين القسام سميح المدهون القيادي في كتائب شهداء الاقصى بطريقة بشعة بعد اتهامه بالمسؤولية المباشرة عن اعدام عشرات المواطنين وحرق منازل لانساق مقربين من حركة حماس. لقد ارتكبت المجموعات المسلحة في قطاع غزة، انتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدولي الانساني، ينطبق على بعضها وصف "جرائم الحرب" المحظورة بموجب القانون الدولي الانساني كالإعدام خارج نطاق القانون، والقتل العمد، واستخدام المدنيين كدروع بشرية، واستهداف المدنيين بالأعمال القتالية. أن هذه الجرائم التي تعرض مرتكبيها، ومصدري الأوامر بارتكابها إلى الملاحقة الجنائية، تتطلب ضرورة تشكيل لجنة تقصي حقائق والبحث في الأسباب التي أدت إلى تقصير الأجهزة الأمنية في القيام بدورها في حفظ الحقوق والحريات العامة، وإحالة المتهمين في هذا الأعمال إلى القضاء.¹⁰⁸ حيث قتل خلال فترة الاشتباك 161 مواطنا، سقط 149 منهم في ظرف ثلاثة أيام في قطاع غزة، الأمر الذي يدل على جرعة العنف العالية التي وصلت إليها الأحداث في تلك المنطقة. وتعرضت مئات من الممتلكات الخاصة والعامة، كالمنازل والمؤسسات الأهلية، والسيارات، ومقرات الأجهزة، وما في تلك الممتلكات من محتويات إلى أعمال تدميرية، وحرق وسلب ونهب. لقد شكلت الاحداث مساً في السلامة الجسدية لم تقتصر على

¹⁰⁸ الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، الحياة 2007/7/11

قطاع غزة، بل امتدت إلى معظم مناطق الضفة، وفي كلا المنطقتين المتقاتلتين لم تقم الجهات المخولة بموجب القانون بحماية هؤلاء المواطنين أو ملاحقة مرتكبي تلك الجرائم.¹⁰⁹

وكنتيجة، قرر الرئيس محمود عباس حل مجلس الأمن القومي، كما قرر إعفاء مدير عام الأمن الداخلي من منصبه، واصدر مرسومين رئاسيين يمنح احدهما وزير الداخلية سلطة مراجعة تراخيص الجمعيات والمؤسسات والهيئات الصادرة عن وزارة الداخلية أو أي جهة حكومية أخرى. وكان المرسوم الابرز هو المتعلق بحظر الميليشيات والتشكيلات العسكرية وشبه العسكرية غير النظامية والذي صدر بتاريخ 2007/06/26، حيث تضمن بنود المرسوم اعتبار كافة الميليشيات المسلحة والتشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية غير النظامية أياً كانت تابعيتها محظورة. وان على الحكومة حظر حمل السلاح ومصادرة جميع الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها من الوسائل القتالية غير المرخصة وكافة المواد التي تشكل خطراً على النظام العام. ونتيجة المنعطف السياسي الخطير الذي حصل في 6/14، اصدر مدير عام الشرطة في 6/15 قرارا لكافة العاملين في جهاز الشرطة بالمحافظات الجنوبية (غزة) بالتوقف عن الدوام وعدم التعامل مع وزارة الداخلية والحكومة المقالة المنصرمة.

ومن جانب الحكومة المقالة، اكد الناطق باسم القوة التنفيذية التابعة لحركة حماس انه يجري حالياً العمل على دمج غالبية عناصر القوة التنفيذية في جهاز الشرطة وذلك في اطار خطة وقرار حكومة تسيير الاعمال في غزة (الحكومة المقالة) لاعادة ترتيب وضع الاجهزة الامنية في غزة. ومن جهة اخرى، اعلن رئيس المجلس الاعلى للشرطة في قطاع غزة عن وجود 142 موقوفا ومتهما بالتخابر لصالح المخابرات الاسرائيلية "الشاباك" تجري ملاحقتهم الان لاعادة اعتقالهم على اعتبار انهم فارون من وجه العدالة.

ونفى جهاز المخابرات العامة في الضفة الغربية الادعاءات الاسرائيلية حول افراج اجهزة الامن الفلسطينية عن مجموعة من كتائب شهداء الاقصى كانت تنوي مهاجمة موكب رئيس الوزراء الاسرائيلي خلال زيارته مدينة اريحا في 8/6 للقاء الرئيس عباس.

وعلى خلفية وفاة المواطن وليد سلمان خليل ابو ضلفة (45عاما) من سكان حي النصر بمدينة غزة بتاريخ 7/15 وهو رهن الاحتجاز في مبنى مقر المخابرات السابق الذي بات تسيطر عليه كتائب الشهيد عز الدين القسام منذ الاحداث الاخيرة التي شهدها قطاع غزة¹¹⁰ فقد طفا الى السطح ظاهرتا الاعتقال السياسي والتعذيب مرة اخرى، وبقوة، خصوصا مع الروايات لكل من حركتي حماس وفتح عن وقوع حالات تعذيب واعتقال على خلفية الانتماء السياسي في كل من الضفة وغزة. وكتفاعل مع ذلك، اعلنت مصادر متعددة في حركة حماس والحكومة المقالة بعدم وجود اي معتقل سياسي لديها سواء لدى حماس او القوة التنفيذية، مؤكدة بان كافة المعتقلات والسجون تخلو من المعتقلين السياسيين.

وعلى النقيض من ذلك، فان الاجهزة الامنية في الضفة الغربية باتت تمارس الاعتقال السياسي تحت مسمى "الخروج عن الشرعية" كما اصبحت عضوية "القوة التنفيذية" تهمة كبيرة بحق كل من هو مقرب من حركة حماس او مؤيد لها في الضفة، وهو ما جعل ملف الاعتقال السياسي يفتح، حيث تختلف التقديرات في اعداد المعتقلين السياسيين المحسوبين على حركة حماس، فطبقا لمؤسسات حقوقية، فانه منذ 6/14 وحتى الثلث الاخير من اب جرى اعتقال اعداد كبيرة وصلت بمجموعها الى 450 معتقلا سياسيا افرج عن نصفهم والبقية لا يزالون قيد الاعتقال دون عرضهم على النيابة العامة. وفي غضون ذلك، وفي سابقة هي الاولى من نوعها، فقد طردت المباحث الجنائية ضابطين من منتسبها بسبب تورطهما في عمليات تعذيب لاربعة مواطنين من رام الله في 5/28 حيث تم الاعتذار للمواطنين الاربعة.

وفي تطور هام، كشفت حكومة الطوارئ في 6/25 عن اتصالات تجريها مع جميع المطاردين في صفقة معهم تتضمن سحب سلاحهم وتسليم انفسهم للاجهزة الامنية مقابل تامين الحماية لهم في محاولة منها لانهاء ملف المطاردين. وفي متابعة لهذا الملف، حمل وزير

¹⁰⁹ الايام 2007/7/17

¹¹⁰ القدس 2007/7/17

الاسرى الحكومة الاسرائيلية مسؤولية وقف استكمال ملف المطاردين بحجة ان العديد منهم رفضوا تسليم اسلحتهم، علما ان مصادر امنية اسرائيلية كانت كشفت في 7/14 عن قائمة تضم 189 اسما من المطلوبين الفلسطينيين والذين تنوي سلطة الاحتلال وقف ملاحقتهم تلبية لطلبات تقدمت بها السلطة لحل قضيتهم ضمن شروط محددة، وقد رحبت كتائب شهداء الاقصى بالاتفاق الذي تم التوصل اليه بينما رفضت حركة الجهاد ادراج 20 من نشطائها ومطارديها في قوائم وقف الملاحقة الاسرائيلية. وتاليا لذلك، ذكر مسؤول امني فلسطيني في 8/5 بان اكثر من 3 آلاف مسلح لهم صلات بحركة فتح في الضفة الغربية قد سلموا اسلحتهم للسلطة الفلسطينية في اطار اتفاق مع سلطة الاحتلال.

وبالرغم من ذلك، الا ان ملف المطاردين هو اعقد من ذلك، خاصة عندما يأتي الحديث عن المسلحين التابعين لفصائل غير حركة فتح لا سيما كتائب عز الدين القسام وسرايا القدس التابعتين لحركتي حماس والجهاد، وبدرجة اقل عند كتائب ابو علي مصطفى التابعة للجهة الشعبية. فلا يتوقع ان يوافق مسلحو تلك الاجنحة بتسليم اسلحتهم مقابل عفو اسرائيلي لاكثر من سبب ليس اهمها عدم احترام جيش الاحتلال لهذه الاتفاقية اصلا وهو ما ثبت فعليا باستهدافهم لمطلوبين سلموا اسلحتهم وانفسهم للاجهزة الامنية التابعة للسلطة الفلسطينية فضلا عن عدم قناعة هؤلاء المسلحين بالخط السياسي الذي تنتهجه السلطة الفلسطينية والذي يظهر بوضوح عدم وجود أفق سياسي واضح وانما لا يعدو الامر عن كونه تكتيكا اسرائيليا لكسب الوقت وخلق الوقائع الميدانية على الارض ومحاولة اسرائيلية للايقاع بين ابناء الشعب الفلسطيني الواحد. ومع كل ذلك، الا ان المتابع لانشطة الاجهزة الامنية يجد جملة من الانجازات من بينها اعلان جهاز الامن الوقائي في الضفة الغربية عن تمكنه من القاء القبض على مجموعات من العملاء شكلت شبكات جاسوسية تعمل بأمر المخابرات الاسرائيلية لمراقبة المطاردين وتسليمهم واسقاط الشباب والفتيات وتجنيدهم لصالح المخابرات الاسرائيلية وملاحقة ومتابعة نشطاء الانتفاضة. وكشفت المباحث العامة عن خيوط جريمتي قتل بهدف السرقة وجريمة بيع أب لطفليته القاصرتين مقابل مبلغ مالي وهي القضية التي هزت وجدان الناس حيث بيعت الطفلتان اللتان لا تتجاوزان 13 و15 سنة لشابين وقد استكر الجميع هذه الحادثة البشعة. كذلك اعلن عن كشف وضبط جرائم اختلاس من احد البنوك في رام الله.

الإيجابيات

1. رغم كل السلبيات بل الخطايا في المجال الامني، فقد استمرت الاجهزة الامنية على المستوى المجتمعي بتحقيق انجازات هامة سواء في الكشف عن العديد من عمليات السطو المسلح، او عصابات الاحتيال والتزوير والابتزاز.
2. وبشكل عام، فان قسما من الاجهزة الامنية بقطاعها الواسع بقيت خارج اطار الصراعات الفتوية، الامر الذي يشار اليه بالتقدير، ولا بد ان يسجل ان بعض المواقف حتى ولو تميزت بالتعاس على النطاق العسكري المحض، فانها ساهمت في منع تفاقم الاحداث ووصولها الى حرب اهلية دامية ومستمرة.
3. جاءت التشكيلات الواسعة والمتنوعة في الاجهزة الامنية لتزويد من كفاءتها وتقلص مظاهر الترهل السابقة.

السلبيات

1. لا شك ان عام 2007 ولا سيما أواسطه، كان العام الذي شهد سقوط الخطوط الحمراء واستباحة الدم الفلسطيني، وهو كذلك عام الاحتراب الداخلي والاعتداء على الاملاك الخاصة والعامة، والعبث بحرية التعبير والاغتيال والقتل والاختطاف. انه العام الذي شهد استهدافا للاخلاقيات الفلسطينية، والقي بظلال قاتمة على نضالات الشعب الفلسطيني التاريخية، وتاريخه كشعب مناضل.
2. ان الجميع يتحمل المسؤولية عن ذلك، وهي مسؤولية عظمى بلا شك، مسؤولية القادة الذين لم يستطيعوا ممارسة القيادة، والعناصر التي مارست العنف ضاربة عرض الحائط بالقوانين والضوابط، وحتى الافراد العاديين الذين لم يوفر لهم الآخرون القدوة التي يحذون حذوها.
3. ان اقبال البلد والمجتمع الى حالة الاحتراب الداخلي بينما الاحتلال من جانبه يستشرس في عدوانه، لا يعتبر تعديا فقط على الدم الفلسطيني وحرمة، بل قصورا قياديا من الصنف الاول ليتحمل مسؤوليته القادة مهما كان لونهم ودرجتهم. فالقيادة الصحيحة لا تسمح بذلك، وينبغي لها توفير العناصر التي تمنع من الوصول الى هذه الحالة مهما كان حجم التدخلات الخارجية لصالح او ضد هذا الطرف او ذاك.
4. ما كان ينبغي معاقبة من وصموا بمخالفة الاوامر اثناء عملية الانقلاب في غزة وادبوا لعدم القتال ضد عناصر حماس، لان البديل كان استمرار حالة الاهلية وتفاقمها وسقوط المزيد من الضحايا دون معرفة المدى النهائي لمجريات الاحداث.

4.1.1 الحكم المحلي

استمرت معاناة هيئات الحكم المحلي المالية، ذلك ان حوالي 80 من القرى والبلدات والتجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس وضواحيها والتي يسكنها ما يقرب من 315 الف نسمة تعاني اشكالا مختلفة من العزل والحصار والتضييق بسبب جدار الفصل العنصري الذي انشأته سلطات الاحتلال الاسرائيلي.¹¹¹ وبدت حالة الاعسار المالي غير قابلة للحل. وانعكاسا لذلك، كثرت المناشدات التي وجهت لوزارة المالية وللحكومة بادراج رواتب موظفي البلديات ضمن المنح والمعونات خاصة الاماراتية، وأنتت المناشدات ايضا على ذكر مطلب مساواة موظفي البلديات بموظفي الحكومة في دفع الرواتب والسلف.

كما اعلنت وزارة الحكم المحلي بان المرحلة الخامسة والاخيرة من الانتخابات البلدية في المواقع التي لم تجر فيها في حكم المؤجلة بانتظار توفر الاجواء السياسية والانتها من حالة الانفلات الامني. واستمرت الاعتداءات على مكونات الحكم المحلي: مؤسسات واملاك وعاملين، وبسبب الازمة المالية الخانقة التي تضرب الهيئات المحلية والمتمثلة في عدم تسلم الموظفين فيها لرواتبهم منذ اشهر، اكد رؤساء وموظفو بلديات قطاع غزة على اصرارهم على مواصلة الخطوات الاحتجاجية والاعتصامات التي ينفذونها حتى يتم دعمهم ماليا وتغطية رواتبهم. وفي خطوة نوعية، اقرت وزارة الحكم المحلي تطبيق شجرة حسابات مرمزة ونماذج النظام الموحد للموازنات في البلديات والهيئات المحلية، وعممت النماذج على كافة البلديات مع قرارات بضرورة الالتزام بها عند اعداد موازنات عام 2008، كذلك تم اعداد منهجية متكاملة لتسجيل وتقييم الاصول الثابتة في البلديات، اضافة الى انجاز قائمة اسعار معيارية موحدة للاصول الثابتة، حيث تم التعاقد مع شركات هندسية محلية من اجل تسجيل وتقييم الاصول الثابتة في ثمانى بلديات في الضفة والقطاع كمرحلة تجريبية. ويهدف هذا المشروع الى تمكين البلديات من التعرف على الوضع المالي بشكل دقيق من اجل تحسين عملية التخطيط واتخاذ القرارات سواء من قبل المجلس البلدي او وزارة الحكم المحلي عن طريق ارساء اسس صحيحة لانظمة البلديات المالية.

وطالب الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية بضرورة صرف حصة البلديات من الرسوم على الطرق والمركبات، وصرف المبالغ المقررة للبلديات في الموازنة العامة، وكذلك صرف المبالغ المستقطعة والمستحقة للبلديات لدى وزارة المالية. وتفيد المعطيات بان خطة السلطة الوطنية متوسطة الامد للتنمية للاعوام 2008-2010 والتي تشمل كافة القطاعات الصحية والتعليمية والبنى التحتية وغيرها والتي قدمت للدول المانحة ستفيد الهيئات المحلية أيضا. وبحثت الوزارة في مشروع تطوير قرى واحياء فلسطينية بقيمة 10 ملايين دولار سيتم تمويلها من البنك الدولي وستنفذ من خلال وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية.

أما الامر الذي اثار الانتباه في حينه فقد كان تسلم ممثل عن حركة حماس رئاسة مجلس بلدية رفح في 7/16 فيما اعتبرته حماس تطبيقا لنتائج الانتخابات المحلية التي جرت قبل عامين من ذلك التاريخ والتي جرى تعليق نتائجها نتيجة اندلاع خلافات بين فتح وحماس في حينه، واوضحت حركة حماس بان تسلمها لبلدية رفح جاء بعد ان بذلت الحركة جهودا لتسليم البلديات التي من المفترض ان تتسلمها منذ نجاحها في الانتخابات السابقة. واعتبرت وزارة الحكم المحلي ان هذا الاجراء غير قانوني وانه تم من خلال تهديد أعضاء مجالس منتخبين في الهيئات المحلية لتجسيد عمليات انقلاب ضد الشرعيات القائمة في الهيئات المحلية، وعليه فإن الوزارة تدين الإجراءات التي تمت بحق الهيئات المحلية في قطاع غزة خاصة ضد نائب رئيس بلدية القرارة وإقالة لجنة بلدية رفح باعتبار انها إجراءات باطلة ولن يتم التعاطي معها، وعلى حركة "حماس" أن تتحمل مسؤولية وعواقب ذلك من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.¹¹² كما ابلغت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في محافظة رفح حركة حماس رفضها وإدانتها للخطوة التي أقدمت عليها الحركة بتتصيب لجنة جديدة لإدارة شؤون بلدية رفح، ووصفتها بغير الدستورية، داعية حركة حماس الى التراجع عن فرض سياسة الأمر الواقع الذي يعمق من الأزمة التي تعصف بالشعب الفلسطيني، معبرة عن إدانتها ورفضها لاستيلاء حماس وميليشياتها على بلدية رفح، وأن أي خطوة باتجاه السيطرة على البلدية يعد انتهاكا لقرار المحكمة وتجاوزا للقانون.¹¹³ وخيمت اجواء الاستقطاب وتداعيات الانقسام السياسي على الهيئات المحلية حيث استمرت الاعتداءات على اعضاء البلديات التي اسفرت مثلا عن تقديم 3 اعضاء من بلدية رام الله لاستقلالهم بسبب تهديدهم من فتح في 7/21.

¹¹¹ تقرير مركز العمل التنموي "معا" والحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري القدس 2007/7/10

¹¹² القدس 2007/7/17

¹¹³ الايام 2007/7/17

انتهاكات المستوطنين في الخليل

هجر الفلسطينيون أكثر من ألف منزل وما لا يقل عن 1830 محلاً تجارياً وسط مدينة الخليل جراء الضغوط التي مارسها عليهم الجيش الإسرائيلي والشرطة والمستوطنون، منذ الانتفاضة الثانية في أيلول عام 2000 فصاعداً.

وتجري في مدينة الخليل "سياسة فصل على أساس قومي" حيث هجر السكان ما لا يقل عن 1014 منزلاً يمثلون 42% من مجموع المنازل في المنطقة المجاورة للمستوطنين، وأغلق ما لا يقل عن 440 محلاً تجارياً بناءً على قرارات أصدرها الجيش. وعملياً، لقد تحول وسط الخليل إلى مدينة أشباح بسبب السياسة الإسرائيلية التي تضمنت تفضيل مصالح المستوطنين".¹¹⁴

ومن الأعمال التي مارسها المستوطنون خلال العام 2007، كان قيام عدد منهم بإحراق منزلين في البلدة القديمة في الخليل، فيما دهست سيارة للمستوطنين المواطن نعمان فواز الناظر (22 عاماً) أثناء عبوره في شارع الشهداء المغلق أمام حركة السيارات العربية.¹¹⁵

واستغرب سكان الخليل اعتراف النيابة العامة الإسرائيلية بتزوير الوثائق التي استولى بموجبها عشرات المستوطنين على بنايات بالخليل. باعتبار أن النيابة العامة تعرف تماماً، كما تعرف الحكومة الإسرائيلية أيضاً، بأن هناك عصابات تزوير في قضايا البيع والشراء أعلنت عنها السلطات الإسرائيلية عدة مرات دون أن تقوم باعتقالهم، وبدل ذلك على أن السلطات الإسرائيلية هي الأساس المباشر في مثل هذه القضايا.¹¹⁶

وفي تطور لافت، عين القائد العسكري للمنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي ضابطاً للتحقيق في قضية إغلاق شارع الشهداء في مدينة الخليل أمام غير اليهود طوال ستة أعوام ونصف العام. وكان الشارع قد أغلق أمام المشاة والسيارات الفلسطينية منذ بدء انتفاضة الأقصى في نهاية العام 2000، وزعم الجيش بأن هذا الأمر ضروري للحفاظ على أمن المستوطنين لكن لم يصدر حتى يومنا هذا قرار قانوني بإغلاق الشارع أمام المشاة. ويجبر الفلسطينيون وجراء إغلاق الشارع أمامهم على الالتفاف حول مركز المدينة، أما الذين يقطنون في الشارع فيدخلون إلى منازلهم عبر منازل جيرانهم وأحياناً من خلال التسلق على أسطح المنازل مستخدمين سلالم.¹¹⁷

ومما لفت الانتباه، قيام "تومي لايبيد" وهو صحفي شهير وعضو كنيسة يميني سابق، بمهاجمة المستوطنين اليهود الذين يتحرشون بالفلسطينيين في مدينة الخليل بالضفة الغربية قائلاً: "إن الانتهاكات تعيد للذاكرة المشاعر المناهضة للسامية في أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية".¹¹⁸ وأثارت تغطية تلفزيونية انتقادات عديدة بعد أن ظهرت مستوطنة في الخليل وهي تتجهج على جاريتها الفلسطينية وأطفال المستوطنين وهم يلقون حجارة على منازل فلسطينية. وقال "لايبيد" وهو أحد الناجين من المحارق وفقد والده فيها: "إن تصرفات بعض المستوطنين في الخليل تذكره بالاضطهاد الذي تعرض له اليهود في يوغوسلافيا" مسقط رأسه عشية الحرب العالمية الثانية. وكثيراً ما شهدت الخليل اشتباكات منذ أكثر من ستة أعوام. ويقوم نحو 400 مستوطن هناك تحت حراسة عسكرية إسرائيلية مشددة وسط 150 ألف فلسطيني. وكانت المحكمة الدولية قد وصفت المستوطنات بأنها غير شرعية، ولكن العديد من اليهود يزعمون أن لهم حقوقاً توراتية في الضفة الغربية التي احتلتها القوات الإسرائيلية منذ عام 1967.

¹¹⁴ تقرير "جمعية حقوق المواطن الإسرائيلي" ومنظمة "بتسيلم" 2007/5/14

¹¹⁵ الحياة 6 / 8 / 2007

¹¹⁶ القدس 2007/7/5

¹¹⁷ هآرتس 2007/4/18

¹¹⁸ القدس 2007/1/21

الإيجابيات

1. استمر تعرض المجالس المحلية لسياسة العقاب الجماعي ضد الخيارات الديمقراطية من خلال المقاطعة الدولية، وحجب المساعدات عنها، ومع ذلك واصلت هذه المؤسسات المنتخبة تقديم خدماتها للمواطنين ضمن الإمكانيات المتاحة.
2. وتتطور خبرات أعضاء المجالس البلدية الجدد، وتزداد أمور البلديات انتظاماً رغم الحالة الطارئة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني.
3. ويمكن ملاحظة تطورات مستمرة سواء في المرافق العامة أو البنية التحتية في معظم المدن الفلسطينية رغم ضعف الإمكانيات.
4. وتعتبر عن التزام رؤساء وأعضاء المجالس البلدية وكبار الموظفين بواجباتهم ومسؤولياتهم العامة، فقد قام الكثير منهم بالتوقيع على مدونة السلوك الخاصة بنزاهة أعمالهم.

السلبيات

1. مع عدم توفر الظروف الامنية والسياسية المناسبة، لا بد من التذكير بضرورة استكمال الانتخابات البلدية التي كان مقرراً لها بدايات عام 2006.
2. لا زالت المخصصات المالية التي تتقاضها الهيئات المحلية من الحكومة المركزية اقل من ان تستجيب للاحتياجات الفعلية.
3. كما ان مستويات الجباية ما زالت ايضا اقل كثيرا من الحدود المطلوبة ناهيك عن سياسات التسعير المنخفضة للخدمات.

5.1.1 ديوان الرقابة الادارية والمالية "هيئة الرقابة العامة سابقا"

في ظل القانون الجديد المتعلق بديوان الرقابة المالية والادارية والذي أقر في عام 2004، فان من صلاحيات الديوان التدقيق على الإيرادات والنفقات، بدءاً من مؤسسة الرئاسة وانتهاءً بالموظف العام، مروراً بالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والمؤسسات والشركات التي تساهم فيها السلطة، وهيئات الحكم المحلي، وأجهزة ومؤسسات الامن، والجمعيات والنقابات والاتحادات، وكل جهة تدير اموالاً عامة او اموالاً شبه عامة مثل الجامعات والمعاهد.

وتكمن رسالة الديوان في التأكد من أن القوانين والأنظمة المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية تطبق وتنفذ، اما رؤية الديوان كما وردت في خطته الاستراتيجية، فهي الرقي بالشعب الفلسطيني من الاعتماد على المساعدات الخارجية إلى الاعتماد على الذات، وذلك من خلال تطبيق القوانين والأنظمة النافذة في السلطة الوطنية بالشكل الصحيح والدقيق، والعمل وفق استراتيجية وطنية مع مراعاة الإمكانيات المتوفرة والتأثير على إدارة المال العام والقوى البشرية بالطريقة الصحيحة.

وتتلخص القيم الأساسية التي يقوم عليها عمل الديوان بالشفافية والمساءلة، والموضوعية والحياد، ذلك أن تحقيق هذه الأهداف يشترط توفر الإرادة السياسية ابتداءً من القمة إلى القاعدة. ولتحقيق ذلك، يتوجب البحث عن الأسباب المعيقة في داخل المؤسسة نفسها، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، والتخلص ممن يشكلون عبئاً على المؤسسات من خلال إدارة الموارد البشرية بطريقة سليمة.

وكلف الرئيس عباس ديوان الرقابة المالية والادارية بالتدقيق المالي على جميع المؤسسات الخاضعة لرقابته، وقد تسلم الديوان البيانات المالية المدققة لعدد من المؤسسات الرسمية غير الوزارية. واكد رئيس الديوان انه رفع توصية للرئيس تطالبه باصدار مرسوم يقضي بتخفيض او الغاء الكثير من المصروفات غير الضرورية المتعلقة بايجارات البيوت والشقق السكنية والسيارات، وكذلك ما يخص العلاج في الخارج وفي جميع الجوانب الاخرى. وطلب ديوان الرقابة المالية والادارية من الرئيس البدء بمؤسسة الرئاسة وتطبيق قانون الكسب غير المشروع والذمة المالية التي يلزم بها كل موظف يعمل في المال العام، وتتضمن اقراراً موثقاً بالاموال المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها الموظف وزوجته واطفاله¹¹⁹. ويذكر ان نحو 90% من اعضاء المجلس التشريعي انتهوا من تقديم ذممهم المالية لهيئة رئاسة المجلس، الذي سيقوم بدوره بتسليمها الى محكمة العدل العليا لحفظها، كما يتطلع الديوان الى التدقيق على القروض والمنح التي قدمت للسلطة الوطنية، وكذلك رقابة المؤسسات والمنظمات غير الحكومية وقوات الامن والحكم المحلي من خلال خطة عمله. بيد انه ومع وجود 97 موظفاً محسوبين على ملاك الديوان في غزة و30 آخرين في الضفة، فان القضية ستكون شائكة ولن يتمكن الديوان من الانطلاق قداماً تجاه تنفيذ خطته التي يحتاج لتطبيقها الى ما يقدر بنحو 370 موظفاً. وحول حجم قضايا الفساد الموجودة لدى الديوان الان وبضمنها ملفات الاعتداء على المال العام، فقد قدمت جميعها الى مؤسسة الرئاسة والى المجلس التشريعي، ومعظمها احيل الى النائب العام.

ولا تزال الجهود تبذل في بناء هيكلية وأطقم ديوان الرقابة المالية والادارية وتحديد انشطتها ومجالات عملها حيث طوّل المجلس التشريعي في 3/19 باعتماد الهيكل الاداري للديوان لاستكمال العمل المؤسسي في عمله داعياً الى اعتماد الموازنة التقديرية للديوان للعام 2007 دون تعديلات جذرية، وقد حمل الديوان الحكومة والمجلس التشريعي المسؤولية الكاملة عن عرقلة وتعطيل عمله ونظوره الاداري، كما حمل الحكومة مسؤولية التقصير في واجباته بتقليص موازنة الديوان بنسبة 78%. ويعتمد عمل الديوان بصورة كبيرة على دعم المجلس التشريعي لتصويب الخطأ، لأن توصيات الديوان تتعلق بالسلطة التنفيذية التي هي مساعلة أمام المجلس التشريعي، وتعطل عمل المجلس يعرقل عمل الديوان بصورة مباشرة وبضمن ذلك العمل الداخلي للديوان، بسبب عدم إقرار هيكلية الديوان المقدمة للمجلس.

وانتهى الديوان من اعداد تقريره الاول حول الفساد داخل مؤسسات السلطة حيث اشار التقرير بان مظاهر الفساد جاءت اقل بكثير من الانطباعات السائدة وما يشاع بناء على الانطباعات. وقدم رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية محمود أبو الرب التقرير إلى رئيس السلطة الوطنية، والمجلس التشريعي، ومجلس الوزراء، ونشرت النتائج النهائية له في شهر ايار، بينما واجهت عملية اعداد التقرير مشكلة الحصول على المعلومات الدقيقة من قبل معظم المؤسسات المعنية بالأمر.

¹¹⁹ الايام، 2007/5/5

¹¹⁹ الايام، 2007/2/8

وفي التقييم الذاتي لنظام التدقيق والرقابة الداخلية في عمل الديوان اتضح أنه ضعيف جداً، والسبب في ذلك هو عدم إقرار الهيكلية الإدارية والتنظيمية للديوان من قبل المجلس التشريعي، وتخفيض موازنة الديوان المعدة لتنفيذ خطته الاستراتيجية بنسبة 87,4% من قبل مجلس الوزراء في الحكومة العاشرة.¹²⁰ ومن الإيجابيات، انه امكن تحويل عمل الرقابة من شيء مرفوض إلى خدمة مطلوبة من قبل مؤسسات وأشخاص، وهناك اليوم عدد من المؤسسات التي تطلب خدمة التدقيق المالي على عملها.

من جهة اخرى، أعلن الرئيس عن تشكيل هيئة الكسب غير المشروع وفقاً لقانون الكسب غير المشروع الذي جرت المصادقة عليه، غير ان هيئة وقانون الكسب غير المشروع، ما زالوا غير مفعلين الامر الذي لا يتقل فقط على ديوان الرقابة المالية والإدارية، بل يتركه وحيداً وبامكانيات متواضعة لمواجهة مهام حيوية . ويعتبر تفعيل هذه الهيئة مطلباً مكملاً لتعزيز مهام ديوان الرقابة المالية والإدارية وتدعيمها.

اختلاسات ام خسارة مالية؟

علقت وزارة المالية على تصريحات النائب العام بخصوص وقوع اختلاسات قدرت بقرابة 700 مليون دولار بان جزءا كبيرا من هذه الارقام له علاقة بقاتورة المقاصة بحيث ينبغي التفريق بين مصطلح "خسارة اموال لصالح خزينة الدولة" و"اختلاس اموال من خزينة الدولة"، باعتبار ان الاموال التي تحدث عنها النائب العام تعتبر خارج اطار خزينة الدولة. وقد اعلن النائب العام ان النيابة تحقق في 50 قضية فساد مالي واداري تبلغ قيمة الاموال المختلصة فيها اكثر من 700 مليون دولار بينها قضية بمبلغ 300 مليون، مشيراً الى ان الامر يتعلق بمسؤولين كبار متنفذين اوقف عدد منهم للتحقيق، وان عدد الموقوفين في قضايا الفساد المختلفة لدى النيابة العامة بلغ 25 شخصا حتى الان اضافة الى وجود عشرة متورطين مطلوبين خارج الوطن يتم السعي لجلبهم عن طريق "الانتربول" الدولي.

وذكرت مصادر النائب العام ان التحقيق انتهى في 27 ملفاً من اصل 50 ملفاً وسيتم اتخاذ اجراءات عبر المحاكم، وهناك بعض الملفات ما زال التحقيق فيها مستمرا سواء من حيث استجواب المتهمين ام سماع اقوال الشهود. واستعرض النائب العام بعض الملفات التي يتم فيها التحقيق مثل ملف مصنع الشرق الاوسط للانابيب المحال من المجلس التشريعي والمتضمن اختلاس مبلغ يقدر بحوالي 6 ملايين دولار، منها مليوناً دولار للسلطة و4 ملايين للشركة الايطالية. وهناك تحقيقات في ملفات الاختلاس واساءة الانتماء والنصب والاحتيال والتزوير في اوراق رسمية لاشخاص ذوي مكانة مرموقة وعددها اكثر من 20 قضية، اودعت لوائح الاتهام بها لدى المحاكم المختصة والبعض الاخر لحين الانتهاء من اجراءات التحقيق. هذا بالاضافة الى ملف المعهد الطبي العدلي في ابو ديس، وملف جمعية حماية المواطن، وملف الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون والفضائية الفلسطينية التي وجد فيها اختلاسات بما يعادل 20 مليون دولار، وملف دائرة الترخيص المتضمن اساءة استعمال السلطة الوظيفية، اضافة الى ملف المتهمين في بيع اراضي الدولة الى دولة اجنبية، وملف مسرح الطفل الفلسطيني وملف مؤسسة الزير للمقاولات، وملف الهيئة العامة للبتروول وملف الهيئة العامة للتبغ، وملف الاراضي المشتراة لصالح الدولة في المحافظات الشمالية وملف مدير الشرطة السابق بشأن ترخيص السيارات وحراسة البيوت، وملف مركز البحوث الانسانية والتنمية وملف المخالفات المالية والإدارية لوزارة الشؤون الاجتماعية، وملف ائتلاف ارشيف الجوزات، وملف الجمعية الخيرية لدعم الطالب الفلسطيني، وملف بشأن فواتير المقاصة وملف سيارات العائدين المعفاة من الجمارك، وملف مشتريات وزارة الصحة، وملف جريدة القدس العربي المملوكة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وملف ارض العسكرة المشتراة بمستندات مزورة.¹²¹

¹²⁰الايام 2007/4/25

¹²¹القدس 2006/2/6

الإيجابيات

1. العمل المثابر لديوان الرقابة المالية والإدارية يحظى بالتقدير رغم تواضع حجم امكانياته.
2. ويشار بهذا الصدد الى عدم اقتصر عمل الديوان على المستويات السفلى بل يصل الى قمة الهرم في مختلف المؤسسات.
3. ويشار مجددا بالثناء على تقديم الذمم المالية من قبل معظم النواب واعداد من كبار الموظفين الامر الذي ينبغي تعميمه على كل من يملك حق التصرف بالمال العام على المستويين الرسمي والاهلي.
4. ولا بد من التنكير مرة ثانية بضرورة توفير الامكانيات للديوان حتى يتمكن من تنفيذ خطته.
5. نشر الديوان لتقريره السنوي يعتبر دليلا اخر على جدية العمل الامر الذي ينبغي ان يتطور باستمرار ويتكرر حتى يسهم في تصويب مستوى الاداء العام.

السلبيات:

1. عدم تفعيل هيئة الكسب غير المشروع من شأنه خفض فعالية وتكامل الرقابة على الاداء العام، خاصة بعد ازالة التداخل في الصلاحيات مع ديوان الرقابة.
2. ما زالت امكانيات الديوان متواضعة، وأقل بكثير من الحاجة التي تمكنه من تنفيذ المهام المطلوبة منه.

2.1 السلطة التشريعية

ربما يعتبر المجلس التشريعي بكل ما يمثله من رموز للديمقراطية والمساءلة الضحية الاساسية لما وصل اليه الوطن من شلل واحتراب. ونتيجة لذلك يقدم المجلس التشريعي الدليل تلو الاخر على شلله وعدم قيامه بمسؤولياته. وابتعد من ذلك، فقد فشل المجلس حتى في عقد جلسة عادية دون ان يبدي احد خشيته تجاه هذا الشلل، ويعود هذا الفشل بالاساس لاسباب تتعلق بتوجهات لدى الكتلتين الكبيرتين في المجلس (فتح وحماس) للتهرب خشية اتخاذ قرارات ضد توجهات اي منهما. وبكلمة اخرى، فان الاستقطاب هو ما احال المجلس التشريعي الى هيكل بلا مضمون. وعليه، جاء بالطبع اداء النواب متواضعا جدا بل وكانه غير موجود بكل ما يتعلق بالتشريع والمساءلة والمحاسبة. وكان من العلامات الفارقة استمرار غياب المجلس ودوره واعاقه انعقاده حتى بعد توقيع اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة، فالمجلس لم يلتئم بعد هذه "الانفراجات"، وعلى عكس المتوقع، لم تتجح الدعوات لعقده لعدم اكتمال النصاب. ولم يجتمع المجلس طوال 16 شهرا الا في جلسات رمزية للتزامن مع الاسرى او مع المسجد الاقصى. وبالتدقيق، يجد المتابع ان 89 نائبا هم خارج المعتقلات الاسرائيلية بينما يصل عدد النواب المعتقلين الى ثلث الاعضاء بحوالي 42 نائبا فضلا عن نائب واحد يعد في سلسلة المطاردين، كما تشير المصادر المتابعة للمجلس التشريعي ونوابه بان ما بين 20 - 25 نائبا يكونون في سفر خارج البلاد دون الاعلام عن اسباب السفر ولا المدة التي سيقضونها خارج البلاد، فيبقى 67 نائبا وهو العدد المطلوب للنصاب اللازم لانعقاد الجلسات التي لم تتعقد. وبالمقابل، اعلن رئيس المجلس التشريعي بالانابة رفضه المطلق للمرسوم الرئاسي الصادر في 7/5 بشأن دعوة المجلس التشريعي للانعقاد في دورته العادية الثانية لسنة 2007 وطالب الرئيس بالتراجع عن ذلك لوضع حد لحالة الانهيار الحاصل في النظام الدستوري الفلسطيني.

ويمكن الاستنتاج بان تعطيل المجلس واعماله لا دخل له في النصاب القانوني وانما يعود الى عدم الاتفاق على مرجعية ولا قواعد للعبة السياسية بين القطبيين. ولدى كتلة حماس الان 36 مقعدا من اصل 131 عدد المقاعد الاجمالي للمجلس، اضافة الى اربعة مقاعد لمستقلين كانت حركة حماس دعمتهم في الانتخابات التشريعية، ومن المفترض ان يصوتوا لصالحها، ولدى الكتلة 38 نائبا رهن الاعتقال لدى سلطات الاحتلال. وبالمقابل، تمتلك حركة فتح 40 مقعدا من اصل 45 حيث ان لديها اربعة نواب رهن الاعتقال ونائب واحد وافته المنية.

ومع ذلك اصدر المجلس تقريرا عن نشاطاته خلال عام 2006 ورد فيه: "ان المجلس استطاع عقد 9 جلسات عادية و8 جلسات طارئة وجلستين عاديتين في دورة غير عادية، وجلستين احدهما لحلف اليمين والاخرى لمنح الثقة للحكومة. وفشل المجلس في عقد جلستين لعدم اكتمال النصاب القانوني، وأجل ثلاث جلسات قبل موعد انعقادها، مشيرا الى انه فيما يتعلق بمشاريع القوانين والقرارات الصادرة عن الرئيس، فقد اوصى المجلس بعدم اقرار 3 قرارات، وقبول قرار واحد، وعدم بته في 4 قرارات. واحال المجلس 9 مشاريع قوانين للجان المختصة، وقبل 6 مشاريع بالمناقشة العامة، ودرج على بند الاحالة 6 مشاريع قوانين اخرى، واستطاع اصدار 8 قرارات و20 تقريرا في مواضيع مختلفة.¹²²

واعترفت مصادر نيابية فلسطينية بان تقرير رئاسة المجلس عن انجازاته خلال عام هو تقرير ركيك ويفتقر للمصداقية وغير موضوعي وينمي بذور الشقاق والفرقة ويرسخ مبدأ الفتوية والحزبية الضيقة.¹²³ وبالمحصلة، يمر المجلس التشريعي الفلسطيني بازمة هي الاخطر من نوعها بحيث تهدد بانهيائه، فقد اصبح واضحا انه لن يتم عقد جلسة ولا دورة جديدة الا بتوافق وتفاهات سياسية بين الغريمين فتح وحماس. واستمر تغييب النواب لدورهم، وتحويل المجلس التشريعي بشكل فج الى اداة في اتون عملية الاستقطاب الحادة والدموية بين حركتي فتح وحماس. وفي هذا السياق، وطبقا لهذا التشخيص، اعلن اربعة نواب من كتلة فتح البرلمانية في 5/15 عن تعليق عضويتهم في المجلس وهددوا بالاستقالة احتجاجا على الاحداث الدامية التي شهدتها قطاع غزة. واستمرت المماحكات بين نواب حركتي فتح وحماس وتحميل كل طرف للآخر مسؤولية افسال المجلس التشريعي وتعطيل دوره. واثيرت مسألة التفويضات حيث تحاول حماس الحصول على توكيل من النواب الذين هم رهن الاعتقال لآخرين خارج السجن للوصول الى النصاب القانوني. ويبدو ان مسألة "التوكيل والتفويض" ستظل محل اخذ ورد ردحا من الزمن لجهة قانونيتها ودستوريتها.

¹²² الايام 2007/2/25

الايام 2007/2/25

¹²³ الصحف المحلية 2007/2/27

وفي النهاية، يسجل المجلس التشريعي بدوره صفحات قائمة السواد جراء الفشل والتعطيل الحاصلين في اعماله وشلل دوره خاصة مع دخول الاحتلال الاسرائيلي كمعطى اصيل في الوضع القائم باعتقاله اكثر من 50 نائباً فقد قررت السلطات العسكرية الاسرائيلية في 6/4 تحويل وزير التربية والتعليم ووزير الدولة لشئون الجدار والاستيطان ووزير الاشغال السابق الى الاعتقال الاداري لمدة ستة اشهر، وافادت مصادر فلسطينية مطلعة بان محققي جهاز المخابرات الاسرائيلية يشترطون على النواب والوزراء ورؤساء البلديات المعتقلين لدى سلطات الاحتلال الاسرائيلي ان يوقعوا على عقد استقالة من مناصبهم مقابل الافراج عنهم. من جهة اخرى تعرض بعض النواب للاعتداء وتمت المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية بهذا الصدد.¹²⁴ وفي ايار، صعد موظفو المجلس التشريعي البالغ عددهم 526 موظفاً من اجراءاتهم الاحتجاجية بسبب عدم تنفيذ قرار المحكمة الدستورية الخاص بتطبيق خطة الاصلاح التي اقرها المجلس السابق في جلسته الاخيرة في 2006/2/13 والقاضية باقرار الهيكل التنظيمي لموظفي المجلس.

1.2.1 لجان المجلس

اصبح المجلس التشريعي يضم 14 لجنة بعد ان استحدث المجلس الجديد ثلاث لجان هي لجنة الحكم المحلي، والشئون الاجتماعية والصحية ولجنة الاسرى، كما وانهى تشكيل اللجان الـ 11 الاخرى، حيث جاءت 6 لجان برئاسة حماس و4 لفتح و2 للشعبية ولجنة واحدة لكل من الطريق الثالث والبديل مع رفع عدد اعضاء كل لجنة من 17- 25.

وجاءت فعاليات اللجان محدودة جداً، حيث ناقشت اللجنة الاقتصادية اوضاع شركة كهرباء غزة و اتفاقية شركة توليد الكهرباء وموضوع رفع اسعار الكهرباء. وناقشت لجنة القدس قضية تسريب العقارات والاراضي وجدار الفصل والحفريات حول المسجد الاقصى المبارك وعمليات التجريف والهدم والبناء خاصة بالقرب من باب المغاربة. وناقشت لجنة التربية قضية المعلمين وسير العملية التعليمية في ظل اضراب المعلمين واقتراب موعد امتحانات شهادة الثانوية العامة، كما وناقشت اللجنة القانونية مجانية التعليم، وأكدت على اهمية ايجاد حلول سريعة لقضية الرواتب. وناقشت لجنة المصادر الطبيعية اتفاقيات الغاز الطبيعي التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع اعداد دراسات لتقييم كافة اتفاقيات الغاز السابقة، وطالبت اللجنة بتشكيل لجنة تقصي حقائق لمعرفة الاسباب الحقيقية لانهيال احواض الصرف الصحي في قرية ام النصر، وتناولت اللجنة كذلك الاثار البيئية لمخلفات الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنات ومدى تأثير تلك المخلفات على المياه الجوفية في الضفة وغزة. وقامت لجنة الاراضي بجهد لتوضيح أن قرار محكمة لاهاي حول التعويض جراء جدار الفصل العنصري انما هو بعد ازالته وليس قبل ذلك. وناقشت اللجنة القانونية مجموعة مشاريع قوانين هي: مشروع قانون معدل لقانون الاحوال المدنية، ومشروع قانون القضاء الشرعي، ومشروع قانون القضاء العسكري، وموضوع يوم الاسير الفلسطيني ومشروع قانون الامن القومي. وعقدت لجنة الرقابة وحقوق الانسان والحريات العامة جلسة استماع لوزير الداخلية لمتابعة التوصيات التي جاءت في تقرير المجلس حول قضية الفلتان والاستماع الى خطة الوزارة في هذا الشأن، وعقدت اللجنة كذلك اجتماعاً لمناقشة قضايا التلاعب المالي والاحتيايل. كما ردت لجنة الموازنة والشؤون المالية مشروع الموازنة للعام 2007 الذي قدمته الحكومة للمجلس لاقراءه. وطالبت لجنة الاسرى والمحربين حكومة الوحدة الوطنية ووزارة شؤون الاسرى بضرورة تفعيل قانون دعم الاسرى والمحربين في السجون الاسرائيلية والمتعلق بتأسيس صندوق مساعدة متضرري العدوان الاسرائيلي في انتفاضة الأقصى الداعي الى وضع حساب خاص بالصندوق يخصص لدعم الاسرى وأسرههم. ولم تلاحظ نشاطات تذكر للجان الاخرى.

2.2.1 الرقابة البرلمانية

نددت رئاسة المجلس التشريعي بقرار الادارة الاميركية برصد خمسة ملايين دولار لملاحقة امين عام حركة الجهاد الاسلامي رمضان عبد الله، مؤكدة ان على الادارة الاميركية ان تقوم بملاحقة ومرتكبي الجرائم من الاسرائيليين والاميركيين في فلسطين والعراق. ودعت هيئة

¹²⁴ كشفت جمعية نفعة للدفاع عن حقوق الاسرى والانسان عن ممارسات قمعية بحق النواب والوزراء المعتقلين في سجون الاحتلال وتتضمن تقييدهم بالايدي والارجل لفترات طويلة تصل في بعض الاحيان الى 15 ساعة متواصلة. وقال رئيس المجلس المختطف الدكتور الدويك ان محاولة سلطات الاحتلال اذلال النواب والوزراء بهذه الطريقة اللانسانية اثناء ذهابهم للمحكمة وعودتهم منها، انما تهدف من خلالها الى التعويض عن الفشل في تغيير

قرار الشعب الفلسطيني - القدس 2007/6/12

رئاسة المجلس التشريعي، الإدارة الأميركية الى التراجع عن هذا القرار كما دعت كافة المؤسسات الحقوقية والقانونية في العالم وخاصة داخل الولايات المتحدة لإيقاف وسحب هذا القرار لصالح وتحقيق العدالة. كما نددت القوى والفصائل بالقرار الأميركي واعتبرته تدخلاً سافراً في الشؤون الفلسطينية، وأضافت إن الإدارة الأميركية لم تعد ترى إلا بعيون إسرائيلية وترصد ملايين الدولارات بهدف ملاحقة الشرفاء بدلاً من صرفها على نشر العدل والسلام والمساواة التي عاش عليها الشعب الأميركي، مما حولها إلى مدافع عن القتل والوقوف ضد مبادئ الشعب الأميركي نفسه.¹²⁵

3.2.1 التشريع والقوانين

بالطبع، وعلى ضوء وضع المجلس، فقد جاءت عملية التشريع متواضعة جداً ولا تكاد تذكر باستثناء مناقشة اللجنة القانونية لمجموعة مشاريع قوانين هي: مشروع قانون معدل لقانون الاحوال المدنية رقم (2) لسنة 1999، ومشروع قانون القضاء الشرعي، ومشروع قانون القضاء العسكري، وموضوع يوم الاسير الفلسطيني ومشروع قانون الامن القومي.

الاجبيات

1. للأسف، فانه من الصعب ذكر حتى ولو ايجابية واحدة للمجلس التشريعي، باستثناء تحية المعتقلين والتمني بتحررهم من الاسر الاسرائيلي الظالم.

السلبيات

1. لا توجد سلبية اكبر من حالة الشلل التي وصل اليها المجلس التشريعي وتوقف مهامه عمليا.
2. ولا شك ان توقف عمل المجلس التشريعي، هو المظهر الاكثر سطوعا لتوقف عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني، وسيظل يشار الى عام 2007 باعتباره العام الذي شهد جمود العمل الديمقراطي.

3.1 السلطة القضائية

1.3.1 الجهاز القضائي

لم يكن الجهاز القضائي بعيداً عن حالة الاستقطاب التي يشهدها الوطن، حيث استمر تغييب الجهاز القضائي ودخوله في حالة التهميش على خلفية الاستقطاب الحاد في البلاد إضافة لتعرض قسم من عناصره للاعتداءات، إلى درجة مطالبة حقوقيين وقضاة بتشكيل مجلس قضاء أعلى انتقالي بصلاحيات كاملة لتجاوز الشلل الموجود حيث دخل الجهاز القضائي بمركباته في هذه الحالة بعد سيطرة حركة حماس على غزة في 6/14 وزاد من حالة أرباك القضاء حالة الفوضى العارمة والفلتان الأمني شأنه شأن بقية المؤسسات والأجهزة.

وفي مؤشر سلبي، أعلنت الحكومة المقالة تشكيل مجلس العدل الأعلى لضبط وتفصيل مرفق القضاء وتطبيق القانون في قطاع غزة كبديل مؤقت في ظل تغييب وكلاء النيابة عن عملهم ورفضهم التعاطي مع القضايا والملفات التي تهم المواطن نتيجة أوامر من رام الله، حسب ما تقوله الحكومة المقالة، وسيختص المجلس بتحديد قائمة المراكز القضائية الشاغرة وتحويلها لوزارة العدل للإعلان عنها، وتنسيب القضاة وترقياتهم والعمل على إعادة الهبة للقضاء والقانون في قطاع غزة، وبررت حركة حماس قرارها هذا بأنه جاء بعد فشل كل المحاولات والاتصالات مع طرف النائب العام ورئيس مجلس القضاء الأعلى، وكذلك نتيجة لاستكاف القضاة والمحاكم عن العمل، وبعد تعطيل عمل مجلس القضاء الأعلى في قطاع غزة.¹²⁶ وقال الناطق باسم القوة التنفيذية في غزة: "في ظل هذا الواقع المرير وتلقي أكثر من 50 شكوى يوميا، أكدنا أننا لن نقف مكتوفي الأيدي ولن نسمح لأحد أن يأخذ القانون بيده، حيث إن هناك قراراً صدر من رئيس المحكمة العليا ورئيس مجلس القضاء الأعلى في رام الله يقضي بمنع دوام وكلاء النيابة في غزة، ومنع التعامل مع قضايا المواطنين، وهذا تخاذل من القضاء الذي يدعي الاستقلالية".¹²⁷

وكان أبرز التطورات التي جرت بعد تاريخ 2007/6/15 في غزة ما يلي:

- 1) قرار مدير عام الشرطة بوقف عمل جهاز الشرطة المدنية في قطاع غزة، وهو ما يعني تعطيل وظائف أساسية للجهات المكلفة بإنفاذ القانون، بما في ذلك تنظيم المرور، ملاحقة الجريمة، الإشراف على السجون ومراكز التوقيف وغير ذلك من الوظائف الحيوية.
- 2) وقف عمل النائب العام، وهو القيم بموجب القانون على القضية العامة، إذ أنه حسب القانون الأساسي المعدل من يتولى الدعوى العمومية باسم الشعب العربي الفلسطيني، وهو صاحب الاختصاص في التحقيق في الجرائم ورفع الدعوى الجنائية ومباشرتها.
- 3) قرار رئيس مجلس القضاء الأعلى المؤرخ في 2007/7/2 والموجه إلى قضاة التنفيذ والعاملين في إدارات التنفيذ تجميد كافة القرارات التي تحتاج إلى الاستعانة بجهاز الشرطة لتنفيذها، "نظراً للظروف الراهنة التي يمر بها قطاع غزة، ونظراً لعدم وجود قوة شرطية تؤمن الحماية والمساعدة في تنفيذ الأحكام القضائية. وبالتالي فإنه أمر بعدم تنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء المدني الفلسطيني.
- 4) إصدار مرسوم رئاسي بتاريخ 2007/7/7 بشأن اختصاص القضاء العسكري في حالة الطوارئ، وما ينطوي عليه من اغتصاب لصلاحيات القضاء المدني الفلسطيني لصالح القضاء العسكري. (أنظر بيان المركز بتاريخ 2007/7/10).
- 5) طلب رئيس مجلس القضاء الأعلى المؤرخ في 2007/7/15 والموجه إلى رؤساء وقضاة المحاكم النظامية بالعمل بموجب قرار مجلس الوزراء في "حكومة إنفاذ حالة الطوارئ" بتاريخ 2007/6/25، والقاضي بإعفاء المواطنين في المحافظات الجنوبية إعفاءً كاملاً من كافة رسوم الخدمات التي تقدمها مؤسسات السلطة الوطنية. وهو طلب غير مبرر من رئيس السلطة القضائية، خاصة وأن قرار مجلس الوزراء نفسه غير قانوني ويتعارض مع الدستور ويمنح الحكومة صلاحيات لا تملكها. علماً بأن القرار المذكور ينص في مادته الأولى على "التنسيب" إلى رئيس السلطة الوطنية بتعليق العمل بنص المادة (88) من القانون الأساسي المعدل التي تنص على أن فرض الضرائب أو إلغائها أو تعديلها أو الإعفاء من أدائها لا يتم إلا وفقاً للقانون. وقد أثرت هذه

¹²⁶الإيام 2007/9/21

¹²⁷القدس 2007/7/22

التطورات على عمل السلطة القضائية وأصابتها بشلل تام خلال أسابيع عديدة. ولا ينظر القضاء الآن سوى في القضايا المدنية، دون أن تتوفر حتى آلية قضائية لتنفيذ الأحكام، بعد قرار رئيس مجلس القضاء الأعلى بتجميد كافة القرارات التي تحتاج إلى الاستعانة بجهاز الشرطة وهي القوة المكلفة بانفاذ القانون. أما القضايا التي تكون السلطة الوطنية طرفاً فيها، ممثلة بالنائب العام، فما تزال معطلة بالكامل بفعل توقف النائب العام ومساعديه عن العمل. ويشمل ذلك كافة القضايا الجزائية، إضافة إلى القضايا المنظورة أمام محكمة العدل العليا وتكون السلطة طرفاً فيها¹²⁸

من جهة أخرى، طالبت اربع منظمات حقوقية فلسطينية حكومة الوحدة الوطنية المقالة بالتراجع عن قرارها غير القانوني الاستيلاء على الجهاز القضائي المدني في قطاع غزة وحملتها مسؤولية انهياره، فيما اعتبرت حركة «حماس» موقف هذه المنظمات بمثابة دعوة الى العصيان المدني. ودان كل من مؤسسة الضمير لحقوق الانسان، والهيئة المستقلة لحقوق المواطنين، والمركز الفلسطيني لحقوق الانسان، ومركز الميزان لحقوق الانسان «الاعتداء الذي تعرض له مجمع المحاكم النظامية في قطاع غزة، واقتحام مكتب رئيس مجلس القضاء الاعلى، رئيس المحكمة العليا من جانب رئيس واعضاء «مجلس العدل الاعلى» الذي سبق ان شكلته الحكومة المقالة في غزة في الرابع من ايلول 2007 في صورة تتناقض مع القانون الاساسي للسلطة الفلسطينية». وعلى رغم تحذير المنظمات الاربع من خطورة قرارات الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية «بوقف عمل الشرطة في القطاع، وقرار مجلس القضاء الاعلى بوقف تنفيذ الاحكام وعدم جباية الرسوم القضائية»، فإنها لا ترى بذلك مبرراً للاستيلاء على السلطة القضائية.¹²⁹

وفي المقابل، اعتبر مجلس القضاء الاعلى والنيابة العامة ان ما شكلته الحكومة المقالة وما سمته بـ"مجلس العدل الاعلى" في غزة هو جسم غير شرعي وغير قانوني، معتبراً ذلك بانه خطوة جديدة على طريق الاجهاز على السلطة القضائية وتدميرها. ونددت الهيئة المستقلة لحقوق المواطن بخطوة الحكومة المقالة هذه معتبرة اياها تهديد بنية واستقلالية السلطة القضائية وتمثل خطوة اضافية في تعزيز فصل غزة عن الضفة وجعلها كيانا سياسيا منفصلاً.

من جهة اخرى، اقتحم مجهولون مبنى مجمع المحاكم بمدينة غزة، وقاموا بالعبث وسرقة ملفات خطيرة لجنايين على خلفيات قتل وسلب وتعامل مع سلطات الاحتلال، وذكر نائب رئيس المحكمة العليا في غزة، أن مجهولين هاجموا مجمع المحاكم، ثم قاموا بكسر اقفال محكمتي البداية والاستئناف، اللتين تحتويان على الملفات، والعبث في محتوياتها وتم لاحقاً تشكيل لجنة لحصر الأضرار الناتجة عن سرقة ملفات معينة موضعاً ان اللجنة التي شكلت ستعلن على الملأ ماهية الملفات التي تمت سرقتها، لافتاً الى ان المقصود يتعلق بملفات خطيرة للغاية، خاصة قضايا القتل والسلب والعمالة لصالح المخابرات الاسرائيلية. من جهتها، أوضحت وزارة الداخلية في الحكومة المقالة أنه فور تلقي شرطة المباحث الجنائية بلاغاً بوقوع حادثة الاقتحام لمبنى مجمع المحاكم، توجهت قوة شرطية إلى هناك وشرعت في أعمال التحقيق والبحث والاستماع إلى أقوال الشهود، لمعرفة ملابسات القضية ودوافعها.¹³⁰

2.3.1 مجلس القضاء الاعلى

يستمر الصراع بين النيابة العامة ومجلس القضاء الاعلى من جهة، وبين الحكومة المقالة من الجهة الاخرى بما أوجد فراغاً قضائياً تسعى الحكومة المقالة الى ملئه. وهدد رئيس مجلس القضاء الاعلى بتعليق العمل في محاكم قطاع غزة اذا تواصلت اعتداءات القوة التنفيذية على القضاء والعاملين في سلكه هناك. وقرر رئيس مجلس القضاء الاعلى تعليق العمل في المحاكم النظامية في المحافظات الجنوبية في 11/7 على ان يستأنف في 11/8 تحت يافطة الاعتداءات المتكررة من قبل عناصر القوة التنفيذية على تلك المحاكم. ثم عاد وقرر في 12/10 تعليق العمل في محاكم قطاع غزة كلها حتى انتهاء سيطرة حكومة حماس "الانقلابية" على المحاكم النظامية هناك. واصر رئيس مجلس القضاء الاعلى تعليمات بهدف انفاذ مراكز الاصلاح والتأهيل

¹²⁸ وكالة أنباء معاً الفلسطينية، 2007 /7/22

¹²⁹ الحياة 2007/12/7

¹³⁰ الايام 2007/10/17

للقوف عن كذب على اوضاع الموقوفين فيها ومراقبة مدى التزام القائمين على ادارة مراكز التوقيف والسجون في تنفيذ القوانين.¹³¹

واثيرت مسألة التفتيش القضائي حيث أكد رؤساء محاكم وقضاة ومختصون في السلك القضائي ضرورة معاملة القضاة مهنيا على اسس موحدة مع منح القضاة الخاضعين للتفتيش القضائي حق التظلم من تقرير التفتيش خلال 15 يوما من تاريخ اخطارهم بعريضة تقدم لرئيس الدائرة، على ان يعرض التظلم على مجلس القضاء الاعلى خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه حتى يصار الى تشكيل لجنة من قبل المجلس لبحثه وفحصه واصدار القرار اللازم بشأنه.

كما اثارَت النصوص التي تضمنها مشروع القانون المعدل لقانون الإجراءات الجزائية المقترح من رئيس مجلس القضاء الأعلى انتقادات حادة حيث وصفت بالتعديلات الماسة بحقوق الإنسان والمضيعة لعقبات جديدة في وجه العاملين في المجال القانوني لا سيما المحامين، الأمر الذي من شأن إقرارها أن يلحق ضررا بالغا بالحقوق الأساسية للمواطن ويمس بضمانات المحاكمات العادلة حيث ان إصدارها يتعارض مع نص المادة 43 من القانون الأساسي خاصة انه تم تقديمها دون أن يكون للقانونيين والمحامين ومؤسسات المجتمع المدني والأكاديميين أي دور في مناقشتها والاطلاع عليها. وأقر المشاركون فيه توجيه مذكرة تطالب الرئيس عدم التصديق على رزمة القرارات بقوانين مرفوعة إليه من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى.¹³² ويعتبر اصدار مجلس القضاء الاعلى لتقريره السنوي للسنة الثانية على التوالي تطورا ايجابيا يستحق الثناء.

ومن الجدير بالتنويه، ان رئيس مجلس القضاء الاعلى وجه رسالة الى الملتقى الفكري العربي يحث بها على الانتقادات الموجهة الى القضاء و التي حملها التقرير السابق عن التحول الديمقراطي، في مؤشر على عدم تقبل النقد الموجه من مؤسسات العمل الاهلي مما يعتبر دلالة على ضعف رحابة الصدر التي ينبغي ان يتمتع بها من يمارس الوظيفة العامة، خاصة ان كانت هذه الوظيفة مرتبطة بالقضاء.

3.3.1 النيابة العامة

اصدرت الحكومة المقالة في غزة قرارا باقالة النائب العام وبتوقيفه عن العمل، ثم تم اختطافه لفترة وجيزة من قبل القوة التنفيذية. وفي رد على هذا الاجراء، صرح النائب العام بانه لن يتم عزله من عمله الا بثلاث حالات هي الوفاة وقرار من الرئيس عباس او استقالته من منصبه مؤكدا عدم وجود اي واحدة من هذه الاسباب الثلاثة. وفي غضون هذا الاربك، طالب النائب العام كافة الاجهزة الامنية بالتعاون مع النيابة العامة وتنفيذ القرارات الصادرة عنها للكشف عن الجناة وتقديمهم للقضاء بالسرعة الممكنة لافتا الى ان حالة الفوضى والانفلات عطلت تنفيذ الالاف من مذكرات الاحضار والقاء القبض على المتهمين.

وأوضح النائب العام انه تم اختطافه من قبل القوة التنفيذية للتوقيع على تعهد بعدم مغادرة القطاع ومنعه من ممارسة صلاحياته عبر القرار الصادر عن وزير العدل في حكومة هنية غير الشرعية ومنعه من دخول مقر النيابة العامة أو الإدلاء بأي تصريحات صحفية، وفيما يتعلق بعملية اختطافه، أوضح النائب العام المغني: "انه تم اقتحام مبنى النيابة العامة بحوالي 70 فرداً من ميليشيا التنفيذية الدموية الخارجة عن القانون واقتحموا المكتب بطريقة لا يقبلها العقل والمنطق وانه تم اتياده تحت تهديد السلاح" موضحاً "ان هذا السلوك لا يليق بمواطن فكيف مع النائب العام¹³³. واستنكرت الرئاسة والحكومة والقوى والفصائل والمراكز الحقوقية اختطاف النائب العام واعتبرتها مساساً خطيراً باستقلالية وهيبة القانون. واستمر النائب العام يحذر من تصاعد الانفلات الأمني ومن العصابات التي اخذت تتشط في خطف الاطفال وسرقة السيارات والافراج عن متهمين بالقتل ومنحهم فرصة الهرب خارج البلاد، وشدد النائب العام هجومه على المؤسسات الامنية المشلولة والعاجزة عن حماية عناصرها، ومضى يقول بان الامر ليس انفلاتا امنيا بل سياسة ممنهجة، وبين أن عدد جرائم قتل الانفلات

¹³¹ بيان صادر عن مجلس القضاء الاعلى في 6/11

¹³² ورشة حوارية نظمها المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة" بالتعاون مع تجمع المؤسسات المدنية في نابلس، الحياة 2007/12/7

¹³³ الحياة 2007/8/17

الامني بلغت العام الماضي 168 في قطاع غزة وما يقارب 36 في الضفة، وأن حوالي 20% ممن ارتكبوا جرائم تم اعتقالهم، ولكن هناك 80% لم يتم اعتقالهم¹³⁴

كما أصدرت النيابة العامة تقريراً حول عدد القضايا التي تم انجازها واحالتها الى المحاكم المختصة واهم معوقات استكمال التحقيقات في القضايا التي لم يتم اكمال العمل فيها وتطرق التقرير كذلك الى الجوانب التي لم تتمكن النيابة العامة من تحقيق اهدافها فيها خلال العام الماضي واسبابها والاقتراحات والتوصيات الموضوعة لتجاوز هذه العقبات مستقبلاً.¹³⁵ كما أعلن النائب العام عن تشكيل لجنة تحقيق خاصة من خمسة رؤساء نيابة عامة للتحقيق في كافة جرائم الانفلات الامني، وطالب كافة الأجهزة التنفيذية بالتعاون مع هذه اللجنة، وتنفيذ القرارات الصادرة عنها للكشف عاجلاً عن الجناة، وتقديمهم بأقصى سرعة للقضاء لينالوا جزاء ما اقترفته أيديهم.

وحذر النائب العام من تهميش مؤسسات العدالة والعمل على تغييبها كما حمل المسؤولية إلى وزير الداخلية والأجهزة التنفيذية والفصائل الوطنية بسبب تراخيها في تسليم المطلوبين من مرتكبي الجرائم للنيابة العامة أو تعطيل تنفيذ الآلاف من مذكرات الإحضار والقبض الصادرة بحقهم وتوفير الغطاء اللازم لهم ما أدى إلى قيامهم بارتكاب جرائمهم المرة تلو الأخرى مع شعورهم الكامل بالحصانة من أي إجراء قانوني قد يتخذ بحقهم، وحذر مجدداً من أن دور النيابة العامة محاصر ومهدد بفعل بعض المحاولات الهادفة الى تعطيله من خلال امتناع الأجهزة الأمنية عن تنفيذ قراراته، ورفض الميليشيات المسلحة والفصائل والعائلات تسليم القتلة من منتسبيها وتوفير الغطاء لهم من أكثر من جهة.¹³⁶ حيث أن النيابة العامة أصدرت آلاف مذكرات القبض والإحضار للمشتبه بهم بأسمائهم المعروفة وعناوينهم الواضحة، ولكن لم يتم التعامل مع هذا الموضوع أو التعاون مع النيابة في إحضارهم، علماً- حسب النائب العام- أن وزير الداخلية قام بمنح اجازات من السجن بحق مشتبه بقيامهم بجرائم قتل أو جرائم خطيرة ومحكوم عليهم من قبل القضاء الفلسطيني بالإعدام أو السجن المؤبد، ما يشكل قاعدة وأرضية لهم للقيام بجرائم أخرى، مؤكداً على أن النيابة العامة لم ولن تغلق أو تحفظ أي قضية على الإطلاق، وستبقى مفتوحة لحين الوقت المناسب الذي يكون فيه أجهزة أمنية وسلطة تنفيذية تلقي القبض على المتهمين. . وفي تطور اخر الزمت محكمة العدل العليا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في منتصف كانون الثاني ببيان الاسباب الحقيقية التي دعت الى وقف تسجيل الجمعيات الاهلية.

4.31 المحامون

طالبت نقابة المحامين بتفعيل دور مجلس النقابة الرقابي على التشريعات وتشكيل لجنة متخصصة لدراسة مشاريع القوانين قبل اقرارها من المجلس التشريعي لضمان انسجامها، كما طالبت بتفعيل دور النقابة في المساءلة والمحاسبة وتوجيه مذكرات لكافة الجهات الرسمية في كل ما يتعلق بالاداء المخالف للقانون، وعبرت النقابة عن قلقها لما اقدمت عليه القوة التنفيذية في غزة من تشكيل لجنة قانونية وشرعية للبت في القضايا التي تدخل في اختصاصات النيابة العامة والقضاء النظامي. وأكدت النقابة رفضها لأي مساس بالمؤسسات القانونية للسلطة الوطنية الفلسطينية بخاصة، ومنظومة العدالة بأركانها كافة بشكل عام. واعتبرت نقابة المحامين مثل هذه الخطوة اعتداءً صارخاً على سيادة القانون واستقلال القضاء، وكذلك على حق المواطن بالتوجه الى قاضيه الطبيعي. وطالبت النقابة كافة الجهات ذات العلاقة لاسيما أعضاء الهيئة العامة للنقابة برفض التعاطي مع هذه اللجان وعدم المثول امامها.¹³⁷

5.31 ديوان الفتوى والتشريع

دخل ديوان الفتوى ايضاً على خط التجاذبات بقوة، حيث اقاتل الحكومة الفلسطينية المقالة رئيس ديوان الفتوى والتشريع عبد الكريم ابو صلاح، الذي بدوره اعتبر القرار صادراً من جهة فاقدة للشرعية، واعلن عن تعليق عمل الديوان في قطاع غزة.¹³⁸ واكد رئيس الديوان بان ما قامت به حركة حماس من فرض سيطرتها على مؤسسات السلطة في غزة وبالقوة المسلحة هو عمل غير دستوري ونتائجه باطلة

¹³⁴الحياة 2007/1/28

¹³⁵تقرير النيابة العامة- القدس 2007/4/26

¹³⁶الحياة 2007/1/28

¹³⁷القدس 2007/7/23

¹³⁸القدس 2007/7/19

بطلانا مطلقا لمخالفته الصارخة لاحكام المادة (6) من القانون الاساسي والتي تنص على مبدأ سيادة القانون كأساس الحكم في فلسطين ومبدأ خضوع جميع السلطات والاجهزة والهيئات والمؤسسات والاشخاص للقانون. ذلك ان اعلان حالة الطوارئ من قبل الرئيس محمود عباس جاء في سياق التطبيق السليم لاحكام الباب السابع من القانون الاساسي، كحق للرئيس وواجب عليه حفاظا على الامن القومي للوطن وسلامة وحدة اراضييه. وازداد ان تشكيل حكومة الطوارئ من قبل الرئيس ليست حالة شاذة او محظورة قانونا، لان هناك ممارسة فعلية لهذا الحق تمت فعلا كسابقة دستورية من قبل الرئيس الراحل ياسر عرفات بتاريخ 2003/10/5.

ولفت الى ان للمجلس التشريعي الحق الكامل في مراجعة الاجراءات والتدابير كلها او بعضها التي تتخذها الحكومة اثناء حالة الطوارئ لدى اول اجتماع قانوني يعقده عقب اعلان حالة الطوارئ، او في جلسة التمديد ايها اسبق، وللمجلس الحق كذلك في اجراء الاستجواب اللازم بهذا الشأن، والمجلس بهذا الصدد له حق الغاء او تعديل او اجازة تلك الاجراءات والتدابير كلها او بعضها. وبين رئيس ديوان الفتوى والتشريع ان للرئيس الحق في اصدار المراسيم الرئاسية في أي شأن، بما يتفق مع صلاحياته الدستورية، والاعتراض على مضمون هذه المراسيم او على نفاذها لا يكون الا باللجوء الى المحكمة العليا (بصفتها محكمة دستورية) للطعن في دستورها او لتعطيل نفاذها، وتلك المراسيم تبقى نافذة وواجبة الاحترام لحين صدور قرار من المحكمة الدستورية يعطل نفاذها.

الاجابيات

1. مواصلة القضاة ممارسة اعمالهم رغم الظروف المهنية والمادية الصعبة امر يستحق التقدير، ويشار بالتقدير الى قيام النيابة العامة بالتحقيق وايقاف متهمين في جرائم الفساد.
2. لا بد من الاشارة الى اصرار النائب العام ورئيس ديوان الفتوى والتشريع على مبادئ العمل القانوني، رغم الظروف والتهديدات الشخصية التي احاطت بهم.
3. يعتبر اصدار مجلس القضاء الاعلى لتقريره السنوي للسنة الثانية على التوالي تطورا ايجابيا يستحق الثناء.

السلبيات

1. ما زال تراكم القضايا والبطء في معالجتها يلحق اضرارا ويسهم في زيادة حالات العنف المجتمعي، ولا بد من ايجاد الوسائل لتفعيل جهاز القضاء بما يمكنه من سرعة وكفاءة التعامل من قضايا المواطنين.
2. اغفال وعدم تنفيذ مذكرات القبض بحق المتهمين بجرائم وجنح مختلفة يعطي الانطباع بان القانون لا يلتزم المساواة بين الجميع.
3. عدم تقبل النقد الموجه من مؤسسات العمل الاهلي الى مجلس القضاء الاعلى يعتبر مؤشرا على ضعف رحابة الصدر التي ينبغي ان يتمتع بها من يمارس الوظيفة العامة، خاصة ان كانت هذه الوظيفة مرتبطة بالقضاء.

2. تنظيمات المجتمع المدني

لا تزال تنظيمات المجتمع المدني تعاني من انعدام التأثير باستثناء محاولات متواضعة حيث اقتصررت جهود منظمات المجتمع المدني على التثديد والمناشدة والاعتصام واصدار البيانات للتعليق على الاحداث العاصفة التي شهدتها الساحة الفلسطينية، ولم تتمكن هذه المنظمات المدنية والاهلية من صناعة الحدث مكتفية بالتعليق على ما يجري خاصة وان التجاذبات والاستقطابات في الشارع المحلي الداخلي الفلسطيني جاءت بوتائر متصاعدة منفلثة من كل عقال، ومتجاوزة لكافة الخطوط الحمراء. وبات جليا ضعف تنظيمات المجتمع المدني الفلسطيني خاصة الاحزاب في التأثير في مجرى الاستقطاب الدموي بين حركتي فتح وحماس لتلك الدرجة التي ظهر فيها محدودية دورها وبانها عاجزة عن التأثير، وربما تكتفي بالتعليق على الاحداث لانها لا زالت بعيدة في القدرة على صناعتها او التأثير في مجراها او تنظيم الجماهير ضمن شعاراتها وقيادتهم فكريا وحسيا وفق أطرها الشعبية. وبكلمات اخرى، كان العجز وسياسة "لننظر ونرى" هي سيدة موقف المجتمع المدني بمركباته الذي يتعرض لهجمة من السلطة المركزية في الان نفسه. لا شك ان ما حدث من تطورات دراماتيكية اتسمت بالعنف واستباحة الدم كان اكبر من قدرة هذه المؤسسات على التأثير باعتبار ان ما حدث كان اكبر من المتوقع.

لقد اخفقت لجان العمل الاهلي في غزة في احراز نتائج لمؤتمرها الشعبي الذي نظمته للمطالبة بتشكيل قوة شعبية للتصدي للانفلات الامني بالضبط مثل نصيب فكرة الجبهتين الشعبية والديمقراطية مع حركة الجهاد الاسلامي لطرح مبادرة بنفس الابعاد والاهداف في 5/22 لعقد مؤتمر شعبي لحماية المشروع الوطني. ولا يذكر سوى دخول بعض تنظيمات المجتمع المدني في لعبة الاصطفافات ودعمها لاحد طرفي المعادلة، وكان الصوت الخافت من نصيب الجهات التي لم تحسب على اي من الطرفين. ويشار الى خلافات وقعت بين شبكة المنظمات الاهلية التي طالبت بوقف الاعتداءات الرسمية على منظمات المجتمع المدني على ضوء المرسوم الرئاسي حيث تصدى تجمع المؤسسات الاهلية في المحافظات الفلسطينية لاستنكار موقف الشبكة الذي رحب بقرار الرئيس.

وتعرضت لجنة المتابعة في قطاع غزة الى ازمة خانقة بعد مقاطعة حركة حماس لها ولاجتماعاتها، الامر الذي دفع جميع الفصائل والقوى في 5/30 الى تشكيل لجنة لدراسة اوضاع لجنة المتابعة ووضع مقترحات لتطويرها. فاذا كان هذا هو حال هيئة مهمة يمكن ان تحل التناقضات وترفع الخلاف بين الفصائل على مستوى قطاع غزة، فانه يعني غياب الاطار والمظلة التي تجمع الفصائل بما يمكنها من لعب دور كابح لاي خلاف الامر الذي يفتح الباب بدفته على التصعيد والانفجار. وفي دليل اخر على الازمة الفصائلية والحزبية يمكن لفت النظر الى احتجاج 8 فصائل وادانتها لما اطلقوا عليه اسم "التوليفة الخماسية في غزة" والتي يقصد بها استئثار حماس وفتح على وجه التحديد بالتشاور والمحاصصة.

واعلن اكثر من الف شخصية ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية رفضها وادانتها "الانقلاب العسكري الدموي" الذي قامت به حماس في غزة، كما دعا رؤساء بلديات وهيئات محلية ومختصون ونشيطون في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني الى تشكيل لوبي موحد بين القطاع الخاص والمجتمع المدني وهيئات المحلية للضغط على صانعي القرار لاقرار سياسات واضحة وارساء علاقة تكاملية. وفي معركة كسر الارادات والمماحكات، شل الاضراب العام في 9/9 مختلف المحافظات الجنوبية والشمالية في قطاع غزة تلبية لدعوة فصائل منظمة التحرير للتضامن ضد اعتداءات القوة التنفيذية، وهو الاضراب الذي أكدت حماس من جهتها فشله. ولوحظ صعود دور بارز لنقابة الموظفين العموميين واضرابات المتكررة التي هزت المؤسسات الرسمية وثلت العمل في اهم المرافق لا سيما التعليم والصحة. وفي تطور اخر وقعت عشرات المؤسسات الاهلية على مدونة السلوك الخاصة بالشفافية والمساءلة.

1.2 الاحزاب الوطنية

دخل حركتي فتح وحماس في الصراع الدامي كان ذروة ما يتوقعه المرء بعد ان مل الناس من تأكيدات الطرفين على صيانة الوحدة الوطنية والحفاظ على المصالح العليا للشعب الفلسطيني والتمسك بها والعمل بموجبا وحفظ الدم الفلسطيني، فقد وصل الشارع الفلسطيني الى درجة الاستياء والاحباط من تأكيد الحركتين على احترام وقف اطلاق النار وسحب المسلحين من الشوارع، ونزولهم عن الابراج والبنيات، وازالة الحواجز خاصة بعد ان تصاعد الوضع ووصل الى حالة الاعتراب لا سيما بعد اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة

الوطنية، الامر الذي افقد المواطن ثقته بالاحزاب والاتفاقيات التي تتوصل اليها وجعل المواطن يتشكك حول قدرة هذه الاحزاب على قيادة الوطن وايصاله الى بر السلامة.

لا تزال حركة فتح تعاني من ازمة وجودية بعد المنعطف التاريخي في غزة، وهي ستحتاج الى وقت طويل وجهود كبيرة لتجاوز المحنة والتفكك التي ألمت بها وأثرت عليها. وقد نفت الحركة بشدة اعادة تشكيل قيادة الساحة او تقديمها لاستقلالها. لقد تلقت حركة فتح ضربات قوية سواء بسبب سيطرة حماس على غزة كما خسرت قبل ذلك الانتخابات وخسرت الحكومة الحالية الثالثة عشرة. ان حركة فتح تعيش ازمة داخلية تتفاعل منذ زمن وربما بات الاقتراب من لحظة المواجهة السياسية مسألة وقت خاصة مع استمرار تعطيل انعقاد المؤتمر السادس ووضع اللجنة المركزية وخلافات الرئاسة ضدها. ورغم اجراء العملية الانتخابية لاكثر من موقع فتحاوي، الا ان انعقاد المؤتمر السادس لا يزال يشكل تحديا كبيرا للحركة خشية ان يسرع المؤتمر من التجاذبات والاجنحة داخل الحركة ما يقود الى ضعفتها وتفككها وليس تجميعها وترميمها حسب المأمول.

اصدر المجلس المركزي بيانا يقضي بان تكون جميع الانتخابات الفلسطينية التشريعية والبلدية على اساس النسبية الكاملة سواء لمنظمة التحرير ومؤسساتها او السلطة الوطنية وهيئاتها ودعا لاعتماد وتعديل القوانين لانجاز ذلك. يأتي ذلك كخيارات لاجراء انتخابات جديدة قد تحد من مشاركة حركة حماس، ويمنع أحد تلك الخيارات مرشحي حماس وغيرها من المنظمات من المشاركة الا اذا التزموا بالقانون الفلسطيني والاتفاقات السابقة التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية.¹³⁹ بينما اعلنت حركة حماس رفضها لاي تغيير في القانون الانتخابي الفلسطيني، مؤكدة ان أي تغيير لهذا القانون يجب ان يكون "بالتوافق". وقال المتحدث باسم حركة حماس انه ليس لمنظمة التحرير الفلسطينية حق تغيير القانون، معتبرا ان أي تغيير يجب ان يأتي من خلال المجلس التشريعي.¹⁴⁰

واعترفت 7 فصائل فلسطينية اعلان السلطات الاسرائيلية باعتبار غزة كيانا معاديا بمثابة خطوة تمهد لاجتياحه. وكانت الجبهة الشعبية قد اصدرت عدة بيانات حول رفض انابوليس واستتكار تصرفات أجهزة الامن في قمع المسيرات المناهضة له في البلاد، كما لوحظ دور متزايد لحزب التحرير بقيامه بتنظيم مسيرات في عدد من محافظات الضفة الغربية.

2.2 التيارات الاسلامية¹⁴¹

رفضت حركة حماس كافة الخطط المطروحة ومنها الخطة التي عرضتها الادارة الاميركية والقاضية بوقف المقاومة مقابل رفع الحواجز الاسرائيلية وتسهيل الحركة بين المناطق الفلسطينية. كما اعلنت حركة حماس رفضها لدعوة الرئيس عباس في 7/18 والمتضمنة اجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة. وظهر بان قيادات حركة حماس في الضفة الغربية غير مرتاحة من النتيجة التي الت اليها الامور والاضاع في غزة وكانه بدأ يظهر تباين يلوح في الافق بين مواقف قيادات حماس في الضفة وغزة بشأن الحسم العسكري، وربما تتفاقم الازمة خاصة على اثر تصريحات لقياديين في حماس مفادها ان السيطرة على غزة كانت خطأ. وفي ظاهرة جديدة اخذت بالاتساع، وقعت عدة اشتباكات مسلحة بين القوة التنفيذية التابعة لحماس وبين عناصر من سرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الاسلامي اسفرت عن وقوع قتلى وجرحى، وقد تبع كل مصادمة الاعلان عن اتفاق تم بمقتضاه تطويق تلك الاشتباكات المؤسفة. وتوصلت لاحقا حركتا حماس والجهاد الى عدة اتفاقات لوقف اطلاق النار بينهما في 10/5 بعد اعتقال 12 مسلحا من الجهاد. واكدت حركة حماس ان عودة قيادات وعناصر حركة فتح لقطاع غزة هي حق مكفول لهم طالما عمل العائدون وفق القانون ودون احداث توتر في الساحة. وينشط حزب التحرير فيما يبدو انه محاولة لتعبئة الفراغ الحاصل بسبب تراجع صورة حماس في الضفة نتيجة احداث غزة الدموية.

¹³⁹القدس 2007/8/16

¹⁴⁰القدس 2007/6/24

¹⁴¹يجدر التنويه الى ان قسما من القوى التي كانت تندرج تحت مسمى المعارضة الاسلامية، حركة حماس تحديدا، قد بات من غير الممكن تصنيفها تحت عنوان المعارضة بعد ان تولت تشكيل الحكومة. ومع هذا التنويه، فسيستمر تناولها في هذا القسم تحت عنوان التيارات الاسلامية.

قانون الانتخابات التشريعية

أحد الأمور الأكثر أهمية على الصعيد السياسي الداخلي، كان المرسوم الذي أصدره الرئيس على شكل قانون للانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة والتي قد تكون انتخابات مبكرة. ويشير الخبراء الدستوريون إلى أن القانون الأساسي الفلسطيني الذي يسري كدستور مؤقت لا يحدد شروطا للدعوة إلى انتخابات مبكرة. بينما يضع القانون الجديد شروطا سياسية على أي مرشح إلى الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بينها أن الأهلية للترشيح يجب أن ترتبط بموافقة المرشح على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كما يجب أن يوافق المرشح على الاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير والالتزام بإعلان الاستقلال الفلسطيني الذي تم في المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1988. وينص مشروع القانون الجديد كذلك على التزام مرشح الرئاسة أو البرلمان بالقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية الذي يتحدث عن اتفاق إعلان المبادئ للمرحلة الانتقالية، أي اتفاق أوسلو المعقود بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993. وترفض حركة حماس الاعتراف بالاتفاقات الموقعة مع الحكومة الإسرائيلية، كما ترفض حصرية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني لا سيما أنها ليست عضوا في المنظمة.

ويعني إصدار المرسوم عمليا استبعاد أعضاء حماس من الترشح للانتخابات، وهذا ما يفسر رد فعل حماس. إن المرسوم الجديد سيعيد قانون الانتخابات الفلسطينية التشريعية والرئاسية الذي جرت على أساسه الانتخابات الفلسطينية الأخيرة الرئاسية في كانون الثاني 2005 والتشريعية في كانون الثاني 2006.

ويجيز القانون الأساسي لرئيس السلطة الوطنية إصدار قرارات بقوة القانون حسب المادة 43 من القانون الأساسي الفلسطيني على أن تعرض هذه المراسيم والقوانين على المجلس التشريعي في أول جلسة قادمة له. ومن حق المجلس المصادقة عليها أو إلغاؤها. ولكن إذا لم يجتمع المجلس التشريعي حتى إجراء الانتخابات، فإن الانتخابات القادمة ستجري وفق هذا القانون المعدل. وبموجب المرسوم سيبقى عدد مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني 132 لعموم الأراضي الفلسطينية، باعتبارها انتخابية واحدة، وبالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية، على المرشح أن يحصل على نسبة 50% زائد واحد من الأصوات الصحيحة ليفوز. وإذا لم يحصل على الأغلبية المطلقة، تجري جولة أخرى من الانتخابات بين المرشحين اللذين حصلوا على أعلى نسبة من الأصوات. وقالت حماس التي فازت بأغلبية مقاعد البرلمان في الانتخابات التي جرت في كانون الثاني عام 2006 إن عباس سيخالف الدستور إذا دعا إلى انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة.¹⁴² وهددت الحركة بعرقلة أي مسعى لإجراء الانتخابات. من خلال رفضها لأي تغيير في القانون الانتخابي الفلسطيني، مؤكدة أن أي تغيير لهذا القانون يجب أن يكون "بالتوافق". وقال متحدث باسم حركة حماس إنه لا يحق للمجلس المركزي تغيير القانون معتبرا أن الشرعية لا تأتي من المجلس المركزي، بل يجب أن يأتي أي تغيير من المجلس التشريعي، وأكد أن حماس لم تستشر في أي تغيير، واعتبرت بالتالي قرارات المجلس المركزي نوعا من الهيمنة على الشرعية الفلسطينية. وترفض حماس التخلي عن الكفاح المسلح وتقول إنها لن تعترف بالكيان الإسرائيلي وهو ما تطالب به القوى الغربية الرئيسية.

¹⁴² القدس 2007/6/24

الإيجابيات

1. لاشك ان تبلور حزبين كبيرين مركزيين يعتبر تطورا ومظهرا ديمقراطيا جوهريا، غير ان اتساع الفجوة في الكثير من المجالات بينهما يولد حالة شديدة من الاستقطاب التي تصل نتيجة الانفلات الى حالة التصادم والاحتراق.
2. ولاشك كذلك، ان وجود تيار وسطي ثالث وسط حالة الاستقطاب هذه يعتبر ايضا تطورا بل ومطلبا ديمقراطيا جوهريا، غير ان حالة التشرذم في هذا التيار تجعله عاجزا عن التأثير الفاعل في الاحداث الجوهرية.
3. رغم القسوة والانتهاكات وحالة الاحتراق غير المبررة اصلا، الا ان توقف هذه الحالة خلال ايام محدودة يشير الى حالة من المناعة ضد الانغماس في حرب اهلية ضروس، الامر الذي ينبغي تاصيله والبناء عليه.

السلبيات

1. لم تتمكن الاحزاب السياسية من صناعة الحدث الايجابي خاصة وان التجاذبات والاستقطابات في الشارع الداخلي جاءت بوتائر متصاعدة منفلثة من كل عقال. وبات جليا ضعف الاحزاب في التأثير في وقف الاستقطاب الدموي لتلك الدرجة التي ظهرت فيها محدودية التأثير في تنظيم الجماهير وقيادتهم فكريا وحسيا وفق ما هو مامول من هذه الاحزاب.
2. تعاني احزاب الوسط من انعدام التأثير باستثناء محاولات متواضعة حيث اقتصرتها جهودها على التثديد والمناشدة والاعتصام واصدار بيانات للتعليق على الاحداث العاصفة التي شهدتها الساحة الفلسطينية.
3. لاشك ان ما حدث من تطورات دراماتيكية اتسمت بالعنف واستباحة الدم كان اكبر من قدرة جميع الاحزاب على التأثير باعتبار ان ما حدث كان اكبر من المتوقع، اما العبرة فهي في مقدار فهم الدروس التي تمنع من تكرار ما حدث مستقبلا.

3.2 الجمعيات والتنظيمات الاهلية

يبلغ عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في الأراضي الفلسطينية 1495 منظمة بما في ذلك تلك التي لم تباشر عملها بعد. وازداد عدد المنظمات الإجمالي بنسبة 61%، حيث كان عددها 926 منظمة منتصف العام 2000، فيما انخفضت نسبة المنظمات في الضفة مقارنة مع نظيراتها في القطاع، كما انخفض معدل عدد السكان لكل منظمة غير حكومية، حيث أصبح 2848 شخصا لكل منظمة العام 2007، بعد أن كان 3569 شخصا لكل منظمة العام 2000، وتركزت معظم المنظمات في التجمعات الحضرية بنسبة 57%، تليها المنظمات الريفية بنسبة 30%، ثم في السمخيمات بنسبة 12%. وارتفعت نسبة المنظمات التي تتوفر لديها هيئات عامة حيث ارتفعت نسبتها من 70% عام 2000 إلى 86% عام 2007¹⁴³. ويشار الى وجود فجوة واسعة ما بين القانون الخاص بالعمل الأهلي وبين تطبيقاته ربما لان السلطة الوطنية لا تمتلك سياسة واضحة حيال كيفية التعااطي مع العمل الأهلي، مما يقود إلى مواقف متعددة من قبل الهيئات الرسمية تجاه هذه المنظمات الامر الذي يدعو الى بذل المزيد من الجهد والعمل من اجل تطوير هذه المنظمات وبما يكفل تعزيز دورها وتأثيرها المجتمعي خصوصا لجهة توافق بنية هذه المؤسسات مع أسس المساءلة والشفافية. وفيما يتعلق بالاستقلالية والتمويل والاستمرارية، تدل المؤشرات على مدى قدرة هذه المنظمات على تحقيق أهدافها والاستمرار في تنفيذ برامجها بمدى استقلاليتها المالية لاسيما وأن معظم منظمات هذا القطاع تعتمد أساسا على التمويل الخارجي¹⁴⁴

وفي خطوة اشاعت جواً من الشك، اعلنت وزارة الداخلية بانها ستحيل نحو 70 مؤسسة اهلية في غزة الى النائب العام بسبب خلل في اوضاعها المالية خلال العام المنصرم. وجاءت هذه الخطة بعد صدور مرسوم رئاسي بتاريخ 2008/6/20 بشأن تراخيص الجمعيات والمؤسسات الاهلية. أعقب ذلك حل 103 جمعيات خيرية واهلية تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة لارتكابها مخالفات قانونية او ادارية او مالية. واعطى القرار الحق لكل متضرر المبادرة بالاتصال بوزارة الشؤون الاجتماعية للتعامل مع الاعتراض بمسؤولية. ووصف القرار بانه خطوة اولى من سلسلة خطوات متتابعة لانهاء هذا الملف بشكل حاسم ولفت الى ان هذه القرارات ضمن خطة الحكومة ستتبعها خطوات بنفس الاتجاه وهي جزء من خطة الحكومة القائمة على اساس الاصلاح المؤسساتي¹⁴⁵.

وانتقلت مجموعة شخصيات سياسية وأكاديمية ومسؤولي بعض المنظمات الاهلية ونواب في المجلس التشريعي على اطلاق حملة تهدف الى حشد جماهيري ومؤسستي واهلي واسع على مذكرة تم تداولها وتوزيعها على شكل نداء موجه الى الشعب الفلسطيني والى قيادتي حركتي فتح وحماس، تدعو الى تشكيل حكومة انتقالية لمدة عام لادارة الامور في الاراضي الفلسطينية، في حال لم تتمكن الاطراف وتحديدًا فتح وحماس من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية استنادا الى وثيقة الاسرى.

وقامت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية العاملة في القدس بتوجيه مذكرة استنكار الى عدة اطراف دولية واقليمية حول مجزرة الجيش الاسرائيلي في بلدة قانا بجنوب لبنان. ونفذت العديد من المؤسسات الاهلية اعتصامات ومسيرات ومؤتمرات، ووجهت دعوات لانهاء الحرب الداخلية ووأد الفتنة الداخلية والفوضى والانفلات الامني.

وبعد ان طور الملتقى الفكري العربي عام 2005/6 ميثاق الشرف بين الاحزاب السياسية بشأن الانتخابات ليشمل تشكيل لجنة وطنية للإشراف على التزام الاحزاب السياسية ببنود هذا الميثاق الامر الذي كان له الاثر البالغ في ضمان اجراء انتخابات نزيهة وخالية من العنف، تمكن الملتقى العام الماضي كذلك من جمع كافة الاطراف والاحزاب الفلسطينية على طاولة مستديرة تم خلالها النقاش في الوضع

¹⁴³ دراسة خاصة بتعداد المنظمات غير الحكومية، مجدي المالكي

¹⁴⁴ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" - الايام 2007/8/15

¹⁴⁵ القدس 2007/8/28

الراهن والوصول الى توصيات، ومن الملاحظ بان الاحزاب والحركات السياسية المجتمعة عهدت الى الملتقى الفكري العربي متابعة التوصيات بما يراه مناسباً بما يعبر عن عمق الازمة السياسية الراهنة. وفي سياق آخر، عقد المؤتمر التأسيسي لمنتدى فلسطين في 15 تشرين ثاني لمناقشة واقرار البيان التأسيسي، وافراز قيادته ولجانه الفرعية، ومن ثم الانطلاق نحو تنفيذ البرنامج الذي سيقره المؤتمر ضمن خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، ووضع الليات واضحة ومحددة لذلك.

وفي مجال آخر من مجالات العمل الاهلي، افادت الهيئة الوطنية العليا للحد من انتشار المخدرات في تقرير لها بارتفاع ظاهرة تعاطي المخدرات في القدس خلال الفترة الاخيرة بشكل ملحوظ، واكدت الهيئة بان ما يتم ضبطه لا يتعدى 10% من اجمالي الكميات الحقيقية. وافادت اللجنة بوقوع 130 حالة وفاة بسبب التعاطي في العاملين الماضيين اما بسبب الجرعة الزائدة واما جراء جرائم ترتبط بتعاطي المخدرات. ومن المعروف ان هنالك انتشاراً أخذاً بالاتساع للمخدرات في مدينة القدس نتيجة لضعف الوعي الديني والاحباطات السياسية والانفلات الأمني والوضع الاقتصادي المتردي مما يستدعي العمل الجاد للحد من أخطار هذه الآفة بالتنسيق الكامل بين كافة المؤسسات المعنية في محاولة لدرء هذا الخطر الذي يهدد المجتمع الفلسطيني.¹⁴⁶

4.2 منظمات حقوق الانسان

ارتفعت وتيرة العمل عند المؤسسات والمنظمات المهتمة بحقوق الانسان بفعل زيادة وتائر الاستيطان في القدس والضفة الغربية عموماً، وتوسيع السلطات الاسرائيلية للعديد من المستوطنات والبؤر الاستيطانية خاصة تلك المحيطة بالقدس وعلى حدود الاخيرة مع الضفة الغربية والمناطق التي تقع غرب الجدار العنصري. كما حذرت المؤسسات من خطورة حملة الحفريات في ساحة البراق بما تضمنته من ازالة وهدم ابنية عربية واسلامية، وكشف في 1/28 عن قيام جمعية (العاد) الاسرائيلية وبمساعدة سلطة الاثار الاسرائيلية بحفر نفق جديد يبدأ من اسفل منطقة عين سلوان ويمر بمحاذاة مسجد عين سلوان نحو ارض وقفية مسيحية باتجاه السور الجنوبي للمسجد الأقصى. ودعت الى تشكيل لجنة مهنية وبصورة عاجلة تتألف من ذوي الاختصاص المسلمين لفحص وضعية اسوار البلدة القديمة في القدس وكافة آثارها العربية والاسلامية والمسيحية على ضوء الحفريات الاسرائيلية المتواصلة.

كما اصدر الائتلاف الاهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس تقارير حول الانتهاكات الاسرائيلية في القدس مع الاشارة الى صدور وثيقة سرية للصليب الاحمر الدولي تؤكد انتهاك السلطات الاسرائيلية للقوانين الانسانية والدولية في القدس الشرقية كما حذرت عدة مراكز من عمليات هدم واسعة تخطط لها بلدية القدس تطال مساكن ومبان من عدة طبقات، وتوزع هذه المباني على احياء في بيت حنينا وشعفاط والثوري وواد الجوز والصوانة، وداخل اسوار البلدة القديمة. ودعت الهيئة الفلسطينية المستقلة في 7/16 الى تشكيل لجنة تحقيق مستقلة للكشف عن ملابسات وفاة مواطنين في قطاع غزة احدهما كانت تحتجزه القوة التنفيذية فيما احتجز الاخر لدى مجموعة مسلحة تابعة لحركة حماس.

وكشفت دراسة صادرة عن معهد اريج حول الاستيطان الاسرائيلي بان الاستيطان يتوسع بسرعة ووفق منهجية اسرائيلية تهدف الى استغلال الغفلة الدولية والضعف العربي والاسلامي. كما نظمت مؤسسة السبيل مؤتمراً حول الحضور المسيحي في الاراضي المقدسة اشارت خلاله الى انخفاض حاد في اعداد المسيحيين في البلاد المقدسة.

5.2 النقابات والاتحادات

اعلن مجلس اتحاد النقابات في الجامعات والمعاهد العليا الفلسطينية عن بدء الاجراءات التصعيدية النقابية في جميع الجامعات الفلسطينية احتجاجاً على عدم تلبية مطالب الاتحاد من قبل مجلس التعليم العالي والوزارة ومجالس الامناء حيث تقدم مجلس الاتحاد بعدة مطالب تهم العاملين في الجامعات كمنح الكادر والتقاعد وغلاء المعيشة. كما وعلق اتحاد نقابات المهن الصحية في 5/28 اضراباً مفتوحاً عن العمل دام 105 ايام بعد الاعلان عن التوصل الى اتفاق حول القضايا العالقة ووجود وعود حول تحويل اموال لهذا القطاع. وتم تشكيل الامانة العامة والاتحاد العام للنقابات في 6/13.

¹⁴⁶ تقرير الهيئة الوطنية العليا للحد من انتشار آفة المخدرات تشرين اول 2007

وظفت على السطح الآثار الملموسة لنقابة العاملين في الوظيفة العمومية وممارستها لضغط كبير على الحكومة للاهتمام الكافي بمعاناة الموظفين العموميين الذين يعانون من أزمة حقيقية وضائقة مالية لا تحتمل. وكان التهديد بسلاح الاضراب والعودة الى الاضراب المفتوح من اهم الاساليب وانجعا للضغط على المؤسسة الرسمية للقيام باجراءات محددة لحل أزمة الموظفين. وهددت نقابة العاملين في الوظيفة العمومية أكثر من مرة بالعودة الى الاضراب المفتوح في مرحلته الثالثة في حال واصلت الحكومة الاخلال بالاتفاق وذلك في مطلع اذار. وافادت نقابة الصيادلة الفلسطينيين بان وزارة الصحة الاسرائيلية قامت بحملة على صيدليات مدينة القدس هدفها منع التعامل مع الادوية العربية المصنعة في الاراضي الفلسطينية ونددت بهذا الاجراء.

وهدد نقباء ثلاث نقابات تمثل أغلب الموظفين المدنيين بالجوء الى القضاء لمقاضاة الحكومة والبنوك بسبب فوائد اضافية كبيرة فرضتها المصارف على خلفية تأخر صرف الرواتب. واتهم النقباء المصارف باقتطاع نسب عالية من رواتب ومتأخرات الموظفين المقترضين(نحو 59 الف موظف) تراوحت بين 30 و50% مما صرف، وهو ما اعتبره نكوصا عن المسؤوليات وخرقا للاتفاقات والقانون وعبروا عن رفضهم الشديد للاجراءات ودعوا البنوك الى التزام القانون اذاعها¹⁴⁷. وان البنوك بذلك لم تأخذ في الاعتبار الأحوال المعيشية الصعبة للموظفين حيث تراوحت الحسومات بين 30 و50% من رواتبهم المستحقة ما حرم المقترضين خاصة من الاستفادة من استحقاقاتهم المتأخرة. وطالب النقباء الحكومة بصرف رواتب الموظفين عبر بنوك البريد او التدخل لدى المصارف والزامها بحسب نسب معقولة وبما يقل عن 30% مما تصرفه للموظفين قبل ان يطالبوا سلطة النقد باعتبارها الجهة ذات العلاقة باتخاذ اجراءات رقابية بشأن الخصومات والفوائد والعمولات المضاعفة التي تفرضها البنوك على خلفية انقطاع وعدم انتظام صرف الرواتب لنحو 170 الف موظف بعدما تسلمت الحكومة العاشرة السابقة مهامها اثر الحصار السياسي والمالي الذي فرض على السلطة الوطنية في حينه.

وبعد مضي أكثر من أربعة شهور على الإضراب المفتوح للموظفين العاملين في القطاع العام، وقعت الحكومة اتفاقا مع نقابة العاملين في الوظيفة العمومية ليعود الموظفون إلى العمل اعتبارا من 1/14 . وبدأت وزارة المالية بصرف راتب شهر كامل للشهر الثاني على التوالي وجزء من المستحقات للعسكريين والموظفين الذين حصلوا على أقل من 60% من مجمل رواتبهم منذ آذار 2006 عندما تعثر انتظام صرف الرواتب. وبناءً على الاتفاق تم إعادة جدولة كافة المستحقات المالية للموظفين ودفعها بانتظام خلال أربع أو خمس دفعات مالية. وأكدت نقابة العاملين في الوظيفة العمومية، امس أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الحكومة، يشمل جميع الموظفين، ويضمن الحفاظ على حقوقهم.

وقررت اللجنة التنفيذية للإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين استكمال عقد مؤتمرات النقابات العامة وإقرار النظام الداخلي المعدل وسياسات الإتحاد العام والإستراتيجية بما يضمن نجاح المؤتمر العام، وقبول دعوات الاتحادات العالمية لحضور مؤتمراتهم وحث الإتحاد الدولي للنقابات على العمل على حماية حقوق العمال والعاملين داخل الخط الأخضر واستنكار الاعتقال السابق لنحو 4600 عامل فلسطيني وإجبارهم على دفع غرامات باهظة، والطلب من الحكومة الفلسطينية الإسراع بصرف المساعدات المخصصة للعمال. وثن شاهر سعد الأمين العام للإتحاد دور لجنة القضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي من أجل تشريع قانون للنقابات يتماشى مع المعايير الدولية للعمل وخصوصاً الاتفاقيتين الدوليتين رقم 89 و 98.¹⁴⁸ كما ودعا الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، الى تعزيز وحدة الحركة النقابية الفلسطينية ووضع حد لحالة الشردمة والتمزق فيها عبر التوحد في نقابات ديمقراطية فاعلة من خلال اجراء انتخابات ديمقراطية من القواعد العمالية الى اعلى هيئات الإتحاد الموحد وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، معتبرا ان وحدة الحركة النقابية وتحقيق مصالح الطبقة العاملة يتطلب اقرار قانون التنظيم النقابي بما ينسجم مع المعايير الدولية ويراعي الحق في التنظيم النقابي، وكذلك اقرار التشريعات والقوانين الخاصة بالعمال، وتطبيق قانون العمل الفلسطيني واللوائح الخاصة به، وقانون التأمينات الاجتماعية.¹⁴⁹

¹⁴⁷ الحياة 2007/8/9

¹⁴⁸ القدس 2007/4/10

¹⁴⁹ القدس 2007/9/14

الإيجابيات

1. حاول المجتمع المدني جاهدا التدخل والإسهام في منع تفاقم الأوضاع، غير أن سرعة وقوة التدهور كانت أقوى من أن يمكن مواجهتها.
2. كذلك فإن القطاع الخاص، قام بتطوير دوره وجهوده في المساعدة لإيجاد حل للمشاكل. ويعول على هذا التطور لزيادة حيوية للمجتمع المدني.
3. الاضراب الذي قام به موظفو الخدمة العامة وشكل عنصرا ضاغطا هاما، حتى ولو اتسم في جزء منه بالاجندة السياسية، ولكنه أظهر أيضا حجم العمل الممكن انجازه ان كان منظما.
4. رغم انها لم تستطع ان تؤثر فعليا في منع تفاقم الاحداث، الا ان المؤسسات الاهلية ربما كانت الاكثر فعالية بين مركبات المجتمع الفلسطيني خلال الفترة التي اعقبت ذلك.

السلبيات

1. استخدام اضراب موظفي الخدمة العامة لم يكن مبررا لجهة توظيفه لخدمة اهداف سياسية، حتى وان كانت المطالب المهنية مشروعة.
2. ما زالت الممارسات الديمقراطية في مؤسسات العمل الاهلي اقل من ان تستجيب للمتطلبات الملائمة.
3. الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية يتطلب اسلوبا جديدا يتم من خلاله تخصيص جزء من الاموال العامة لصالح المسسات الاهلية على ان لا يؤدي ذلك الى التدخل واعاقه عمل هذه المؤسسات.
4. تزايد اشتراطات الممولين الرقابية بحيث اصبحت الابعاء الادارية في كثير من الاحيان تتم على حساب تنفيذ البرامج، ولاشك ان لبعض الممارسات السلبية للمؤسسات الاهلية وخاصة على الصعيد المالي دورا اساسيا في ذلك.

3. الاستنتاجات

1. سيدخل العام 2007 التاريخ الفلسطيني باعتباره من اكثر السنوات سوءا بعد ان تجسد خلاله انتهاك حرمة الدم الفلسطيني، وسيسجل لهذا الجيل تسببه في ذلك.
2. وليس الدم فقط ما تم استباحته، بل كذلك القيم والمبادئ الديمقراطية التي سعى المجتمع الفلسطيني لترسيخها طوال اكثر من عقد من الزمان.
3. واذا كانت السلطات الاسرائيلية تعتذر سابقا عن ما تسميه اخطاء، فانها لم تعد تشعر انه مطلوب منها مجرد الاعتذار عن قتل الابرياء. طالما اصبح الدم الفلسطيني مباحا من قبل الفلسطينيين انفسهم.
4. لقد تجاوز عام 2007 كل ما هو مالوف من اعمال بطش، بعد ان وضعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي شعب غزة باكملة بشيوخه واطفاله تحت حصار تجويعي، وقطعت امدادات المياه والكهرباء، ووقفت تشغيل معدات الطوارئ في المستشفيات، والامر العجيب ان يتم ذلك وسط لامبالاة عالمية مثيرة للدهول! وهنا لا بد من القول، ان العالم ربما اراد ان يقول: "من هانت عليه نفسه هانت على غيره!!"
5. لن يكون بإمكان الرئيس التحل من المسؤولية عما حدث، فهو بالنهاية الرئيس المنتخب والمفترض ان يكون زعيم وقائد الشعب والمسؤول عن اي تطور يحدث سواء كان ذلك التطور ايجابيا ام سلبيا.
6. ربما يغفر للرئيس انه تمكن من فك الحصار المالي المفروض على الشعب الفلسطيني بكامله، ولكن ثمن ذلك لم يكن قليلا، فقد تم على حساب الدم وكذلك على حساب معاناة الشعب في القطاع، ورغم عشرات اللقاءات مع رئيس وزراء الاحتلال، فان ما نتج عنها لا يكاد يذكر.
7. لم يحدث في التاريخ ان يكون الوضع طبيعيا في بلد تعاقبت عليه اربع حكومات في عام واحد، فكم بالحري اذا ترافق ذلك مع مظاهر حرب اهلية، واحتلال يمارس جرائم الحرب؟
8. وقبل ان ينتهي العام، ينقسم البلد وتديره حكومتان متضادتان تتكلم او تحاول ان تتكلم كل منهما مع المحتل، كل بمبرراته واسبابه ولا تجدان الوسيلة لمخاطبة بعضهما!
9. مع كل ذلك، يسجل للشعب الفلسطيني انه واصل التثبيت بارضه باطراف النواجد، وتواصلت المسيرة، وتحقق نوع من الامن والهدوء حتى ولو في نطاق الحد الأدنى.
10. كان من الطبيعي ان تتجح حكومة تصريف الاعمال من ان تضع حدا للحصار المالي، طالما ان الثمن هو عزل الحكومة الاخرى.
11. وكان من الطبيعي ايضا، ان تتمكن الحكومة المقالة من فرض الهدوء الداخلي، لكنها لم تتمكن من فك العزلة والمعاناة والحصار الاقتصادي .
12. ولا بد من التأكيد مجددا على ضرورة ان تصبح الاراضي المحررة في قطاع غزة مصدرا للتنمية والاستثمار وزيادة الدخل القومي. ان تحركا جديا وعلى قدر عال من التخطيط والابداع يعتبر مطلوبا حتى يمكن لهذه الاراضي ان تساهم في انعاش الوضع الفلسطيني.
13. الاضرار المطول لموظفي القطاع العام للسنة الثانية على التوالي كان تجربة هامة على صعيد تحقيق المطالب المهنية والمعيشية، وكذلك كنوع من انواع الممارسة الديمقراطية، غير ان استغلالها لتحقيق اهداف سياسية فئوية يعتبر امرا ضارا.
14. الكوارث التي شهدتها الاراضي الفلسطينية سواء في محطات الوقود وفي مواقع تصريف المياه العادمة، تفرع ناقوس الخطر، من اجل اتخاذ اكبر قدر من الاجراءات الوقائية لمنع تكرار مثل هذه المآسي.
15. وهنا ايضا، لا بد من اعادة التأكيد على قضية الاسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية باعتبارها حالات انسانية كاملة، وحالات ضخمة من الاعتداء على حقوق الانسان خاصة وان اقسامها كبيرة تقبع في المعتقلات الاسرائيلية دون محاكمات او توجيه تهم، والمئات منهم أقل عمرا من ان توجه لهم تهم اصلا.
16. وكذلك فيما يتعلق بالقدس، فان المضي في تنفيذ مخططات تهويد المدينة والتضييق على مواطنيها العرب أخذة بالتسارع والتعمق خاصة مع اكتمال حلقة جدار العزل العنصري، الامر الذي يستلزم تحريك هذه القضية على مختلف المستويات الدولية من اجل الزام سلطة الاحتلال الاسرائيلية على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية.

17. ولا شك ان اصدار وتقديم التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية والادارية وتسليمه للجهات ذات العلاقة من شأنه الاسهام في زيادة مصداقية الديوان، غير ان ذلك يتطلب ايضا زيادة امكانيات الديوان حتى يتمكن من تحقيق اهدافه، ولا شك كذلك ان تفعيل عمل هيئة الكسب غير المشروع من شأنه اكمال حلقة الرقابة وزيادة فاعليتها.
18. رغم كل السلبات والخطايا في المجال الامني الداخلي، فان الاجهزة الامنية بقطاعها الواسع بقيت خارج اطار الصراعات الفئوية ومارست مهامها بانضباط ومهنية من اجل خدمة المجتمع، رغم الاساءات التي الحقها فئات هامشية بسمعة وهيبة هذه المؤسسة، ولا شك ان تنقية المؤسسة الامنية من الفئات المسيئة سيكون له الاثر الايجابي في قادم الايام.
19. ولا بد من التذكير بضرورة استئناف عملية الانتخابات البلدية والتي لم يستكمل الجزء الاخير منها بسبب الاستقطاب السياسي وما تبعه من حالة الانفلات الامني.
20. من الصعب الحكم سلبا على اداء المجلس التشريعي باعتبار انه كان مستهدفا - كما الوطن كله - من قبل قوات الاحتلال على وجه خاص التي اعتقلت عددا كبيرا من اعضائه، وادت بذلك الى التأثير على قواعد العمل الديمقراطي، والاداء القانوني لعمل المجلس، وبضمنها تحقيق النصاب. وهكذا، فقد استمر اداء المجلس التشريعي باهتا دون دور ذي شأن فيما يتعلق بمحاولات التشريع والرقابة ومواكبة التطورات السياسية والداخلية. ولا بد من التذكير مجددا بضرورة ان يتم ابتكار آليات خلاقة تسمح للمجلس التشريعي بالتعامل الايجابي مع المهام المطلوبة.
21. اضافة الى الاشكاليات في العلاقة بين مكونات الجهاز القضائي، فقد اضيفت اليها اشكاليات اخرى تتعلق بالانقسام الجغرافي والسياسي بين الضفة والقطاع. وللأسف، فقد كان القضاء ايضا مستهدفا وضحية لحالة الاحتراب السياسي، الا انه يجدر التساؤل: هل مستوى القضاء على قدر المسؤولية المتوقعة منه؟ وايضا، التساؤل الذي ما زال موجودا وبقوة حول مستويات الرواتب للقضاة ومدى تأثير هذه المستويات على النزاهة المطلوبة.
22. ولا بد من الاشارة مجددا الى ان تراكم القضايا، وعدم او البطء في معالجتها، يلحق اضرارا لا حصر لها ويسهم في زيادة حالات العنف المجتمعي، ولا بد من ايجاد الوسائل لتفعيل جهاز القضاء بما يمكنه من سرعة وكفاءة التعامل مع قضايا المواطنين.
23. لم تسهم محاولة مؤسسات المجتمع المدني لعب دور سياسي من وضع حد لتفاقم الاوضاع الداخلية او منع حدوث الشرخ في المجتمع. رغم ذلك، فقد قامت منظمات المجتمع المدني وبالاخص المؤسسات الاهلية بدور اغاثي جيد في معالجة اثار حالة الاحتراب اضافة الى المساهمة في التأثير على سياسات واجراءات سلطات الاحتلال بدرجات متفاوتة.

